

١٦ عاما من حكم الطوارئ

اليسار

رأية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد السادس والثمانون / ابريل ١٩٩٧ م / ذو القعدة ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

حنان



متى يفيق حكامنا العرب ؟

فلسطين ديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى ، كيف ؟

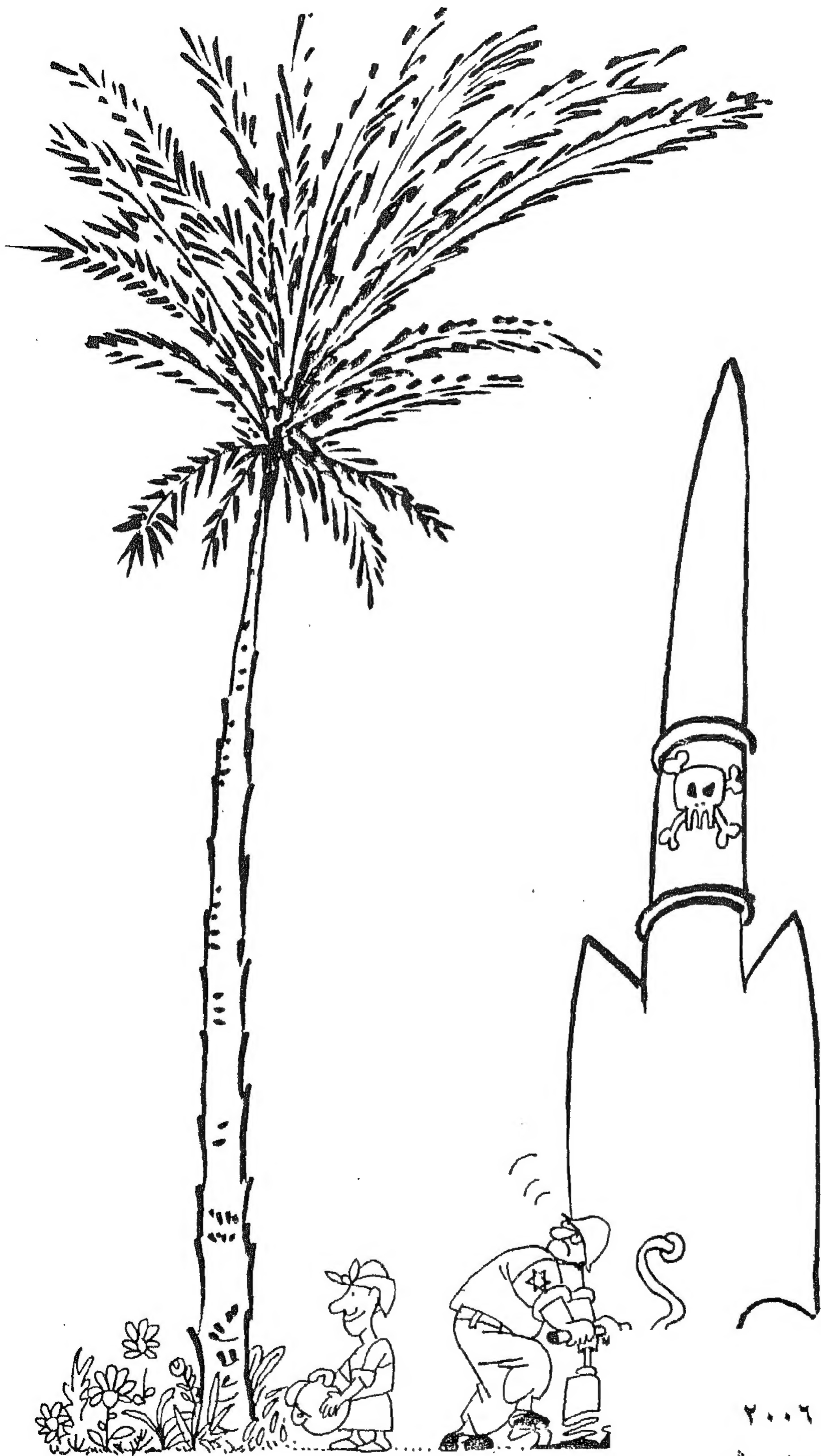
اليهود يستولون على الحكم فى روسيا

سياستان امريكيتان تجاه مصر

جيثارا

ثلاثون عاما

على استشهادة



إهداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشار الفني

أحمد عز العرب

المستشارون

أبراهيم بدرأوى

أحمد نبيل الهلالي

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الفتاح شكر

عبد الفتاح أبو العيتيق

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس

د. فؤاد مرسى

اليسار: مدير ديمقراطى يصدر عن

حزب التجمع الوطنى التقدمى

الوحدى فى اليوم الأول من كل

شهر

ALYASSAR I KARIM EL

DAWLA ST TALAAT

HARB SQ

CAIRO/EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيه للأفراد و ٦٠ جنيه

للهيئات

الوطن العربى: ٥ دولار

أمريكا أو ما يعادلها

العالم: ١٠ دولار أمريكي أو

ما يعادلها

ترسل القسيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم

الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١١

٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5786298

** للييسار در... ٤

** موقفنا

حتى بحسم العرب موقفهم؟!... حسين عبد الرازق ٥

** هوامش على دفتر الحياة

آفاق الصراع العربى الاسرائيلى... د. عبد العظيم أنيس ٧

** ثلاثون عاما على استشهاد جيفارا

ماذا بقى من جيفارا؟!... نبيل زكى ١١

** مضموم

الأفكار الجديدة للأحزاب... د. أحمد محمد صالح ١٨

** مصر

١٦ عاما من حكم الطوارئ... خالد البيلشى ٢١

٣٠ أبريل يوم الاستشهاد... عريان نصيف ٢٥

الخصخصة تهدد التأمين الصحى... خالد البيلشى ٢٨

** عماليات

التحرش الجنى فى العمل... محمد جمال إمام ٣٣

** إسلام لا كهانة

البرى... خليل عبد الكريم ٣٧

** كتبخانه... صلاح عيسى ٣٨

** العرب

الاستيطان فى القدس (حيفا)... نظير مجلى ٤١

الابتزاز التفاوضى (القدس)... حنا عميرة ٤٤

هل يستمر التوتر أم يعود السلام دافنا (عمان)... صلاح يوسف ٤٩

ركود اقتصادى وحلول متباينة (دمشق)... حسين العودات ٥٢

** العالم

المواقف المختلفة فى الشرق الأوسط (واشنطن)... سمير كرم ٥٥

بلتسين .. الاستعداد للرحيل (موسكو)... أحمد الحميسى ٥٩

با أعمال العالم تصارعوا (المانيا)... نبيل يعقوب ٦٢

** فكر

حتى الشمال والجنوب... محمد العجاتى ٦٥

التبعية الثقافية... د. خليل حسن خليل ٦٨

** حوارات

فلسطين الديمقراطية... حلمى شعراوى ٧٠

* أرشيف اليسار

حسين عبد ربه... د. رفعت السعيد ٧٤

* رحيق السنين

الموسيقى والعلوم الطبيعية... د. سمير حنا صادق ٧٨

* فن

الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما... أحمد يوسف ٨٠

* فن تشكيليلى

فن الفيديو وما يخصنا... فاطمة إسماعيل ٨٥

* يمين x شمال... أمينة النقاش ٨٨

* مشاغبات

بدلا من الشرحة... صلاح عيسى ٩٠



اليسار در

قضية أحمد يوسف

ومستولية جسيمة تجاه القارئ ، والذي كنت أتوهم وجوده. الآن يتزايد لدى الاحساس المرير بأننى كنت أتوهم وجودى ، وأننى لم أترك ولو خطأ واحداً فى مجال النقد السينمائى فى مصر، لذلك يتوجب على الانسحاب لكى أترك المجال لمن هم أكثر منى قدرة على التأثير والاقناع.

لعلها اجازة قصيرة أجد نفسى مرغماً عليها بسبب ما أشعر به من اكتئاب عميق، وقد فضلت أن أخبرك بشأنها فى وقت مناسب حتى يمكن الاتفاق فى الفترة القادمة مع من هو أجدر منى بأداء هذه الرسالة، لذلك أرسلت مقالا للعدد القادم حتى لا يسبب انسحابى توتراً فى الفترة القادمة.

لك تحياتى وشكرى وامتنانى الذى لا يحده حدود.

أحمد يوسف

٩٧/٣/٨

وردى على أحمد .. ان اعتذاره مرفوض من جانبى، وأننى لا أملك قبوله. واكتفى بأن أنقل رغبته للقراء ليردوا عليه. وفى انتظار موضوع العدد القادم.

رئيس التحرير

لن تكون «اليسار در» هذه المرة -كما اعتدنا- حول مواد العدد أو ظروفه . ولكنها ستنصب كلها حول مشكلة فى أسرة تحرير «اليسار».

فمنذ صدرت «اليسار» أحث الزميل والصدى «أحمد يوسف» مكانا خاصا جدا فى نفوس وعقول القراء، بكتاباته المتميزة الفاهمة العميقة والجميلة أيضا-حول السينما. واعتبر البعض مقالاته النقدية- مع رسائل الخارج- أهم ما فى مجلة اليسار.

ومن جانبى اعتبرت مقالات أحمد يوسف حول السينما شيئا جديدا فى النقد السينمائى فى مصر، فهو يكتب عن دراسة وادراك عميقين لطبيعة فن السينما ومتابعة دقيقة لكل مدارسها فى مصر والخارج، ورؤية سياسية واجتماعية لا تجور على الفن كفن، وحب حقيقى للسينما والناس والوطن.. وقبل هذا كله استقامة وبعد عن المجاملة أو الانتماء لشئ أو جماعة.

ومع ذلك فرجحت أكثر من مرة بأحمد يوسف يعتذر عن الكتابة بمقولة أن لا أحد يهتم وعدم جدوى ما يكتبه. ونجحت طوال السنوات الماضية فى إقناعه بالاستمرار.

فى بداية هذا الشهر تسلمت مقاله وهذه الرسالة التى أنشرها نصا.. أستاذى العزيز/ حسين عبد الرازق: أعرف وأعترف أن الفضل يعود لك لتشجيعى على الكتابة والاستمرار فيها..

وأنك كثيرا ما كنت تبعث بداخلى الحماس على أن أواصل تلك المهمة الشاقة التى كنت أحلم دوماً بأن أجدها لأؤدى ما أتصوره رسالة

اليسار



مسيرات الغضب الفلسطيني

موقفنا

متى يحسم العرب موقفهم؟

حسين عبد الرازق

وسقوط التسوية السياسية الحالية ، لم يبدأ مع « مستوطنة جيل أبو غنيم » أو القرار الاسرائيلي حول المرحلة الأولى من إعادة الانتشار بعد اتفاق الخليل ولكنه خط طريقه منذ مدريد مروراً بالمباحثات الثنائية ومتعددة الاطراف وأوسلو والقاهرة وطابا وشرم الشيخ وقانا والخليل وخلال حكومة شامير ورايين وبيريز وصولاً إلى نتنياهو والليكود.

الجديد هذه المرة أن التنازل الفلسطيني في اتفاق الخليل ، على عكس ما راى البعض ، فتح شهية « نتنياهو » إلى طلب المزيد ووضع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكام العرب ، خاصة الذين ساهموا في تحقيق هذا الاتفاق ، في وضع لا يحسدون عليه ، وطرح عليهم خياراً صعباً ، إما القبول بشروط اسرائيل كاملة ، والاصطدام بعنف مع شعوبهم وأمتهم ، أو رفض التسوية الاسرائيلية الأمريكية والبحث عن منهج جديد للمواجهة.

سيطر العنف والعنف المضاد على المشهد « الفلسطيني - العربي » معلناً سقوط التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، التي انطلقت من كامب ديفيد مرواً بمدريد وأوسلو ووادي عربة . ولم يكن هذا السقوط لاستحالة تحقيق التسوية السياسية بين العرب واسرائيل من حيث المبدأ ، وإنما لأن التسوية بدأت واستمرت على أساس فرض الرؤية الاسرائيلية (الأمريكية) كاملة على العرب ، واندفاع الحكومات العربية إلى تقديم التنازلات الواحد تلو الآخر ، بحيث وجدوا أنفسهم في النهاية - استمراراً لمنهج هذه التسوية - مطالبين بما لا يستطيع الحكام فرضه على شعوبهم ، فحاولوا أن يوقفوا مسلسل التنازلات ، أو حتى يبطئوا من هرولتهم نحو إسرائيل ، ولكن حكام إسرائيل رفضوا تغيير أسس اللعبة وقسكوا بما اعتادوا عليه كل هذه السنوات .

مؤشرات طيبة، وتهديدات المتطرفين الدينيين قد انحسرت، في حين بلغت الحكومة المصرية درجة من الاستقلال في مجال السياسة الخارجية تبعث على الإعجاب .. ويظل الرئيس مبارك واحدا من القادة القلائل الذين يستطيعون التحدث بفعالية مع كل من كلينتون ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس السوري حافظ الأسد».

حسنا.. كيف انعكس هذا التميز للرئيس مبارك على مباحثاته في واشنطن ونيويورك وشيكاغو؟

لقد أعلنت الحكومة المصرية أن زيارة الرئيس مبارك لها هدفان أساسيان:

الأول: دفع عملية التسوية السياسية، وبصفة خاصة إزالة العقبات التي تعترض المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتحديد وقف كافة الانشطة الاستيطانية، وعدم القيام بأى إجراءات تمس وضع القدس، وتنفيذ الاتفاقات السابقة وكذلك استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

الثاني: العلاقات الثنائية المصرية الأمريكية، وخاصة دفع الاستثمارات الأمريكية للاتجاه إلى مصر للمساهمة في المشروعات التنموية الكبرى والتي تقدر الحكومة أنها تحتاج سنويا - ولمدة ٢٠ عاما- إلى استثمارات غير حكومية تقدر بحوالى ٢٨ مليار دولار. والاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر طوال السنوات الماضية لم تتجاوز مليار و ٤٦٠ مليون دولار منها مليار دولار في البترول، وتقتل ٣٪ (أى أقل من نصف فى المائة) من الاستثمارات الأمريكية فى الخارج.

ويمكن القول بثقة أن أى من الهدفين لم يتحقق.

فما يجرى فى القدس وجبل أبو غنيم والخليل وبيت لحم، والفيتو الأمريكى الأول والثانى قاطع بأن مبارك لم ينجح فى تحقيق الهدف الأول. وأن الولايات المتحدة مصرة على مواصلة سياستها القائمة على التحالف الاستراتيجى مع اسرائيل، وعلى ضرورة قبول العرب للشروط الاسرائيلية كاملة غير منقوصة.

أما الهدف الثانى، فيبدو أيضا أنه صعب- ان لم يكن مستحيل -التحقيق.

فتوقعات المؤسسات المالية الدولية تقول إن الاستثمارات الأجنبية (أمريكا وأوروبا واليابان والعرب) المتوقعة فى العام القادم سترتفع إلى ٢٠٦ مليار دولار (المطلوب ٢٨ مليار دولار سنويا)، وأن رؤوس الأموال الأمريكية تتجه إلى الاستثمار غير المباشر فى مصر فى الأوراق المالية فى البورصة (شراء الشركات المعروضة للمخصصة) وللاستثمار فى القطاعات الخدمية أساسا التى «سمحت التعديلات التشريعية الأخيرة لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى بالمشاركة فيها» مثل المطارات وخدمات الموانى والطرق السريعة والطاقة الكهربائية .. أى بعيدا عن مشروعات التنمية الكبرى.

ويبدو -حتى الآن- أن السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومات العربية المعنية قد رفضت الشروط الاسرائيلية، ولكنها لا تريد الاعتراف بسقوط التسوية السياسية على طريق كامب ديفيد ومديرى وأوسلو، ولا تقدر على اختيار منهج آخر لحل الصراع العربى الاسرائيلى.

وفى ظل هذا الوضع القلق كان طبيعيا أن يسود العنف والعنف المضاد المنطقة.. وأن نتوقع تصاعده.

والواضح أن اسرائيل (والولايات المتحدة) هى المسئولة عن مشهد العنف الحالى.

فاسرائيل هى التى بدأت وواصلت ممارسة العنف.

بدأت باحتلالها للأراضى الفلسطينية (والجولان وجنوب لبنان) واستمرار هذا الاحتلال حتى الآن.

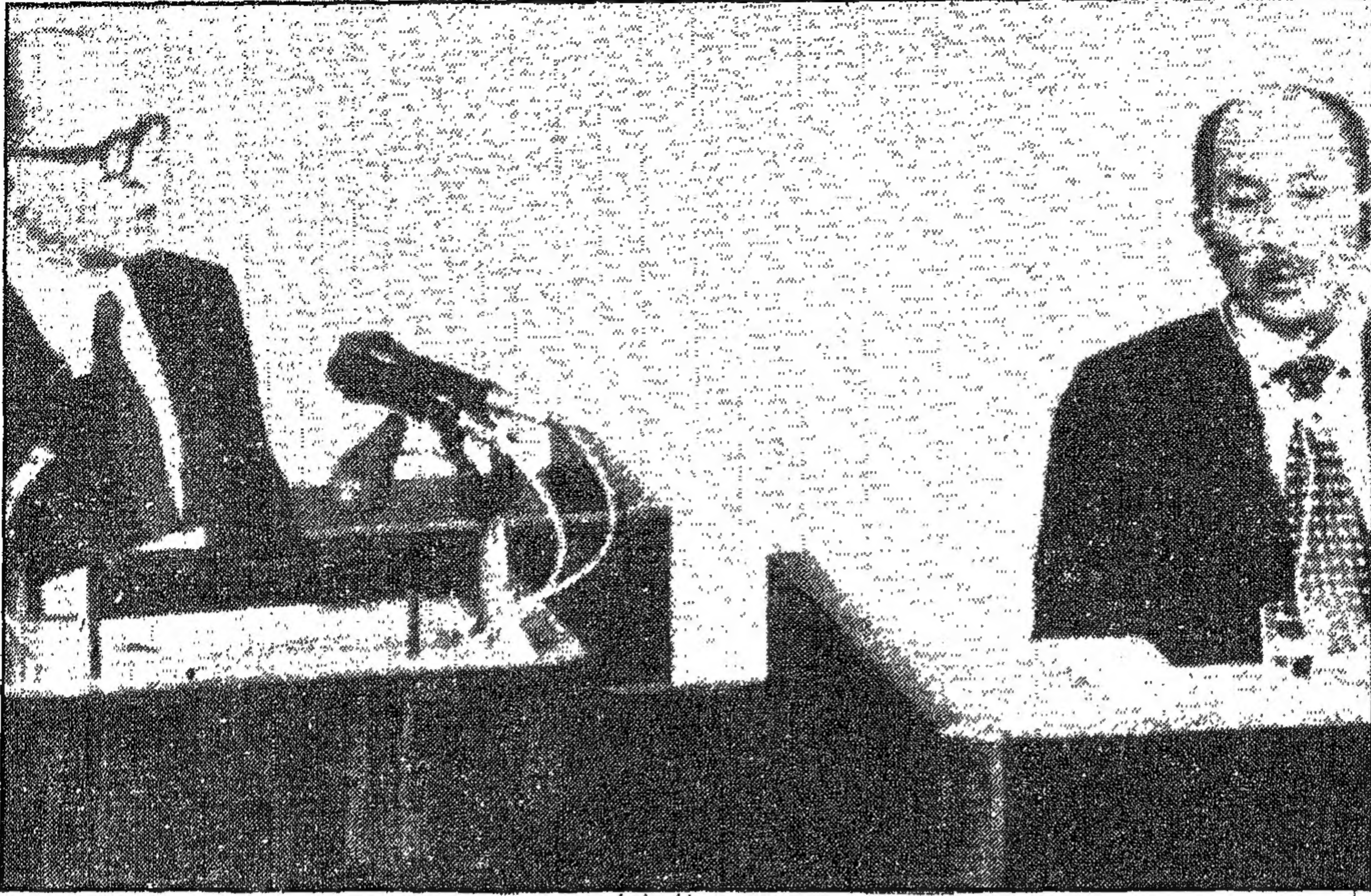
وواصلته بعمليات الاستيطان وتهويد القدس وآخرها اقامة مستوطنة جديدة فى «أبو غنيم»، وباقتراح وقف عمليات إعادة الانتشار فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وإلغاء اتفاق أوسلو عمليا (اتفاق المرحلة الانتقالية) بحجة الدخول فى مباحثات الحل النهائى وإقامتها فى ستة أشهر، بينما الجسع يعلم كما قال رابين، أنه لا توجد مواعيد مقدسة فى هذه الاتفاقات. واعتمدت إسرائيل العنف فى الغارات الدورية على جنوب لبنان، وفى استخدام الغازات المسيلة للدموع (الخانقة) والرصاص المطاطى والرصاص الحى ضد المظاهرات الفلسطينية، وفى استمرار اعتقال آلاف من الفلسطينيين فى السجون الاسرائيلية، وفى عمليات هدم البيوت .. إلى آخر مسلسل العنف الاسرائيلى المعروف.

والعنف الفلسطينى هو رد فعل لهذا العنف، سواء ما حدث فى الاردن أو تل أبيب أو الخليل أو بيت لحم خلال الأيام القليلة الماضية. وسيتصاعد العنف المضاد، وربما يأخذ اتجاهات غير صحيحة أحيانا، ما لم يتوقف العنف الاسرائيلى، وما لم تحزم القيادة الفلسطينية والقيادات العربية - فى دول الجوار أساسا- الموقف وتحدد الاختيارات وقمارس منهجا جديدا يقوم على وقف التطبيع وإعادة النظر فى الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، ووضع استراتيجية عربية جديدة للمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة، تقوم على استخدام أوراق القوة العربية بحثا عن تسوية سياسية شاملة وعادلة تحقق المصالح العربية، وتقعن العدو وحلفاءه باستحالة تحقيق التسوية على حساب طرف ولحساب طرف واحد.

مبارك فى أمريكا

اهتمت الدوائر السياسية -كالعادة- بزيارة الرئيس حسنى مبارك للولايات المتحدة الأمريكية (٨-١٣ مارس ١٩٩٧). وكالعادة أيضا انشغلت أجهزة الإعلام المصرية بالحديث عن النجاح الباهر والانجازات. ووقفت طويلا مع ما قالت وكالة أنباء (الاسوشيتدبرس) الأمريكية عشية الزيارة من أن «موقف الرئيس مبارك خلال اللقاء مع (كلينتون) سيكون أفضل بكثير من مواقف بقية قادة دول الشرق الأوسط الآخرين ممن زاروا واشنطن خلال شهري فبراير ومارس. فالاقتصاد المصرى يظهر الآن

هوامش
على دفتر
الحياة



السادات وييجين

آفاق للصراع العربي الاسرائيلي

وسط الظروف الآتية الصعبة للصراع العربي الاسرائيلي أعتقد أننا في حاجة إلى نظرة بعيدة المدى لآفاق هذا الصراع، واحتمالاته، وتلك النظرة هي الوحيدة التي تجعلنا متفائلين حول مستقبل هذا الصراع وقدرات النضال الوطني العربي في تحقيق تكافؤ في هذا الصراع بل وترجيح كفة هذا النضال لصالح العرب.

سيقول قائل: كيف نتحدث عن مستقبل هذا الصراع بينما السلام على الأبواب ؟.

د. عبد العظيم أنيس

والاردن ولبنان وسوريا ، وهي التي تفسر طبيعة اللقاء البائس بين عدد ضئيل من المثقفين المصريين ورئيس وزراء اسرائيل في زيارته الأخيرة للقاهرة الأمر الذي جعل صحيفة اسرائيلية مرموقة تعقب على هذا اللقاء قائلة إن معظم الحاضرين في الاجتماع هم بشكل أو آخر من موظفي الدولة أو أجهزتها وأن الجانب الاسرائيلي لو كان قد عرف ذلك مسبقا لما حرص على هذا الاجتماع (الاهالي عدد ١٢ مارس الماضي).

أو فلنقل بصورة أخرى وبشكل أوضح إن هذا السلام

واجابتي عن هذا السؤال هو أن الذي على الأبواب ليس مشروع السلام الحقيقي القابل للاستمرار ، وإنما هو مشروع الاستسلام لارادة الفاصيين من الصهاينة والاستعماريين الامريكيين ، وهذه الحقيقة هي التي تفسر كيف أن الشعوب العربية - في تلك القضية - في واد (بينما حكاهما في واد آخر) وهي التي تفسر كيف قول « حلف كوبنهاجن »، الذي ساندته أوساط حاكمة مصرية وأردنية وفلسطينية بهذه الموجة العارمة من الاستنكار، في أوساط المثقفين والمهنيين في كل من مصر

المتنازح اليوم والذي بدأ بالمعاهدة المصرية الاسرائيلية هو سلام الأنظمة العربية الحاكمة مع اسرائيل برعاية واشنطن وليس سلام الشعوب العربية . وأن الدافع الأول للحكام العرب إلى هذا السلام هو القلق على أمن هذه الأنظمة . وعلى من يتشكك في هذه المقولة أن يتذكر أن السادات قد ذهب إلى القدس بعد انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ الشعبية مما أقتعه بضرورة التفاهم مع اسرائيل حفاظاً على أمنه ودعم واشنطن له .

وهذه الحقيقة تتكرر الآن فيما يتعلق بالأنظمة الحاكمة العربية بما فيها أنظمة الخليج ، أعني أن أحد العوامل الأساسية التي تحكم موقفها من قضية الصراع العربي الاسرائيلي هو أمن هذه الأنظمة . وهو الذي يجعلها تصارع في ظروف صعبة ملبنة بالمهانة لهذه الأنظمة للوصول إلى حل ما للقضية الفلسطينية وإلى حل آخر للمفاوضات المتعثرة بين سوريا واسرائيل ، وهو الذي يجعل هذه الأنظمة تتحمل كل هذه المهانات التي توجهها كل من اسرائيل وواشنطن لتلك الأنظمة ، كزيارة نتنياهو للقاهرة بعد اعلانه الصفيق عن بدء بناء مستعمرة جديدة في القدس الشرقية ، ومثل الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن عشية زيارة مبارك لواشنطن . وهو الذي يفسر كيف أن كاتيا كوتيا مثلد . محمد الراميحي يكتب في جريدة الحياة مدافعا عن حلف كوبينهاجن دون أن يكون للكويت ناقة ولا جمل في هذا الموضوع .

وإذا كان صحيحاً أن قضية أمن الأنظمة العربية هي من العوامل الأساسية التي تحكم نظرة الحكام العرب لموضوع الصراع العربي الاسرائيلي ، فإن من الطبيعي أن تكون نظرة الحكام هذه نظرة قصيرة الامد لهذه القضية تنتهي في نهاية الأمر إلى السؤال الاساسي : كم من الزمن تستطيع هذه الأنظمة أن تحافظ على وجودها وكيانها ؟ .

في مقابل هذا ينبغي أن تتسلح الشعوب العربية وقياداتها الوطنية بنظرة أخرى لهذا الصراع ، نظرة طويلة الأمد ، تجعل من المشروع أن تفكر في مستقبل هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين وأن تتعامل عن امكانيات الانتصار العربي في هذا الصراع . إن المدرسة الانهزامية في العالم العربي تلح - مع الحكام العرب - على أننا في أسفل الدرك اليوم بعد حرب الخليج وأنه ليس أمامنا من بديل سوى التفاهم مع اسرائيل ، ثم يقولون

لنا في نبرة التحدي : أم أنكم تريدون الحرب مع اسرائيل اليوم ؟ وهم ينسون أن ما فعله الحكام العرب في حرب الخليج هو الذي وصل بنا إلى هذا ، إنهم المسئولون عن ذلك الانهيار في ميزان القوى ، ويتحدثون وكأنه لا بديل عن «السلام» الاستسلامي سوى الحرب النظامية ، ناسين أن هناك أشكالاً عديدة من المقاومة الشعبية والانتفاضات الجماهيرية التي تستطيع القوى الوطنية من خلالها وعلى المدى الطويل إنهاك قوى العدو واستنزاف طاقاته بحيث لا يرى في نهاية الامر من حل له سوى الوصول إلى سلام متكافئ مع الوطن العربي . وقد يكفي أن نتأمل ، وقع المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة في جنوب لبنان على معنويات السياسيين والعسكريين الاسرائيليين في زمن ليس بالطويل . لقد نادى العديدون من السياسيين الاسرائيليين علناً ، ومنهم يوسى بيلين المساعد الأيمن لشمعون بيريز وأحد المرشحين لقيادة حزب العمل ، كما نادى وزير الأمن الداخلي في حكومة نتنياهو اليوم بضرورة الانسحاب من جانب واحد من جنوب لبنان ، لأن الجيش الاسرائيلي تستنزف قواه في الجنوب دون نتيجة ، وأمن المستعمرات الشمالية الذي كان السبب في احتلال هذا الشريط الحدودي بين لبنان واسرائيل مهدد اليوم كما كان مهدداً من قبل .

وإذا استمرت المقاومة الشعبية اللبنانية على وتيرتها الحالية فلا شك عندى في أننا سنصل إلى وقت - ربما ليس بعيداً - يخرج فيه الاسرائيلون من الجنوب بعد الاتفاق على ضمانات أمنية معينة ، وأعتقد أن العامل الوحيد الذي يجعل نتنياهو - أو بيريز - يترتب قبل الوصول إلى هذا القرار هو معرفة مصير المفاوضات السورية الاسرائيلية .

ونحن في حاجة إلى أن نتذكر ونقدم لشعوبنا وجماهيرنا خبرة الشعوب الأخرى التي انتصرت - على الأمد الطويل - في نضالها ، نتذكر خصوصاً ما حدث في فيتنام قبل أن تتحول الحرب فيها إلى حرب نظامية ، وما حدث في جنوب افريقيا . في الحالتين انتصر الشعب الفيتنامي على الأمريكيين - أعظم قوة عسكرية في العالم - كما انتصر السود على البيض في جنوب افريقيا وتأسس النظام الديمقراطي في جنوب افريقيا حيث يعيش السود والبيض معا (أى أن البيض لم يطردوا ولم ينفذوا إلى البحر) ولكن في ظل حكم الأغلبية السوداء .

ولقد ذكرتني الإشارة إلى المقاومة

الفيتنامية ومقاومة السود في جنوب افريقيا بكتاب صدر حديثاً بعنوان «النصر بأي ثمن» عن حياة فنجوين جياپ ، القائد العسكري العبقري للحرب الفيتنامية ومؤلفه سيسمبل كوي ، يقول فيه إنه ربما لا يجوز تشبيه جياپ بصلاح الدين أو الاسكندر الأكبر أو جنكيز خان ، وربما لا يجوز تشبيهه أيضاً بشاهليون بقدر ما يسر هذا التشبيه رجلاً مثل جياپ ، وإذا كان لابد من شبيه لجياپ فيمكن أن نقول إنه «داود» القرن العشرين الذي هزم جوليات بمقلاع وحجر . وإنه الرجل المسئول عن هزيمة الجهود الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الأمة التي تنفق عسكرياً أكثر مما تنفق كافة دول العالم . وفي مواجهة جيش أرقى عدة وعتادا مئات المرات أسس جياپ في أول الأمر قوة من ميلشيات المناطق ووحدات الدفاع الذاتي بالقرى ، وهذه هي القوة التي حارب بها جياپ في كل مكان وفي لا مكان ، إنها قوى حاربت علناً وسراً دون انقطاع ، ولنتأمل في بعض جنود جياپ الراجلين : امرأة عجوز تحمل مسلة تخفي فيها أسلحة الجندي مختبئ في مكان ما ، أطفال يحاولون الحديث مع جندي أمريكي فيعرفون إلى أين يتجه ويلغون عن ذلك ، ولم يكن الجنود الأمريكيون قادرين على التعامل طويلاً مع هذا النوع من الاعداء ، وبالتالي أصابهم الانهك والملل والاحساس بالذنب في نهاية الأمر .

لقد وفر جياپ لجنوده القناعة السياسية والحماس السياسي أكثر مما وفر لهم العتاد الحربي ، هذا الحماس هو العنصر الذي انتصر ضد الاستراتيجية الأمريكية ومن قبلها الاستراتيجية الفرنسية . وربما فقدت فيتنام مئات الآلاف من الناس في هذه الحرب لكنها انتصرت في نهاية الامر وعاشت أمة مجيدة قادرة على بناء مستقبلها .

وما حدث في فيتنام حدث شيء مشابه له إلى حد ما في جنوب افريقيا ، حيث كان جو سلوفو على رأس المقاومة الشعبية في جنوب افريقيا والتي انتهت إلى إنهاك جيش البيض وأدت مع عوامل دولية أخرى إلى انهيار نظامهم وقيام نظام ديمقراطي آخر في البلاد بقيادة الزعيم الوطني نيلسون مانديلا الذي قضى خمسة وعشرين عاماً من عمره في سجون البيض .

هل نأمل ونحن نتطلع إلى القرن الواحد والعشرين أن نصل إلى شيء مشابه لما حدث في جنوب افريقيا ؟

هوامش على دفتر الحياة



أنور السادات

ثلاثة آلاف عام كما تقول الاساطير.
وهذه الجبهة الوطنية الواسعة والتي تضم
كافة القوى الوطنية على اتساع المنظور
السياسى ضرورة قصوى للانطلاق الحقيقى فى
ظل أوضاع ضعف وخذلان الأنظمة العربية
الحاكمة، وفى ظل انهيار القوى الاشتراكية
الدولية التى كانت تمد يد العون للحركات
الوطنية.. على أن يتم ذلك الحلف على
أساس برنامج وطنى ديمقراطى
مستنير، وأن تتخلى كافة القوى الوطنية
مينا ويسارا عن أوهامها وتحزباتها القديمة من
أجل هذا الهدف الوطنى العظيم.

آخر نكتة

نشرت صحيفة «المشاهد» التى تصدر
فى لندن عن هيئة الاذاعة البريطانية حديثا مع
الاستاذ لطفى الخولى، وعندما سأله
المراسل: كيف تفسر أن مثقفين من طراز
حامد عمار وعلى الراعى ويوسف
شاهين وشكرى عياد ومحمود
العالم.. الخ قد أدانوا موقفك وحلف
كوينهاجن الذى أسسته؟

أجاب لافض فود: «هؤلاء رجال مصابون
بتصلب الشرايين».

ونشرت «المشاهد» الحديث تحت العنوان
الساخر «المثقفون المصريون مصابون
بتصلب الشرايين».

وإذا سلمنا بهذا الاتهام الموجه للمثقفين
الذين وقعوا بالمثل فى مصر وسوريا ولبنان
والاردن على بيان الادانة، فكيف يفسر هو
أيضا أن قيادة حزب التجمع قد أصدرت
قرارا بأحالة إلى لجنة تحقيق حزبية تهييلا -لا
شك- لمعاقبته على فعلته، مما أرغمه على
تقديم استقالته من الحزب؟

وكيف يفسر أن مجلس إدارة نقابة
الصحفيين بالقاهرة قد وجه إليه وعيد
المنعم سعيد لوما على فعلته وإنذارا
بأخذ موقف إذا استمر فى هذه العملية؟

وكيف يفسر أن أعضاء رابطة
الكتاب المصريين فى الاتحاد
الاسيوى الأفريقى للكتاب قد أصدروا
فى غالبيتهم بيانا يسحبون الثقة منه كأمين
لهذا الاتحاد؟

هل كل هؤلاء جميعا مصابون بتصلب
الشرايين.. أم أنه هو مصاب بتصلب الدماغ
والعمى السياسى؟

عالم اليوم ومن الممكن الحصول عليها.
إن ما أريد أن أقوله هو أن ما صنعه
البيض الاوروبيون فى الهنود الحمر فى
الأمريكيتين تاريخيا يستحيل تكراره فى
الشرق الأوسط اليوم أو غدا للاختلاف الكامل
للظروف، ولقدرة العرب على رفع سلاح
المقاومة -حتى ولو كان توازن الأسلحة غير
متكافئ- مع الالتزام بسياسة النفس الطويل.
وما ينقصنا ونحن نستشرف
المستقبل هو القيادة الحكيمة
الواعية، القيادة الشعبية القادرة على
تعبئة الشارع العربى فى تحد واضح للحلف
الاسرائيلى الأمريكى ولروح الهزيمة المسيطرة
على الحكام العرب وعملائهم من المثقفين.

ولا شك أن من أولى مهمات هذه القيادة
تحقيق تحالف واسع النطاق بين القوى
الوطنية المختلفة (على المستوى المحلى
والعربى) على اختلاف توجهاتها الفكرية
، كل القوى التى ترى أن الخصم
الأساسى الذى ينبغي تركيز الجهود
ضده هو الحلف الأمريكى الاسرائيلى
الذى يهدد استقلالنا ومصائرنا، الخصم الذى
حول اسرائيل إلى قاعدة أممية للاستعمار
الأمريكى فى قلب الوطن العربى، وشرذ
شعب فلسطين من أجل عيون الصهاينة الذين
أتى بهم من كل أنحاء العالم (وأوروبا
خصوصا) بحجة أنهم كانوا فى فلسطين منذ

أى دولة علمانية يعيش فيها
الفلسطينيون واليهود جنبا إلى
جنب فى ظل نظام حكم ديمقراطى
يقوده ممثلو الأغلبية.

أعتقد أن هذا ممكن، وأن الشعب
الفلسطينى والشعوب العربية قادرة ما ظلت
ترفع راية المقاومة على تحقيق هذا، وإمكانية
تحقيق هذا أمران:

أولهما: أن اليهود أقلية وسط بحر
واسع من السكان العرب مسلمين ومسيحيين
فى الشرق الأوسط، ولذا فإن من المستحيل
تكرار ما فعله الاوروبيون البيض ضد الهنود
الحمر عند اكتشاف الأمريكتين، لأن موجات
البيض، المهاجرة المتتالية كانت أكثر عددا
بكثير من الهنود الحمر.

والأمر الثانى: أن الأسلحة التى
استخدمها البيض فى افناء الهنود الحمر مثل
نشر الجراثيم والأمراض بينهم والأسلحة
النارية الفتاكة التى كان الهنود الحمر على
جهل بها كانت من العوامل الحاسمة فى
هزيمتهم.

ولم يكن هناك رأى عام عالمى يؤخذ
موقفه فى الحسبان، ولم يكن العالم قد تحول
بفضل ثورة الاتصالات إلى عالم صغير أخبار
كل جزء فيه معروفة كل ساعة بل وكل دقيقة
.. هذا بالإضافة إلى أن الأسلحة متوفرة فى



لطفى الخولى

رجال

أعمال

خلت الصحافة الغربية الجادة منذ أسابيع قليلة بالحديث عن عائلة عظيمة الثراء من رجال الأعمال فى السويد.. هى أسرة والشيرج Wallenberg، بمناسبة وثائق عن الحرب العالمية الثانية نشرت مؤخرا فى واشنطن ولندن.

فلمدة ١٤٠ عاما سيطرت هذه الأسرة على الاقتصاد السويدى ، فقد كانت الممول الرئيسى للعائلة المالكة السويدية، وأعضاؤها أصحاب امبراطورية صناعية واسعة النطاق فهم يملكون أكبر شركة لصناعة السيارات، وأكبر شركة لصناعة الغسالات والتلفزيونات والتلفونات ، وهم يملكون أكبر شركة ورق فى العالم ، ويسيطرون على أكثر من نصف أسهم بورصة ستوكهولم، وقد قدموا للبريطانيين خلال الحرب معلومات هامة عن النازى ، بما فى ذلك الموعد المحدد للهجوم على روسيا، واشترك أحدهم فى تهريب وانتقاذ حياة المئات من اليهود المجرىين خلال الحرب.

لكن هذه الأسرة ، أو على الأقل بعض رجالها وضعوا الحلفاء فى مأزق غريب عند نهاية الحرب العالمية ، وبالتحديد فى سبتمبر ١٩٤٥ . فبينما كانت لندن تستعد لمنح أحد رجال هذه الأسرة وسام الفروسية (أى منحه لقب سير) اعترافا بالخدمات الجليلة التى أداها لخبابرات الجيش البريطانى ، كانت واشنطن تريد القبض عليه باعتباره عميلا لألمانيا النازية. ولقد ظل هذا اللغز قائما إلى أن بدأت

بعض صحف الشمال فى اكتشاف الحقائق غير المريحة عن هذه الأسرة، أو على الأقل بعض أعضائها.

فالوثائق التى نشرت مؤخرا فى أوروبا أوضحت أن بعض أعضاء هذه الأسرة من رجال الأعمال قد استولوا خلال الحرب على ملايين الدولارات ، من الذهب الذى نهبه النازى من أوروبا، وأنهم كانوا يبيعون قطع غيار الأسلحة لألمانيا النازية، وأنهم عملوا كواجهة لاستثمارات الرايخ الثالث فى الولايات المتحدة، وأن السويد باعت خلال الحرب لألمانيا النازية ٣٥ مليون طن من الصلب عن طريق هذه الأسرة، وأن البنك المركزى السويدى قد استلم مقابل ذلك أطنانا متعددة من الذهب.

على أن أشد الاتهامات قسوة هو ما نشر مؤخرا من أن بنك العائلة قد قبل من الألمان خلال الحرب ذهبا تبلغ قيمته ١٣ مليون دولار، ولما كان البنك يشك فى أن هذا الذهب منهب من شعوب أوروبا المحتلة، فقد لجأ أحد أعضاء الأسرة (جاكوب) إلى بيعه واستخدام العائد فى شراء أسهم شركة بوش الألمانية.

إن مغزى هذه القضية واضح.. فرجال الأعمال الكبار لا يعرفون معنى الوطنية أو المبدأ وهم مستعدون للتعاون مع الحلفاء ومع ألمانيا النازية سواء بسواء لا يمنعهم عن ذلك مبدأ أو قيمة اللهم مبدأ المال وقيمته.

ولقد ذكرت هذه القصة وأنا أتابع نشاط أحد رجال الأعمال المصريين الذى زار إسرائيل مؤخرا وقال فى حديث فى تلفزيون إسرائيل إن

رجال الأعمال المصريين لا يرتبطون بمواقف رجال السياسة ولا يتأثرون بتطورات السياسة.

والغريب أن هذا الرجل من رجال الأعمال بنى امبراطوريته المالية على أساس التعامل التجارى مع النظام السوقى، وتعاون مع الأجهزة المصرية السوفيتية فى سبيل توسيع أنشطته. وحاول أن يظهر بمظهر الرأسمالى الوطنى الحريص على مصالح بلاده، فلما تحولت الدفة وتغير الاتجاه سرعان ما غير اتجاه بوصلة أنشطته، وهام عشقا بإسرائيل ونظامها الديمقراطى، وقيل انه يقف وراء حلف كوبنهاجن ، فأخذ الذاهبين إلى هناك هو محاميه والآخر محاسبه والثالث هو عضو مجلس إدارة المتدب للشركة السينمائية التى أسسها بعشرة ملايين جنيه كما يقال ، والله أعلم!

وقد قام بشراء حصة فى شركة «كور» الاسرائيلية التى تعمل فى مجال واسع من الصناعات المدنية والعسكرية وقيل انه أسس مع الاسرائيليين شركة لإنتاج الأسمت فى العريش، كما قيل إنه باع أربع طائرات ركاب روسية كان يملكها للايرانيين!

وهو يملك عمارة فى الجيزة أمام حديقة الحيوان تباع الشقة فيها بملايين الجنيهات.

رجل هذا نشاطه الواسع، كيف يكون موقفه اذا احتدم الصراع العربى الاسرائيلى؟

مجرد سؤال!



جيفارا

بعد مرور ثلاثين سنة على استشهاده..

ماذا بقي من جيفارا

أحداث ثلاث مضت، ولكن الأسطورة لا تموت. فالعالم ما زال يتذكر هذا الثوري النقي الذي قرر يوماً أن يتخطى عن جميع مناصب لكي يبتدى الأنانية. وما زال اسم «ارنستو تشي جيفارا» على الألسنة. وتحقق القلوب عندما يتردد الاسم في حكاية أو قصيدة أو أغنية أو خطاب سياسي. ويزداد الخلق إلى القيم والأفكار والمثل العليا التي دافع عنها وحمل لواءها هذا النموذج الفريد في تاريخ نضال شعوب العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

نبيل زكي

وقد أعلنت كوبا أن سنة ١٩٩٧

هي سنة «تشى جيفارا» إحياء للذكرى الثلاثين لاستشهاد بطل الثورة الكوبية الذى قتل «فى ساحة المعركة» فى بوليفيا فى التاسع من أكتوبر ١٩٦٧.

وطوال هذا العام ستظهر فى أعلى كل الوثائق الصادرة عن الادارات والمؤسسات الرسمية الكوبية عبارة: «عام الذكرى الثلاثين لموت الثورى البطل ورفاقه فى ساحة المعركة». وسيعاد خلال هذا العام ترسيم المواقع التى استخدمها جيفارا قواعد له فى جبال «سيميرا مايسترا» جنوب شرقى كوبا اثناء القتال ضد نظام حكم الديكتاتور الكوبى فوجنسيو باتيستا. وتقع ابرز الأماكن التى سيتم ترميمها فى جبال بوبى اربيا حيث المقر العام لقيادة جيفارا.

من هافانا إلى بكين عبر واشنطن ولندن وباريس وبرلين.. كان تشى جيفارا هو رمز الشرد والثورة والكبرياء. ارتفعت صورته فوق المتاريس فى مايو ١٩٦٨ فى باريس اثناء صدام الطلبة الفرنسيين مع الشرطة الذى تحول إلى «ثورة مايو» التى كادت تقتلع حكومة جورج بومبيدو من السلطة. وضال الستينات وأوائل السبعينات.. وصورة جيفارا تتصدر حركات الاحتجاج الطلابية والشبابية. وتبدو أشبه بايقونة دينية.. ويرمز للتحدى وإعلان النزال.

الاسطورة حية فى قرى بوليفيا حيث يذكره الفلاحون ويقولون انه كان يشبه المسيح، ويتمنون أن يغود. ليساعدهم فى وجه المظالم ولكى يقفوا إلى جانبه. هذه المرة، ولا يتركونه للأشراق يقتلونه كما حدث قبل ثلاثين سنة.

هناك فى قرية فاليجراندى تحول جيفارا إلى «قديس» يوقدون له الشموع ويلبسون منه العطايا.. فهو فى نظر القرويين «بطل الفقراء». والهنود البوليفيون الذين كانوا قد رفضوا مساندة نضاله ضد الحكم العسكرى للجنرال بارينتوس ديكتاتور بوليفيا الاسبق.. يعلنون صورته الآن فى أكواخهم ويعلنون

الاخلاص لذكراه. «رينيه هين» قس قرية فاليجراندى الكاثوليكي يقول: إن الفلاحين كثيراً ما يدفعون لكنيستته لكى تقيم قداساً دينياً من أجل جيفارا. ويؤكد أن الطلبات لاقامة مثل هذا القداس أصبحت أكثر عدداً منذ بدأ البحث عن رفات جيفارا فى المنطقة فى نوفمبر ١٩٩٥.

ويقول هيرنان كورتيز، نائب عمدة فاليجراندى إن البعض يوقدون الشموع تحت صور جيفارا المنزوعة من صحف قديمة. ويضرم القرويون النار فى الأخشاب فى التلال المجاورة لكى يتمكن المارة اثناء الليل من قراءة كلمتين محفورتين على شواهد من الخشب «تشى حى»! وعندما يتحدث بعض السكان عن قرية «لاهيوجويرا» المجاورة التى قتل فيها جيفارا فانهم يطلقون عليها قرية «سانتوس ارنستو دى لاهيوجويرا».

وسبق إن قام الناقد الفنى الماركسى البريطانى «جون بيرجر» بتحليل لصورة التقطت لتشى جيفارا على إثر قتله وهو محاط بجلاديه فى بوليفيا وقد طارت هذه الصورة من العاصمة البوليفية «لاهاز» إلى صحافة العالم يوم ٩ أكتوبر ١٩٦٧ لاثبات أن الجيش البوليفى - بمساعدة من العسكرين الامريكيين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية - تمكن من أن يوقع فى الأسر القائد الشهير تشى جيفارا ويقتله.

وقال جون بيرجر إن هذه الصورة تشبه لوحة «المسيح الميت» للفنان اندريا مانتيجنا.

والمعروف أن الأوامر صدرت من واشنطن ولاهاز بقتل جيفارا ورفاقه بعد أسرهم أحياء.

ولادة جديدة

بعد موته.. ولد تشى جيفارا مرة أخرى. ظهر اسمه فى أماكن عديدة وليس فقط فى البوسترات وال «تى-شيرت».

وكان الكاتب البريطانى جراهام جرين مأخوذاً بسحر اسطورة «تشى» وقال إن «تشى» ميتاً لا يختلف عن «تشى» حياً، فهو يرمز «للفرد فى حالة ثورة دائمة» أما الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر، فقد

وصف جيفارا بانه «أكمل كائن بشرى فى عصرنا». وبالنسبة لسارتر كان «تشى» هو «ماتيو» الشخصية الرئيسية فى ثلاثيته «طرق الحرية»، وهو مثقف ينتمى إلى الطبقة الوسطى.. ينحى جانباً الجدل المنطقى مفضلاً البندقية ويقاتل دفاعاً عما يؤمن به.

حتى الحرس القديم فى موسكو تأثر بموت جيفارا عام ١٩٦٧ لأن صورة «سان جوست» العصرى جعلتهم يشعرون بالذنب، فقد كانت «الثورة» بالنسبة لهم أبعد ما تكون عن «الثورة الدائمة» بل إن كلمة الثورة اصبحوا يلوكونها فى مناسبات الذكرى والأعياد السنوية.

وبعد رحيل جيفارا أصبحت له عينان سوداوان وشعر أسود لدى الافارقة، وشعر كستنائى وعينان زرقاوان بالنسبة للمروسا وبالنسبة لهوليو فهور «عمر الشريف» فى فيلم «تشى» المجرى من أى حس سياسى أو تاريخى، حسب تعبير مجلة «نيوزويك» الأمريكية..

وكان «تشى» قد تحول إلى أسطورة حتى قبل موته.

فى أوائل عام ١٩٦٥ اختفى خلال رحلة العودة إلى هافانا من رحلة فى آسيا وأفريقيا. وقيل أن الرئيس الكوبى دورتيكوس والزعيم فيدل كاسترو استقبلاه فى مطار هافانا، وبعدها لم يقع عليه بصر مخلوق. وترددت شائعات عن خلافات بينه وبين كاسترو. نشرت مجلة «بارى ماتش» الفرنسية نبأ موته. غير أن صحفاً أخرى قالت إنه شوهد وهو يقاتل فى سانتو دومينجو مع رجال فرانسييسكو كاماتو. وقال آخرون إنه يمارس نشاطاً ثورياً فى بيرو ويقاتل فى فيتنام وفى الكونغو... و.

رسالة الوداع

فى ٤ أكتوبر عام ١٩٦٥، كشف كاسترو «لغز جيفارا» فقد قرأ نص الرسالة التى وجهها المناضل الكبير إلى «فيدل» ليبلغه فيها باستقالته من جميع مناصبه قمة السلطة فى كوبا لأن بلاداً أخرى فى العالم تحتاج إلى خدماته المتواضعة، ولأنه يعتبر أنه يضطلع «بأقدس واجب فى هذا

يقول: «لما كان الامبرياليون يمارسون الابتزاز ضد الانسانية عن طريق تهديدها بالحرب ، فان رد الفعل الصحيح هو: عدم الخوف من الحرب».

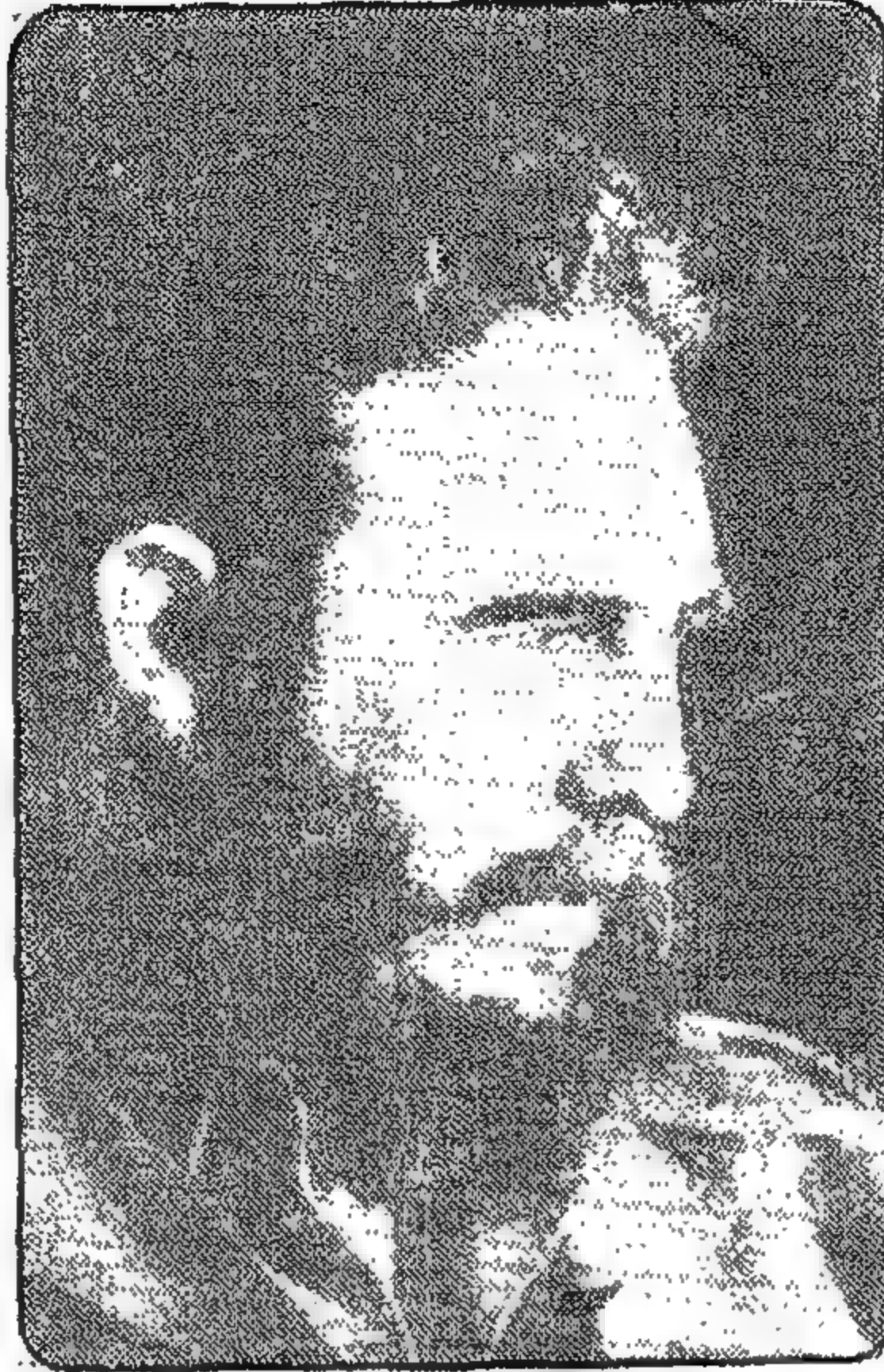
ولا شك أنه حدث خلاف بين جيفارا وكاسترو (وهو خلاف لم يؤثر على صداقتهما) في الفترة اللاحقة لانتصار الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ فقد كان جيفارا يرى أنه لا يكفي أن تنتصر الثورة في كوبا، وإنما يجب أن تنتصر في أمريكا الجنوبية أيضاً وأن وسيلة حماية الثورة الكوبية هي انتصار ثورات أخرى في القارة الأمريكية الجنوبية. وبطبيعة الحال فان كاسترو كان مقيدا بالتزامات منصبه وباعتبارات دولية وبالعلاقة مع الاتحاد السوفيتي.

ولذلك أوضح جيفارا في رسالة الوداع لكاسترو ما يلي:

«اننى استطيع القيام بما تمنعك ظروفك من القيام به لأنك مسئول عن كوبا...» وفي فقرة أخرى من الرسالة،

نقرأ ما يلي: «... وأكرر مرة أخرى ، أننى أعفى كوبا من أية مسئولية...». ومن هنا أعلن جيفارا في رسالته أنه يتخلى عن جنسيته الكوبية وأنه لم تعد تربطه بكوبا أية روابط رسمية.

لم يكن جيفارا يرغب في احراج كاسترو أو كوبا أو تحميلهما مسئولية ما قرر الاقدام عليه. وهناك من يعتقد أن كاسترو وجيفارا اتفقا على توزيع المهام الثورية بينهما، بحيث تقع على عاتق الزعيم الكوبي كاسترو مهمة مواصلة بناء الاشتراكية في كوبا، بينما تقع على عاتق جيفارا مهمة دفع وتحريك النضالات الثورية في العالم بمعنى أن تكون هناك جبهتان لمعركة واحدة. والمؤكد أن جيفارا كان يؤمن بالطابع «القارى» للنضال، ذلك ان وحدة قوى القهر في أمريكا الوسطى والجنوبية يجب أن تقف في مواجهتها وحدة القوى الشعبية في القارة كلها. كذلك كان يؤمن بوحدة الانسانية. وبالتالي فان جيفارا كان يرى أن كوبا ينبغي أن تصبح طليعة للثورة في أمريكا اللاتينية كلها حتى لو ترتب على ذلك أن يضحي شعبها ويتحمل أبنائها الصعاب والمشاق.. ادراكاً منهم لمسئوليتهم



كاسترو



جيفارا

المباشرة. ومعركة الشعوب هي معركة حتى الموت لا ينبغي أن تقف ازاءها حواجز أو حدود لأننا لا نستطيع أن نتخذ موقف عدم الاكتراث تجاه هزيمة أو انتصار شعب من الشعوب لأنه سيكون انتصاراً للجميع أو هزيمة للجميع.

وقد توصل تشي جيفارا إلى هذه الحقيقة منذ أول معاركه السياسية عندما وقف إلى جانب حكومة جاكوب اربينز اليسارية في جواتيمالا أمام المؤامرة الانقلابية والغزو الأمريكي السافر للاطاحة بهذه الحكومة عام ١٩٥٤. وقد تعلم جيفارا الكثير من دروس أزمة الكاريبي (أكتوبر ١٩٦٢)، وأيضاً.. من رحلته الطويلة إلى الاتحاد السوفيتي والصين ومصر والجزائر ودول افريقية أخرى قبل اختفائه بوقت قصير.

فقد لاحظ أن الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف قام بالتفاوض المباشر مع الرئيس الأمريكي جون كينيدي حول سحب الصواريخ من الجزيرة الكوبية بعد أن وجه تهديداً بشن حرب عالمية ، ودون الرجوع إلى كوبا نفسها وشعر جيفارا بأن هناك من خذل كوبا التي تعرضت لموقف يمس كرامتها الوطنية ولذلك كتب في رسالته إلى مجلة «القارات الثلاث» (عدد أبريل ١٩٦٧)

الوجود ، وهو واجب النضال ضد الامبريالية وأينما وجدت».

كان «تشي جيفارا» يدرك منذ وقت مبكر أن هجمة كاسحة ضد الشعوب توشك أن تقع وتعصف بكل شيء وأن «سياسات القوة تضرب بعنف وبلا مبالاة بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث» كان يريد التعبئة العامة للشعوب المنسية في القارات الواقعة في نصف الكرة الجنوبي وتشكيل جبهة قوية من لشعوب المقهورة للتصدي للبرابرة الجدد، لقد ترك جيفارا السلطة بعد أن بلغ أعلى المناصب لكي يذهب إلى «ميادين جديدة للسعارك» لأنه لا بد من خلق أكثر من فيننام جديدة في العالم لاستنزاف الآلة العسكرية للثور الهائج وإضعافه وقطع زعائفه.

شفافة الثورى وطهارته ونقاوته وتجرده من الحسابات الدبلوماسية .. جعلته يدرك منذ وقت مبكر أنه ما لم تحرز الشعوب انتصاراً حاسماً ونهائياً على أعدائها.. وما لم تشن هجوماً مستمراً وقوياً على كل الجبهات النى تشهد المواجهات مع هؤلاء الأعداء.. فان النكسة قادمة وواقعة لا محالة. وفي مثل هذه الظروف لا يمكن للثورة في البلد الذى انتصرت فيه، التفرغ لمصالحها المادية

انتقادات هامة

ويمكن القول إن جيفارا أدرك مسبقاً ببصيرة نافذة وعميقة إرهابات انهيار المعسكر الاشتراكي. فقد طرح عدة ملاحظات انتقادية خطيرة حول مسائل جوهرية تمس صميم قضية الاشتراكية وما كان يسمى في ذلك الوقت «التضامن الأممي».

أدرك جيفارا أن المساعدات التي يقدمها «العصلاكان الاشتراكيان» للمنضال الفيتنامي المشرف والرائع ضد العدوان الأمريكي ليست في مستوى الموقف، بل يشعر أن فيتنام وحيدة وتكافح وحدها. وتأكد لدى جيفارا خلال جولته في آسيا وأفريقيا مدى التأثير المدمر للصراع الصيني-السوفيتي على حركات التحرر، ووضع يده على أبعاد جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والدول النامية. وعندما تحدث في الجزائر، لآخر مرة باسم كوبا، أدان هذه العلاقات الاقتصادية التي شوهها قانون القيمة والتجارة غير المتكافئة، ووصل إلى حد أن يقرر «أن الدول الاشتراكية شريكة بدرجة ما في الاستغلال الامبريالي». وكان جيفارا يعتقد أن تنمية البلدان التي حصلت على تحررها تقع على عاتق البلدان الاشتراكية إذ لا معنى لاشتراكية غير قادرة على تغيير أفكار سواظنها وحلهم على اتخاذ موقف أخوي إزاء الإنسانية بأسرها.

ومن هذه الزاوية يركز «جيفارا» اهتمامه على «بناء الإنسان الاشتراكي الجديد». فهو يقطع بأنه لا يمكن بناء القاعدة المادية للاشتراكية بدون تنمية الوعي الاشتراكي. ومعنى ذلك أن القانون الابدولوجي هو القانون الاساسي في البناء الاشتراكي وليس القانون الاقتصادي.

ولست القاعدة المادية هي العنصر الحاسم في خلق الإنسان الجديد، وإنما الوعي، ذلك أن الوعي الاشتراكي هو الأساس، وهو الذي بشكل مسلك ونشاط الإنسان الجديد.

والاشتراكية عند جيفارا لا بد أن تمر بمرحلة انتقالية يكون الاتجاه الغالب فيها هو تصفية القوانين الاساسية للرأسمالية وفرض القوانين الجديدة للاشتراكية. ومهمة المرحلة

الانتقالية هي تنمية الوعي ومفهوم التضحية والبطولة والشجاعة على الدوام، فلا بد من مطالبة العمال مثلاً بالتضحية في سبيل مصلحة المجموع، أي في سبيل الثورة العالمية. وبدلاً من توزيع المكافآت المالية على هؤلاء العمال الاشتراكيين فإن عليهم أن يتذكروا مقتضيات الثورة الاشتراكية العالمية ويبدلوا التضحية في سبيل الكونغرو وفيتنام.

هنا يصبح الدافع وراء حركة وسلوك الإنسان الجديد هو «الوعي وليس المصلحة الاقتصادية أو الجزاء المادي».

في كتابه «الإنسان والاشتراكية في كوبا» يقول: إن الاشتراكية كانت تجيب عن السؤال: «لماذا يعمل الإنسان؟» بقولها «أن من لا يعمل لا يأكل». ولكن هذه الاجابة غير صحيحة من وجهة نظر جيفارا. ذلك أن العمل هو واجب الإنسان الاجتماعي الذي يفرضه عليه وعيه فالإنسان- كما قال كارل-ماركس- يحقق صفاته الانسانية الكاملة إذا اشتغل بعملية الانتاج دون أن يكون مرغماً على ذلك تحت ضغط الحاجة المادية التي تدفعه إلى بيع نفسه كسلعة.

ومثلما كان موقف «سان جوست» ، فقد آزاد «تشى» أن يضع «إنساناً جديداً» لا يعبأ بالمال، وتحركه حوافز معنوية وليس حوافز مادية. ولم يكن ثمة مجال لهذه «المثالية» في كوبا عام ١٩٦٥ ولا في «المعسكر الاشتراكي». وكان كاسترو قد أقام تحالفاً وثيقاً مع موسكو بعد أن قطعت الولايات المتحدة كل علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع الثورة الكوبية، وأصبح الاقتصاد الكوبي يعتمد تماماً على الاتحاد السوفيتي.

جرعة من الإنسانية

وجيفارا الذي اشتهر بعبارته «الشيوعي هو آخر من يأكل وآخر من ينام .. وأول من يموت..» يقدم صورة «للثوري الحقيقي» (وهو يجازف كما يقول بأن يظهر بمظهر مضحك) باعتباره ذلك الذي يهتدى بمشاعر قوية من الحب، فمن المستحيل- في رأيه- التفكير في إنسان على أنه ثوري حقيقي بينما هو متجرد من هذه الصفة، ويجب أن تكون لدى القادة الثوريين «جرعة كبيرة من الإنسانية ومن

حاسة العدالة والصدق لتجنب الوقوع في الأشكال العديدة المتطرفة للجمود العقائدي أو النزعة المدرسية الجافة أو العزلة عن الجماهير، ويجب أن يناضلوا كل يوم لكي يتحول حبههم للإنسانية الحية إلى أعمال محددة محسوسة تكون نموذجاً يحتذى وعنصراً من عناصر التعبئة للجماهير».

هل كان يمكن تصور أن يصبح رجل مثل ليونيد بريجنيف (الرئيس السوفيتي الأسبق) أو اضربه من حكام أوروبا الشرقية البيروقراطيين على هذا النحو الذي يدعو إليه جيفارا؟!

لقد قرر «تشى» دراسة الطب بعد أن رأى جدته قوت أمام عينيه وهي تصرخ من آلام السرطان، وقرر مغادرة وطنه الأصلي الأرجنتيني لأن السلطات أخذت تضيق عليه الخناق لرفضه الالتحاق بجيش خوان بيرون الديكتاتور الفاشي، واختار أن يحمل صندوق ذخيرة بدلاً من حقيبة طبية. ويقول روبير ميرل في مقدمة كتاب «ذكريات الحرب الثورية» من تأليف جيفارا: «إن الإنسانية بالنسبة لجيفارا ليست كلمة غامضة بل أخذت في جبال «سييرا مايسترا» شكل أسماء ووجوه ورفاق يحدثهم بعذوبة كلها رجولة كما فعل مع الفلاح «خوليو اكوستا» (٤٥ سنة) الذي علمه «تشى» القراءة والكتابة في معسكر القتال خلال لحظات الراحة».

غير أن موجة الحوافز المادية والاقتصادية اكتسحت ما عداها في داخل «المعسكر الاشتراكي» إلى أن بلغت نهاياتها المنطقية .. وهي الرأسمالية لأنها أقدر على توفير مثل هذه الحوافز بل إن هذه الموجة خلقت معها منذ اليوم الأول اجواء الفساد والتحلل من كل القيم وأصبحت المصالح الإنسانية، حتى غير المشروعة، هي السائدة، وهي القيمة العليا. هل كان هذا هو ما يخشاه جيفارا ويريد تجنب وقوعه؟

حرب شاملة

كان «تشى» يعي بوضوح أن الامبريالية لا تقبل المصالحة وانها إذا وجدت الفرصة لالتقاط انفاسها.. لن تتوقف حتى تنفذ مشروعها بكامله وتسيطر على العالم برمته. ولذلك دعا إلى حرب شاملة ضدها

تصل إلى كل ركن يصل إليه العدو بجحافل
بحيث لا تترك له لحظة هدوء وسلام خارج
ثكناته أو حتى داخلها بحيث يصبح كوحش
محاصر أينما ذهب أو تحرك.

غير أن التوجهات السياسية والاقتصادية
فى «المعسكر الاشتراكي» كانت تسير فى
خط معاكس لأفكار «تشى جيفارا».

الرجل لم يكن يرغب فى تحاشي مخاطر
الصدام ولم تشده مباحج الحياة لكى يستريح
من عناء نضال طويل توجهه الانتصارات، ولم
تفزع احتمالات التضحية والموت.

ولأنه النموذج النقيض للحكام الذين
فرضوا انفسهم على شعوبهم، فقد تعلق به
الناس، وكان يحق له أن يركن إلى الدعة
والراحة، فالرجل ناضل وقاسى وتحمل وصنع
ثورة وانتصر. وهذا يكفيه لكى يدخل
التاريخ، غير أن المشكلة انه ظل يحمل على
كاهله هموم مرحلة تاريخية كاملة.. يبحث
عن الحقيقة.. ويجتهد فى ايجاد الحلول،
لأنه من العار أن يكون هناك جوهرى
ومقهجورون فى هذا العالم.. فقد حان
الوقت للتحرر من كل أشكال العبودية.
والواضح أن جيفارا كان يرى فى فترة
الستينات -مشجعاً بالنضال البطولى
التاريخى للشعب الفيتنامى- اللحظة المواتية
لتوجيه ضربات موجعة للامبريالية تنتهى-
بعد نضال شاق طويل- بالاجهاز عليها، غير
أن القيادة السوفيتية رضخت للابتزاز النووى
وسارت فى طريق تقديم التنازلات للامبريالية
وحفز شهوات الاستهلاك داخل مجتمعاتها،
علاوة على أن هذه القيادات انسلخت عن
مجموع العاملين وأخذت تبحث لنفسها عن
مزايا طبقية وأوضاع استثنائية.

معركة بوليفيا

والارجح أن اختيار جيفارا وقع
على بوليفيا لكى يطبق فكرته حول صنع
أكثر من فيتنام أخرى فى العالم، لأنها
تشكل حلقة ضعيفة. فقد كانت البلاد تعاني
من ديكتاتورية بارينتوس العسكرية، كما
أن مستوى معيشة الفلاحين الهنود تصل إلى
ادنى درجة فى العالم. وفى الوقت نفسه، ثمة
طبقة عاملة تضم عمال المناجم تتعرض
لاستغلال مروع، ولكنها نشطة بفضل تراث
تقليدى من المواجهة والنضال.

وكان قرب بوليفيا من كل من
الارجنتين وبيرو يشكل ميزة هامة بالنسبة

لجيفارا.

غير أن ديكتاتورية بارينتوس
العسكرية تلقت دعماً كبيراً من الولايات
المتحدة كما أن الفلاحين لم يساندوا أى عمل
ثورى لأن البؤس دمر لديهم كل نزوع انسانى.
وتعرض عمال المناجم لأشد أنواع القمع
الدموى والمجازر، واحتل الجيش منطقة المناجم.
وبايجاز لم تكن أوضاع بوليفيا ناضجة
لثورة أو لمساندة عمل ثورى كبير بل أن
الحزب الشيوعى البوليفى رفض التعاون
مع مجموعة جيفارا. وكان ماريو مونجى
زعيم الحزب الشيوعى البوليفى يتوقع أن
يعرض عليه جيفارا قيادة الثورة البوليفية،
بوصفه بوليفيا على الأقل وليس ارجنتينيا.

والنتيجة هى العزلة السياسية
والعسكرية لمجموعة جيفارا وحرمانها من
شبكة حيوية من الاتصالات. فالقوى المؤهلة
 للمشاركة فى حركة التغيير فى بوليفيا..
كانت تتخذ موقفاً مناهضاً لجيفارا.

وكان ماوتسى تونج يقول إن رجال
حرب العصابات يجب أن يكونوا مثل السمك
الذى يسبح فى بحر السكان المؤيدين
والانصار. غير أن ذلك البحر كان جافاً فى
بوليفيا فى ذلك الوقت.

وقد وقعت قوة رجال حرب العصابات فى
بوليفيا بقيادة جيفارا فى عدد من الاخطاء
أدت إلى بدء حملة حرب العصابات قبل
الأوان، وبالتالي فرض الحصار على منطقة
عمليات هذه القوة. وبدأت القيادة العسكرية
البوليفية تدرك أن «تشى» يوجد فى تلك
المنطقة من بوليفيا. وتدفقت المعونة الأمريكية
ومعها المستشارون، ووضعت البلاد كلها
تحت حالة الحصار، واقتحمت قوات الجيش
مناجم القصدير.

ورغم أن جيفارا أكد فى كتابه «حرب
العصابات» على أن المقاتل فى هذه الحرب
يحتاج إلى مساعدة كاملة من الشعب فى
المنطقة التى يعمل فيها، وأن هذا شرط
لاغنى عنه إلا أننا نلاحظ -فى «يومياته
فى بوليفيا» CHE GUEVARA: LE JOURNAL DE LA BOLIVIE, MASPERO, PARIS).

انه يتحدث عن لقاءات متباعدة مع
الفلاحين تحدث معظمها عندما احتجز رجال
حرب العصابات أحد هؤلاء الفلاحين لأنه
تصادف واقترب من مواقعهم. وفى كل شهر،

كان جيفارا يشير فى يومياته إلى «الافتقار
للاتدماج مع الفلاحين» باعتبار أنها مشكلة
رئيسية. ويقول جيفارا فى صفحة أخرى:
«من بين جميع الفلاحين الذين التقينا بهم لم
نجد سوى واحد، هو ميمون، يرغب فى
التعاون معنا رغم أنه خائف».

وبعد عام من بدء تسجيل جيفارا
ليومياته فى بوليفيا، يعود لكى يلخص
الموقف بقوله: «إن جمهرة الفلاحين لا تساعدنا
على الاطلاق، واصبحت تقوم بإبلاغ
السلطات عن تحركاتنا».

الهروب من المصيدة

وفى الشهور السابقة على استشهاد
جيفارا عام ١٩٦٧.. وبينما كانت دعوة
جيفارا إلى «خلق أكثر من فيتنام أخرى فى
العالم» تتردد أصدائها فى كل مكان،
أدلى السفير الأمريكى فى بوليفيا، بحديث
اعلن فيه أن الولايات المتحدة لن ترسل
قواتها، تحت أى ظرف من الظروف، إلى
بوليفيا (الأمر الذى فعلته فى حالة فيتنام،
وفى سانتو دومينجو وغيرهما). وأشار
السفير إلى الحائط حيث كانت توجد الخريطة
المجسمة لتضاريس تلك الدولة (بوليفيا) ذات
الأراضى الوعرة لكى يؤكد ما يقول.

لم يكن فى استطاعة جنود امريكيين
البقاء لوقت طويل فى تلك الادغال الملتهبة
بالحرارة، والهضاب التى يسودها مناخ القطب
الشمالى.

أذن، فقد كان جيفارا يريد ارغام الولايات
المتحدة على الدخول فى صراع مرير بعيداً عن
اراضيها وتشتيت قواتها فى أماكن متعددة
من العالم لمواجهة حروب طويلة تخوضها ضد
أكثر من فيتنام واحدة.

غير أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك،
وانما ارسلت إلى بوليفيا بعثة كبيرة تقوم
بالتدريب العسكرى، ومعونات مالية ضخمة،
وعدها من خبراء وكالة المخابرات المركزية
الأمريكية.

لم يكن الامريكيون يرغبون فى تلك
الفترة من الستينات فى السقوط فى مصيدة
«فيتنام أخرى».

اخطاء قاتلة

كان جيفارا يقول إن الشعب كتلة عددية
لم تتيقظ بعد ولايد من تعبته وطليعة هذا
الشعب هى حرب العصابات. وهذه الحرب هى
الآلة الدافعة للتعبئة ومفجر الوعى الثورى

والحماس القتالي. كما أن هذه الطليعة هي «الوسط الكيمائي» الذي يخلق الشرط الذاتي اللازم لاحتراز النصر».

إنها المرحلة البطولية التي يتحدث عنها جيفارا في كتابه «الإنسان والاشتراكية» حيث الإنسان الفرد هو العنصر الرئيسي، والتي يسعى خلالها الرجال إلى الحصول على مواقع تتضمن مسئوليات أكبر وتنطوي على مخاطر أعظم.

غير أن بعض الأفكار التي روج لها أمثال الكاتب الفرنسي ريجيس دوبريه في الستينات الحقت أضراراً كبيرة بأسلوب حرب العصابات (جاء القبض على دوبريه في مكان قريب من موقع جيفارا في بوليفيا دليلاً بالنسبة للمخابرات الأمريكية على وجود المناضل الكبير هناك. وكان دوبريه يلعب الدور الإعلامي في قضية رجال حرب العصابات).

والنموذج الذي قدمه دوبريه للمقاتل في حرب العصابات أقرب ما يكون إلى «السوبر مان». وفي ضوء هذا النموذج يصبح من المستحيل على عمال بوليفيا البسطاء الذين يقصمون ظهورهم لكي تظل عائلاتهم على قيد الحياة بشق الانفس أن يكونوا رجالاً أو بشرًا لأنهم لم يلتحقوا بمدرسة دوبريه في حرب العصابات! وهذه الفكرة تنبع من الإيمان بالصفوة أو «الذخيرة المختارة» التي ستحرر الشعب، والتي تتكون من شخصيات «فريدة». ونظراً لأن المقاتل يجب أن يكون من نوع «السوبر مان»، فإن حفنة الأشخاص الذين شرعوا يتحركون من أجل الثورة لا تتحول إلى كثرة وإنما يعتمد هذا التحرك على المقاتل «الوحيد» الذي يعمل في «بيئة معادية».

ثمة تسطيط للحرب رجال العصابات تلاحظه لدى عناصر أحاطت بجيفارا تتسم بضيق الأفق، بل وأحياناً تحديد الانتماء الطبقي والطاقت الثورية للناس لا على أساس موقعهم من النظام السائد في علاقات الانتاج وإنما على أساس أماكن إقامتهم وشروط حياتهم (قال دوبريه في كتابه «ثورة داخل الثورة» إن المدينة تحول البروليتاريين إلى بورجوازيين... 11) ولم يطرح أمثال دوبريه تفسيراً علمياً مقنعاً لقضية الثوري الذي يناضل وسط

جماهير الشعب لمدة عام.. فلا يحقق هذا النضال سوى نتيجة واحدة هي تحول معظم الجماهير إلى أعداء له.

ووقع مفكرو حرب العصابات في تلك الفترة من الستينات في خطأ اعطاء الأولوية للحركة المسلحة على العمل السياسي بل وضرورة «الاستقلال السياسي» كحركة حرب العصابات وانفصالها عن القيادة الفكرية والسياسية لحزب سياسي وفي هذه الحالة تكون الأسبقية لتقنية الكفاح المسلح لفصائل حرب العصابات.. على السياسة التي تفترض تحليل العلاقات بين القوى الاجتماعية على نطاق الأمة. وقد برهنت تجارب شعوب عديدة على أن نضال قوات حرب العصابات يزيد من أهمية الدور الفكري والسياسي لقيادة العمل الثوري على النطاق القومي وليس العكس، بل إن نتيجة الكفاح المسلح تتوقف على التنسيق بين الاحتياجات العسكرية -التقنية لحرب العصابات وبين تنظيم وديناميكية القوى السياسية في مجموع البلاد، والربط بين العمل العسكري من ناحية والعمل الايديولوجي والسياسي من ناحية أخرى. والتخلي عن النضال الفكري والسياسي لحساب العمل العسكري وحده (حزب العصابات) يمكن أن يقود إلى كارثة. والوهم الذي تصنعه فكرة دوبريه عن حرب العصابات يقوم على أساس أن كل شيء يتوقف على اتساع «الثورة الثورية» تدريجياً مثل رقعة الزيت ويتوقف على تشغيلها هذا «المحرك الصغير» -البؤرة- أي القيام بعمل مسلح مباشر بواسطة مجموعة من المقاتلين الذين كرسوا انفسهم لخدمة قضية الثورة.

ولاشك أن الشجاعة التي تبديها المجموعة المقاتلة التي تتحدى قوى أضخم منها عدداً وعدة تثير الإعجاب، غير أن الطليعة وحدها لا يمكن أن تحقق النصر، كما أن إلقاء الطليعة وحدها في اتون المعركة الحاسمة قبل أن تتخذ القوى الشعبية والجماهير الواسعة موقف المساندة المباشرة لهذه الطليعة أو التعاطف القوى معها -على الأقل- يمكن أن تسفر عن فشل مؤكد.

والفكرة التي تدعى أن نواة حرب العصابات تحل محل الحزب السياسي الطليعي، وأن هذا الحزب يمكن أن يوجد على شكل نواة مجموعة المقاومة، وأن حرب العصابات هي الحزب في مخاض الولادة وأنه

من الضروري «وقف كل تبعية عضوية للأحزاب السياسية» هي فكرة خاطئة لأنها تنفي دور الحزب السياسي، وتنفي حقيقة تضارب المصالح بين الطبقات، وتحل محل هذا الحزب-عملية-حلقة شبه عسكرية تنفذ الأوامر العليا للقادة.

النضال نفسه خير معلم، وعلى قوى التقدم أن تتعلم كيفية التعرف على اللحظة المناسبة لشحن معركة، تلك اللحظة التي تأخذ فيها القوى الشعبية -وهي تعي ضعفها النسبي- زمام المبادرة، لأنها تدرك في الوقت نفسه قوتها الاستراتيجية، وتلك اللحظة التي يترشح فيها العدو بفضل ضربات موجعة متلاحقة.

كثيرون كانوا مكافحين ثم أثروا بعد ذلك الابتعاد عن مشاق المداومة على النضال أو قنهموا بمنصب أو جاء واستلقت ضمايرهم تحت رماد المهارك أو بذلوا كل الجهد والطاقة للملاءمة بين أنفسهم وبين الأوضاع السائدة..

..إلا أرنستو تشي جيفارا الذي لم يترك أي شيء يتعيش منه أطفاله وزوجته (كما قال في رسالة الوداع لفيدل كاسترو) وقرر أن يبدأ من جديد لأنه اعتبر أن المعركة لم تنته ما دامت الامبريالية لا تزال تعربد في أماكن كثيرة من العالم وطالما يستمر تراكم البؤس في كل الأنحاء.

رجل لا يقبل المساومة ويؤمن بضرورة التحرر مرة واحدة من الارث «العفن» الذي خلفته الرأسمالية وراءها، وبضرورة تقديم كل انواع المساعدات العسكرية بلا مقابل من أجل حريتها.

والآن لا يملك المرء أن يستعيد افكار ومواقف «تشي جيفارا» بعد أن دفع العالم الثمن غالبا لسياسات القوى العظمى والمساومة مع العدو والتنازل أمام الابتزاز النووي.. وأصبحنا في زمن الهيمنة الأمريكية المطلقة.

وتبقى ذكرى تشي جيفارا بمثابة حلم وردى وشعاع ضوء يبده التشاؤم ويعيد الثقة بالنفس ويشير الحنين إلى عالم أفضل ورجال أفضل.. لأن العالم الذي أنجب هذا الرجل غير العادي لابد أن يشق طريقه ويتخطى المحنة، رغم القتل والاشرار ومصاصي الدماء، ولابد أن يستعيد توازنه ويظهر نفسه ويستأنف النضال.

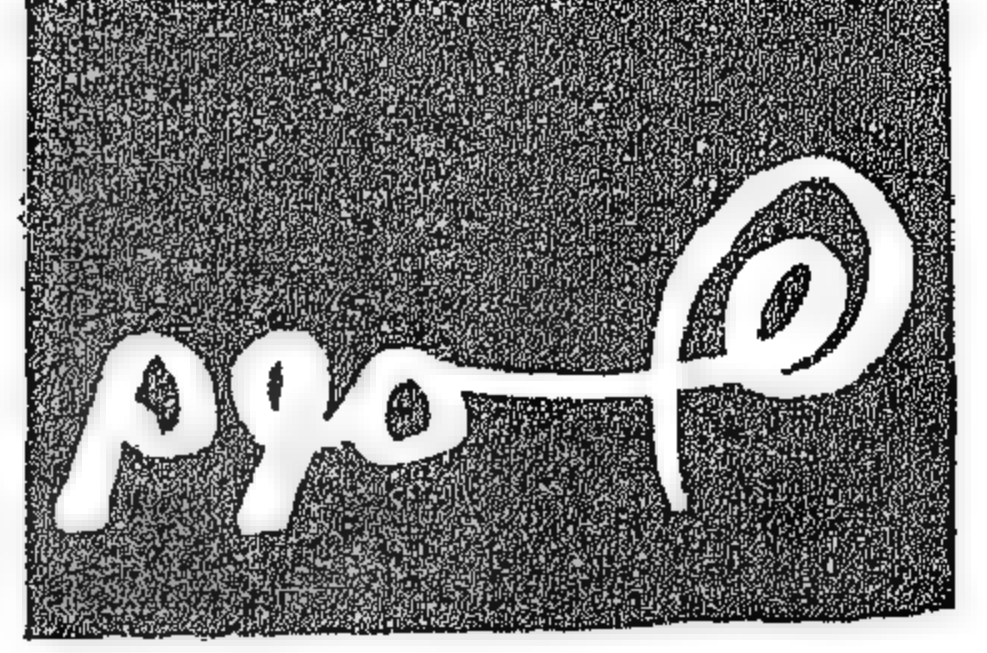


عروية

* إنتشار الأفكار الجديدة والأحزاب

* أسئلة ساذجة عن الشيطان

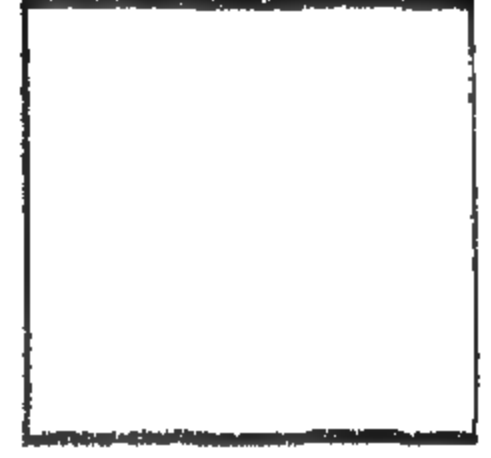
* دعوة مريضة .. من الكفيل !!



د. أحمد محمد صالح



إن المعارك الكبيرة التي خاضتها البشرية لم يكن سلاحها السيف بل الأفكار التي تغلغلت في حياة الناس ، وظهرت في صورة تطوير اجتماعي ، فالتغيرات التي تحدثها الأفكار الجديدة في سلوكيات الناس لا تحتمل الشك.



توالد الأفكار وانتشارها

التبنى تتم على مستوى الفرد، وتعتمد العمليتان على قواعد وشروط عملية الاتصال.

وتتكون عملية نشر الأفكار الجديدة : من أربع عناصر أساسية هي : الفكرة الجديدة ، قنوات الاتصال ، الزمن ، النظام الاجتماعي . وتعتمد عملية الانتشار على وسائل الاتصال الجماهيرية : مثل الراديو والتليفزيون والصحف والمجلات.. الخ في توفير المعلومات العامة عن الفكرة الجديدة، في حين أن المصادر الشخصية (الأعضاء الآخرين ، والأقارب ، الأصدقاء والجيران) وظيفتها تساعد في عملية اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.

وعملية التبنى أو اتخاذ القرار حول قبول أو رفض الفكرة تتكون عادة من خمس مراحل:

١- مرحلة الوعي والتنبه والادراك وفيها يتعرض الفرد للأفكار الجديدة من

عنها ، فكلما كانت الفكرة أو الخبرة تبدو جديدة في نظر المستمع أو الذي يراها لأول مرة فإنها تعد شيئاً مستحدثاً بالنسبة له ، سواء كانت تلك فكرة تتناول مضمون اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً أو تكنولوجياً.. إلخ.

وعملية الانتشار Diffusion of innovation هي عملية خروج الأفكار من مصادرها إلى أكبر عدد من المستهدفين ، وعملية الاقتناع والتبنى للأفكار الجديدة Adoption of innovation هي العملية العقلية التي يمر بها الفرد من لحظة سماعه عن الفكرة لأول مرة حتى مرحلة الرفض أو الاقتناع والتبنى لتلك الفكرة لتصبح جزءاً من سلوكه ، وهي تتم بنفس الطريقة التي تتم بها عملية التعلم ، وعملية الانتشار والتبنى عمليتان مرتبطتان ومتداخلتان ، إلا أن عملية الانتشار ذات طبيعة جماهيرية تتم على مستوى التنظيم الاجتماعي ، بينما عملية

والأفكار العظيمة تملأ الفضاء حولنا ، ولكنها لا تستقر إلا في العقول المهيأة لاستقبالها ، واستقبالنا للأفكار الجديدة ليس عملاً عفوياً أو طارئاً وإن كان يظهر كذلك أحياناً ، فطبيعة الفكرة هي في ذاتها عامل أساسي من العوامل التي تحدد موقفنا حيالها . والمشكلة دائماً هي إعادة التفكير في الأفكار التي نؤمن بها من قبل لأنه لا يوجد شيء جديد تحت الشمس.

ودائماً العقول العظيمة تناقش الأفكار ، والعقول العادية تناقش الأحداث ، في حين أن العقول الضيقة هي التي تناقش أفعال الناس . ومن أعظم الآلام التي تعاني منها الطبيعة البشرية هي آلام خروج الأفكار الجديدة التي تعنى دائماً التفكير.

والفكرة الجديدة هي أي شيء يدركه الفرد على أنه جديد بمعنى يسمع عنه أول مرة وليست العبرة بوقت اكتشاف الفكرة أو الخبرة ، إنما العبرة بأدراك الفرد لها عند سماعه

وسائل الاعلام المختلفة . ولكن تنقصه الدراية والمعلومات الكاملة عنها.

٢- مرحلة الاهتمام يصبح فيها الفرد علي درجة من الاهتمام بالفكرة الجديدة بحيث يبدأ في البحث عن معلومات عنها تشبع عنده حاجات حب الاستطلاع والمعرفة.

٣- مرحلة التقييم وفيها يقوم الفرد بالتطبيق الذهني والعقلي للفكرة الجديدة على موقفه الحاضر والمستقبلي . ومن ثم يقرر ما إذا كان ينوي تجربة الفكرة أم لا.

٤- مرحلة التجريب أو المحاولة وفيها تستخدم الفكرة الجديدة على نطاق ضيق ويقرر مدى فائدتها بالنسبة لموقفه.

٥- مرحلة التبنى بالقبول أو الرفض وفيها يقرر قبول الفكرة أو الاستمرار في لقبول أو رفض الفكرة.

والفكرة الجديدة قد ترفض في أي مرحلة ، والتوقف عن قبول الفكرة هو قرار بالامتناع عن القبول بعد الإيمان بالفكرة وممارستها . وعموماً فإن أي قرار يتخذه الفرد بشأن الفكرة أو الخبرة الجديدة سواء بالقبول أو الرفض سوف يتوقف على: أولاً: خصائص الفرد الشخصية مثل العمر والتعليم والدخل والمعلومات ، وسماته النفسية والاجتماعية مثل اتجاهاته ودوافعه ومكانته ودرجة مشاركته الاجتماعية وانفتاحه على العالم ، وسلوكه الاتصالي.

ثانياً: خصائص النظام الاجتماعي : من العادات والأنماط السلوكية المعتادة وأهداف وقيم ومعايير الأفراد ودرجة تقدمية المجتمع وإمكانية الانحراف على السلوك المعتاد.

ثالثاً: خصائص الفكرة الجديدة نفسها:

١- الميزة النسبية للفكرة سواء اقتصادية أو اجتماعية ، وهي مدى أفضلية الفكرة الجديدة على الأفكار الأخرى التي جاءت لتحل مكانها . والأزمات المناجئة قد تؤكد الميزة النسبية للفكرة وتؤثر في معدل انتشارها ، أو قد تعوق الأزمة المفاجئة هذا المعدل ٢- درجة تمشى الفكرة مع القيم الاجتماعية ٣- درجة تمشى الفكرة مع نظم المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ٤- درجة تمشى الفكرة مع ماسبقها من أفكار ٥- درجة تمشى الفكرة مع احتياجات الفرد ٦- مدى تعقد الفكرة أو تشابكها وصعوبتها على الفهم ٧- إمكانية تجربة على نطاق ضيق ٨- إمكانية التجزئة ٩- إمكانية المشاهدة ١٠- القابلية للانتقال.

وعند ظهور أي فكرة جديدة أو خبرة جديدة ، لا يقوم كل أفراد المجتمع بتبنيها في وقت واحد ، ولكن عادة ما تبدأ أقلية منهم في قبولها وتطبيقها ، ثم تأخذ الفكرة أو الخبرة الجديدة بعد ذلك في الانتشار بين بقية أفراد المجتمع على مر الزمن . وقد تأخذ الفكرة أو الخبرة الجديدة وقتاً طويلاً أو يقصر

حتى تنتشر بين جميع الأفراد ويتوقف ذلك على طبيعة الفكرة ، والنظام الاجتماعي السائد وغير ذلك من العوامل السابقة. وبعد هؤلاء الأفراد الذين يقومون بتطبيق الفكرة أو الخبرة الجديدة عند ظهورها أكثر تقدمية من غيرهم ، فدرجة التقدمية أذن هي درجة ميل الأفراد في نظام اجتماعي معين لقبول وتبنى الأفكار والخبرات المستحدثة عند ظهورها.

وبينت الدراسات التي اهتمت بموضوع نشر وتبنى الأفكار أن وسائل الإعلام الجماهيرية والمصادر الخارجية (الصادرة من خارج التنظيم الاجتماعي) تكون على أكبر درجة من الأهمية في مرحلة الإدراك والوعي والاهتمام بالفكرة ، في حين أن وسائل الاتصال الشخصية ومصادر المعلومات المحلية (الصادرة من داخل التنظيم الاجتماعي) تكون هامة في مرحلة تقييم الأفكار الجديدة . وإذا كانت فترة التبنى هي الفترة اللازمة للفرد لكي يمر في عملية التبنى متقللاً من مرحلة الإدراك إلى مرحلة قبول الفكرة ، فقد أوضحت الدراسات العلمية أن الإدراك يتم بمعدل أسرع من معدل التبنى أو اقرار القبول والرفض . والنقص في المعلومات المتعلقة بالأفكار من شأنها أن تؤخر تبني الناس لها ، والمسافة الزمنية الواقعة بين مرحلة الإدراك والتجريب أطول دائماً من المسافة الزمنية بين التجريب والتبنى .

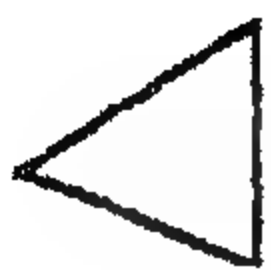
ورغم الأهمية الكبيرة لوسائل الإعلام ، إلا أن التأثير الشخصي ووسائل الاتصال شبه شخصية مثل (التلفزيون الأنترنت) لها فعالية أكبر في مجال التغلب على مقاومة التغير التي تعوق التأثير السريع لوسائل الإعلام الجماهيرية مثل عمليات التعرض الانتقائي والإدراك الانتقائي والحفظ الانتقائي . والمعايير الاجتماعية السائدة في التنظيم الاجتماعي لها دور محوري في درجة القابلية لتبنى الأفكار الجديدة حيث تكون أسرع في التنظيم الاجتماعي الذي تسود فيه معايير تشجع على ذلك.

الأحزاب وهي تقوم بوظائفها وهي تجميع المصالح والتجديد السياسي والمشاركة والتنشئة السياسية ، تعتمد بصفة أساسية على نشاط محوري هو نشر أفكارها النابعة من برامجها الحزبية والانتخابية ومواقفها العملية . وحينما تسعى الأحزاب إلى نشر أفكارها بين الناس لكي تقوم بوظائفها لابد أن تنطلق من إطار النظريات العلمية لعمليات الانتشار والتبنى للأفكار الجديدة وهو ما حاولنا أن نقدمه في هذه العجالة بصورة مبسطة ومختصرة ، لعله يساعد في فاعلية حركة حزب التجمع بين الجماهير.

وهذا المنطلق العلمي والإطار النظري لعمليات انتشار وتبنى الأفكار الجديدة عندما يمارسه الفعل الحزبي لنشر الأفكار السياسية

بين الناس في ضوء القيود المفروضة على النشاط الحزبي في مصر يتبين تماماً مدى عمق وضخامة وقعاية وشدة هذه القيود ، حيث لايتوفر لحزب مثل التجمع وسيلة جماهيرية غير جريدة أسبوعية في مجتمع ٥٠٪ من سكانه أميون ، وأغلبية النسبة الباقية لا يقرأون شيئاً ، وبذلك يفتقد الحزب تماماً القدرة الاتصالية على تنشيط الإدراك والوعي بأفكاره لدى الجماهير ، ولجوء الحزب إلى الاعتماد على الاتصالات الشخصية (الاجتماعات المحددة داخل المقرات) في نشر أفكاره رغم أهميتها في الاقناع ولكنها محدودة النطاق إلى أبعد الحدود ، ودورها يأتي بعد أن تقوم وسائل الإعلام الجماهيرية للحزب بالتنبيه وإثارة الوعي وتنشيط الإدراك وتوليد الاهتمام . والمعطيات السابقة تلقي الضوء على مدى الأهمية الاستراتيجية لجريدة الأهالي التي ينبغي أن تصدر يومياً مهما كانت الأسباب . لأن ذلك حتمية علمية لنشر أفكار الحزب ، وأزعم أنه إذا كان هناك إصدار يومي للأهالي خلال العشرين سنة الماضية من عمر الحزب ، كان الموقف الجماهيري للحزب سيختلف تماماً عما هو عليه الآن ، وفي الفترة القادمة التي يهتم فيها الحزب بإعادة بنيانه ومع كل الشواهد والتغيرات العالمية التي توحى بضرورة وقرب خصخصة الإعلام ، علاوة على سيادة مفاهيم المجتمع المتشابك القائم على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات ، فإن الحزب سيكون في مأزق حقيقي في عملية اتصاله بالجماهير ، لأنه لا يملك وسيلة اتصال جماهيرية غير جريدة الأهالي بإمكانياتها المادية الضعيفة وسجنها الأسبوعي.

وأقرر في النهاية أن الإصدار اليومي للأهالي ضرورة لا تحتل التأجيل وتستند على مبررات علمية ، وهو أهم من إنشاء مقرات للحزب في المحافظات وأهم من إصدارات الأهالي الإقليمية بل أهم نشاط للحزب في ضوء القيود المفروضة عليه ، وأن الأمر يستدعي أن تزيد المطبوعات الأخرى للحزب من معدلات إصداراتها ، وهي الوسائل المتاحة الآن أمام الحزب للوصول للناس.



دعوة مريية ..

من الكفيل



ويتوهمها المصريون البسطاء الواقعون تحت ضغط الحاجة ، فهي مثل أى مجتمع فيها الخير وفيها الشر . وفى مساء أحد أيام الشتاء أوآخر شهر فبراير الماضى طلبنى تليفونيا فى منزلى وعرفنى بنفسه بأنه مصرى يعمل فى السعودية بجريدة الندوة بمكة ، وهو مكلف من قبل ادارة الجريدة بدعوة عدد من المفكرين والكتاب المصريين فى ندوة فكرية بمكة المكرمة ، وإننى من ضمن هؤلاء المدعوون لتلك الندوة الفكرية.

وتصور الرجل أننى سوف أطير فرحا وأوافق فوراً فاسترسل شارحاً امكانية التوجه مباشرة إلى القنصلية السعودية فى الاسكندرية لانمام اجراءات الاستقدام ، لاحظت عزيزى القارئ لفظ " الاستقدام " فهم لاينسون ألفاظ وسلوكيات الكفيل ، فيتم استقدام المفكرين مثل استقدام الخادومات الفلبينيات .

وكان سؤالى له عن كيفية معرفته لرقم التليفون ، فقال أنه أخذه من مجلة اليسار ، تصوروا جريدة سعودية تتصل بمجلة اليسار المصرية الممنوع دخولها هناك لكى تعرف عنوانى وتدعونى لندوة فكرية عندهم ، شئ مريب ومكشوف ، وأنا أشكرهم على دعوتهم الكريمة المريبة ، التى ذكرتنى بأموال السعودية التى لعبت ومازالت تلعب دوراً مؤثراً فى تشكيل المجتمع المصرى وتركيبته الثقافية ، وأنها تحاول أن تقتل عقل وقلب مصر لأسباب تاريخية وسياسية.

وذكرتنى بمسلسل إهانات المصريين وجلدهم بهدف اذلال مصر واطهار ضعفها أمام أبنائها فيكفرون بها ، ويلجأون إلى الانخراط فى ثقافة تلك الدولة منعا للأذى وتجنباً للبطالة.

ذكرتنى بنداات الأسر المصرية فى الصحف وهى تناشد ملوكهم بالافراج عن أبنائهم أو أزواجهم المسجونين هناك بدون مبرر قانونى ، وقضائى السعوديين المنشورة فى الصحف والمجلات ومحاولتهم لتطبيق قوانين بلادهم وطريقة حياتهم فى مصر . ذكرتنى بمظاهر الاسلام الوهابى المنتشر الآن ، ومحاولات شراء الأقلام والأفكار والعقول المصرية لصالح تلك الدولة باسم مهرجانات التراث والندوات الفكرية والجوائز المالية . وذكرتنى بمحاولات إفساد المصريين بالمال ، وشرائط الكاسيت والكتب ذات الطباعات الأنيقة والأفكار المريضة ، والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع التطرف .

والآن وبعد أن أثارت تلك المكالمات ذكرياتى الأليمة ، كيف أذهب هناك ، مع وجود احتمال كبير أن يحدث لى على أقل تقدير ماحدث أخيراً للمصريين فى مطار جدة عشية عيد الفطر.

دورى كان المساهمة بجزء صغير فى تبيان حقيقة الحلم السعودى المنتشر بين المصريين . وكما نحب أن لايسخر أحد من ثقافتنا ، فانه يجب علينا احترام ثقافة الآخرين ، وإذا كانت الثقافة هى طريقة حياة ، فلايوجد ثقافة متقدمة وأخرى متخلفة ، وعلى ذلك نحن لانسخر من ثقافة شعب ولاننقد طريقة حياة شعب ، بل قدمت انطباعاتى عن تلك الثقافة مع كل الاحترام لها ، ونقدت الجانب السلوكى منها الذى ينقص من ثقافة الشعوب الأخرى ويكفر طريقة حياتهم وانسانياتهم مستغلاً حاجاتهم تحت اغراءات المال وشعارات الدين . لذلك كنت دائماً استعرض جوانب عنجهية وعجرفة المال التى يتعامل بها السعوديون مع المصريين ، ونقدت منطق السيد والعبد السائد فى تلك الثقافة ، وبيئت أن السعودية ليست البلاد الفاضلة التى تدعيها

فى كتابتى عن السعودية طوال الشهور الماضية كنت أعبر عن اتجاهاتى ومشاعرى وهموم ناتجة من معايشة حقيقة هناك ، ولايستطيع أحد أن يحاسبنى على تلك المشاعر ، أو يجبرنى على غيرها لأنى لأتهم ولاأسخر من أحد ، أو استعدى المصريين على شعب ولكنى ببساطة أعرض انطباعاتى وهواجسى لعلها تفيد وطنى وتبين أوهام الحلم السعودى للشباب فأنا مريض بمصر.

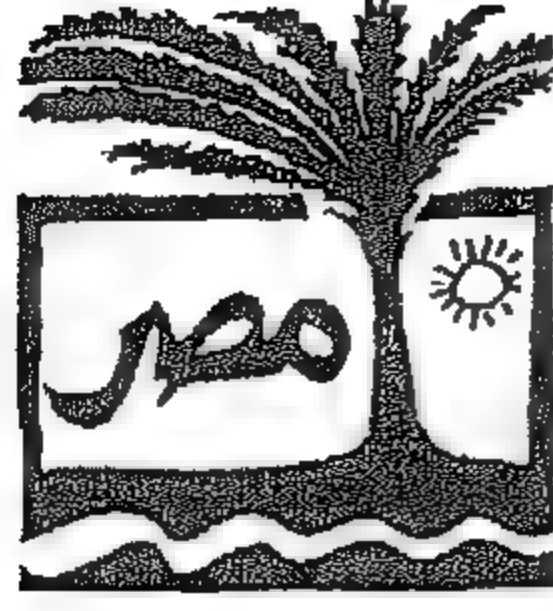
وإذا كان هناك من يرى أن على الانسان أن يسجل الإيجابيات ويحجم السلبيات ، لكن مع المبالغة الفجة فى إيجابيات السعودية والدعاية المفرطة لها فى كل مكان كبلة مقدس مثالى لاتوجد به عورات ، علاوة على أنها تلك الامكانيات الضخمة فى عرض نفسها بصورة نموذجية فى كل العالم ، وبأسوالها أيضاً قنع نشر السلبيات ، فان

أسئلة ساذجة ..

الشیطان؟! ولماذا أيضاً لم تستعن بالشيوخ السعوديين الذين يعالجون المس الشیطانى مجاناً لوجه الله ؟! لقد نسينا جميعاً أن الشيطان الأكبر الذى نواجهه هو فساد المناخ السياسى والادارى للدولة . وأن التجديد الأخير لقانون الطوارئ - مدة سريان قوانين الطوارئ فى مصر تزيد الآن عن ١٥ سنة - لن يمنع تكرار جرائم الارهاب.

الفكرى . والأسئلة التى تطرح نفسها بعيداً عن حديث المدينة المنافق ، لماذا كانت تحركات الشرطة بطيئة فى مطاردة (تقاعس مدرعة الشرطة بجوار الكنيسة عن الحركة السريعة) المجرمين فى أبو قرقاص بالمقارنة بتحركاتهم فى القبض على عبدة الشيطان ؟! بل لماذا لم تستعن الحكومة بالعيادات التى فتحتها بعض الأحزاب لعلاج المس الشیطانى ، لمعالجة عبدة

الضجة الأمنية والإعلامية المتعلقة والمبالغ فيها لموضوع عبدة الشيطان أكملت حلقات السبطرة الاعلامية والأمنية على غنول الناس خاصة بعد منظومة الجهل التى قدمها التلفزيون فى شهر رمضان وأصبح المناخ ملائماً تماماً لاطلاق النار عشوائياً على المصريين الأقباط المجتمعين فى كنيسة أبو قرقاص واشعال الفتنة الطائفية نتيجة ميوعة الحكومة فى حسه موقفها من الارهاب



السادات

فى اغتصاب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات . صدر قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بفرض حالة الطوارئ. وفى ١٠ أكتوبر ١٩٨١ صرح الرئيس حسنى مبارك للتلفزيون الأمريكى ان تنفيذ قانون الطوارئ لن يستمر طويلا بما لا يزيد عن شهر او شهرين او ثلاثة اشهر على الاكثر حتى تتضح الرؤية بالنسبة للنظام فى مصر. ويبدو أن الرؤية لم تتضح بعد للنظام بعد مرور ١٦ سنة من حكم الطوارئ. وافق مجلس الشعب فى أواخر الشهر الماضى على مد العمل بقانون الطوارئ للمرة التاسعة على التوالى ولمدة ثلاث سنوات جديدة تبدأ فى ٣١ مايو ٩٧ وتنتهى فى أواخر مايو سنة ٢٠٠٠. وبذلك وحتى نهاية الفترة الجديدة تمتد حالة الطوارئ المعلنة فى البلاد لمدة ١٨ سنة و٧ شهور و٢٥ يوماً لتكون أطول فترة تعيشها مصر تحت حكم الطوارئ فى تاريخها الحديث.

١٦ عاماً من حكم الطوارئ

الطوارئ .. دستور القهر

وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أعلنت الأحكام العرفية بعد حريق القاهرة واستمرت ٥ سنوات. وأعلنت بعد ذلك فى نوفمبر ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى واستمرت ٧ سنوات وشهرين. ثم أعلنت فى ٥ يونيو ١٩٦٧ إثر العدوان الاسرائيلى واستمرت ١٣ سنة. وفى ٦ أكتوبر ١٩٨١ أعلنت حالة الطوارئ إثر اغتيال السادات واستمرت ١٦ سنة ومن المقرر أن تصل ١٩ سنة تقريبا. ولقد ارتبط قانون الطوارئ منذ بداية العمل به بعمليات البطش وكبت الحريات فعندما طبق لأول مرة عام ١٩١٤ جندت سلطات الاحتلال الاف العمال المصريين بالقوة

بسبب الحرب العالمية الاولى واستمرت ٧ سنوات، ٤ شهور. ثم أعلنت فى سبتمبر ١٩٣٩ بسبب الحرب العالمية الثانية واستمرت ٦ سنوات. و أعلنت مرة ثالثة فى ١٣ مايو ١٩٤٨ بسبب حرب فلسطين واستمرت سنتين.

تحقيق:

خالد البلشى

بل إن حالة الطوارئ تكون سارية فعليا منذ عام ١٩٦٧ حيث لم تتوقف الا ١٨ شهرا من ١٥ مايو ١٩٨٠ وحتى أكتوبر ١٩٨١ . وخلال فترة التوقف استصدرت الحكومة قوانين بديلة اشد وطأة على حقوق المواطنين وحرياتهم من قانون الطوارئ. (مثل القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب). وهكذا فان مصر تحكم من خلال قانون الطوارئ منذ ٣٠ عاماً. وأول تطبيق لقانون الطوارئ فى مصر كان عام ١٩١٤ فيما عرف بقانون الاحكام العرفية ومنذ ذلك الحين عاشت مصر تحت حكم الطوارئ لفترات طويلة من تاريخها الحديث. أعلنت الاحكام العرفية ٢ نوفمبر ١٩١٤

والسخره كما اخذت من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسراً وبأبخس الاثمان . وتكرر نفس الامر في ١٩٤٨ مع تطبيق الاحكام العرفية، والتي استغلتها الحكومة آنذاك في محاربة اعدائها السياسيين ايا كانت انتماءاتهم السياسية فحل تنظيم الاخوان المسلمين والقى القبض على أعضاء التنظيمات الشيوعية . وكذلك أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى (الوطنى - مصر الفتاه) .

أما الآن فان مصر تعيش تحت حكم الطوارئ منذ ١٦ عاماً مما يشكل خطورة كبيرة على الحريات وانتهاكا للدستور . وما يضاعف من خطورة حالة الطوارئ المعلنة في البلاد أنه لا تتوافر أية رقابة فعلية على اعلان تنفيذ حالة الطوارئ في البلاد باعتبارها عملاً من أعمال السيادة كما لا تتوافر رقابة برلمانية في نظر دعاوى الغائها وتبديدها .

«الموقف الدستوري والقانونى»

تنص المادة «١٤٨» من الدستور على أن رئيس الجمهورية يعلن حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوماً التالية ليقر ما يراه بشأنه . ويكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مداها الا بموافقة مجلس الشعب .

فهل استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة ١٨ عاماً -هى عمر جيل كامل- تعد مدة محدودة؟

كذلك تنص المادة الأولى من قانون الطوارئ على أنه يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام للخطر بسبب وقوع حرب . «أو قيام حالة تهدد بالحرب . أو حدوث اضطرابات فى الداخل أو ثورات عامة أو انتشار وباء» .

فهل بمصر الآن أى حالة من الحالات المنصوص عليها فى القانون ؟ وهل ينطبق هذا النص على الوضع فى مصر منذ ١٨ عاماً ؟ يقول الفقهاء إن القانون المصرى الخاص بالطوارئ . قانون مستمد من القانون الفرنسى . ومع ذلك فان فرنسا لم تفرض حالة الطوارئ أثناء مظاهرات الشباب ١٩٦٨ رغم ما صاحبها من اضطرابات شديدة وكم العنف المتبادل بين الطلاب وقوات الأمن .

أما فى إنجلترا وهى فى موقف اقصى مما نحن فيه الآن . فانها لم تفرض حالة الطوارئ لمواجهة أعمال العنف التى يقوم بها



حسنى مبارك



فتحي سرور



حسن الألفى

كما تمنح المادة «٥» من القانون للسلطة القائمة على حالة الطوارئ سلطة واسعة فى خلق الجرائم والعقوبات بالمخالفة للشرعية الدستورية والجنائية حيث نصت هذه المادة على أنه مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من يخالف الاوامر الصادره من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها فى تلك الأوامر الصادره . وهذا النص يشكل مخالفه جسيمة للفصل بين السلطات ولبدأ شرعية الجرائم والعقوبات .

وعلى الرغم من كل هذه الصلاحيات التى يعطيها القانون للسلطة التنفيذية . وكل انتهاكات حقوق الانسان والانتهاكات الدستورية الموجودة به . فان الحكومة فى تطبيقها لقانون الطوارئ لا تلتزم به بل تتجاوز نصوصه فى كثير من الاحيان .

والمادة الثالثة من قانون الطوارئ تنص على أنه يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه واعتقاله . ويكون حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام . ويعامل معاملة المحبوس احتياطياً . وللمعتقل ولكل ذى شأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

فهل تلتزم الحكومة بنصوص القانون فى ذلك؟

يجيب على هذا التساؤل رئيس محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة والذي أكد أن ٧٥٪ من المعتقلين بموجب قانون الطوارئ يخلو سبيلهم عند تظلمهم . وذلك لان ٥٠٪ من حالات التظلم لا تقدم الداخلية مذكرة تتضمن أسباب الاعتقال و ٢٥٪ من الحالات يكون معها مذكرة بأسباب الاعتقال، ولكن غالباً ما تكون أسباب الاعتقال مجهلة وعمومية حيث يستخدم عبارات ان المعتقل من العناصر المتطرفة أو ممن اشتهر عنهم سوء السلوك .

بل إنه خلال الفترة من مارس ٨٦ إلى فبراير ١٩٨٩ بلغت أوامر الاعتقال الادارية ١٢٤٧٢ أمر اعتقال قبلت المحكمة التماسات الافراج عن ١٢٤٤٧ منهم لعدم وجود أسباب اعتقال أو لوجود أسباب مجلهة .

ومارس وزارة الداخلية التحايل على أوامر القضاء عن طريق الاعتقالات المتكررة حيث يتم الافراج عن من قبلت المحكمة التماسات الافراج عنهم افرجاً ادارياً ثم تصدر أوامر جديدة باعتقالهم وهم لا يزالون رهن الحبس لدرجة أن أحد المواطنين ويدعى محمد أحمد محمد قد تكرر اعتقاله ١٠٩ مرات منذ بداية اعتقاله وحتى الآن طبقا لتقارير

الجيش الجمهورى الايرلندى . رغم كم الدمار المصاحب لعملياته واعداد المصابين فيها ورغم أنه وصل لمبنى مجلس الوزراء . أثناء اجتماع المجلس . فهل نحن بصدد حالة أشد من ذلك ليشتم فرض الطوارئ لمدة ١٨ عاماً متصلة .

وقانون الطوارئ بصفه بعض الفقهاء بأنه دستور ثان للبلاد بما انطوى عليه من صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية فى وضع القيود على حرية الاشخاص والاقامة والتنقل والقبض عليهم . وتفتيش ومراقبة الرسائل والصحف . كما افتتحت القانون على السلطة القضائية بانشاء قضاء استثنائى يتولى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاوامر سلطة الطوارئ ولا يجوز الطعن فى احكامه كما منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة فى شئون العدالة تشمل حق التصديق على الاحكام وفى تخفيف العقوبة أو استبدالها او الغائها باعادة المحاكمة .

الطوارئ

دستور

القهر

منظمات حقوق الانسان.

«حصار ١٦ عاماً»

وطوال حكم الرئيس مبارك نجد أن السبب الرئيسي المعلن لفرض حالة الطوارئ هو مواجهة الارهاب فهل هذا صحيح؟
الثابت ان إعلان حالة الطوارئ سابق لاستشراء ظاهرة الارهاب بدءاً من عام ١٩٩١ . فموجة الارهاب والعنف الحالية التي بدأت باغتيال د. فرج فوده ، تمت في ظل حالة الطوارئ . ولم تقف حالة الطوارئ حائلاً دون اغتيال العديد من مسؤولي الحكومة وقياداتها الأمنية وبعض المفكرين والصحفيين. كما لم تمنع عشرات الاعتداءات على السائحين والأماكن السياحية أو تضع حداً للاعتداء على الأقباط وكنائسهم والتي كان اخرها اقتحام كنيسة الفكرية. كما لم تضع حداً للاعتداء على المواطنين الابرياء مثل ما حدث في قرية عزبه داود بنجع حمادي. وفي قطار الصعيد يوم الجمعة ١٤ مارس ٩٧ عقب الاعلان عن تنفيذ حالة الطوارئ.

والسلام الاجتماعي ليس مسألة نص قانوني يغلق العقوبات على مخالفة مواده بل إنه مشروط بمدى مشروعية السلطة وبالحرية المتاحة في المجتمع. فمواجهة الارهاب لا تكون بالطوارئ ولكن، بمعالجة أسباب الخلل في المجتمع في كل المجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والأهم في مجال الحريات.

ولكن الأمر الأكثر خطورة أن هذا القانون لم يوجه فقط للارهابيين ، وإنما امتد ليصيب كل القوى السياسية ، بل والمواطنين العاديين. وفي ظل حالة الطوارئ أصبح التعذيب منهجاً شاملاً متبعاً من الحكم.

وهناك سلسلة من الاحكام النهائية التي اصدرتها محاكم امن الدولة العليا المصرية في مجموعة من القضايا خلال الفترة من ٨١ وحتى الان ادانت فيها اجهزة الامن بارتكاب جرائم التعذيب وبرأت المحكمة العشرات بل ومئات في هذه الاحكام . بالاضافة إلى مجموعة القضايا : التي لا تزال منظورة أمام المحاكم . من هذه القضايا قضية تنظيم الجهاد عام ٨٣ «اسلاميون» قضية الحركة

الشعبية عام ٨٦ «شيوعيون» - قضية حرق نوادي الفيديو واحداث عين شمس ٨٩ «اسلاميون» - قضية التنظيم الناصري المسلح عام ٩٠ «ناصريون» قضية اضراب عمال السكك الحديدية ٨٦ «نقابيين» قضية اضراب عمال الحديد والصلب عام ٨٩ «نقابيين» قضية حزب العمال الشيوعي ٨٩ «صحفيون وأعضاء في منظمة حقوق الانسان وشيوعيون» قضية تنظيم الاخوان المسلمين الأول سلسليل ٩٢ قضية تنظيم الاخوان الثانية ٩٣ وأخيراً قضية التنظيم الشيعي عام ٩٦ «مواطنون عاديون» والقضية المعروفة اعلامياً بعبدة الشيطان والمتهم فيها «شباب ضائع» .

وطبقاً لمنظمات حقوق الانسان فان أعداد المعتقلين في ظل قانون الطوارئ بلغت أكثر من ٧٠ ألف معتقل وكانت سنة الذروة في الاعتقالات سنة ١٩٨٨ حيث بلغت أعداد المعتقلين ٨٠٠٠ معتقل. خلال شهر نوفمبر ٩٣ تقدم ٢٧ ألف و ٢٠٠ مواطن بتظلمات عن أوامر اعتقالهم لمكتب النائب العام.

وطبقاً لتصريحات وزير الداخلية في أواخر يوليو ٩٤ فلقد بلغ عدد المعتقلين داخل السجون المصرية في هذا الوقت ١٠ آلاف معتقل في حين توفرت لدى المنظمة المصرية لحقوق الانسان معلومات تؤكدان أعداد المعتقلين داخل السجون المصرية قد بلغ ما لا يقل عن ١٦٧٠٨ معتقل عام ٩٥.

ولقد تالت الاعتقالات جميع القوى السياسية والنقابيين . كما لازمت كل انتخابات سواء لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية وحتى الانتخابات الطلابية حملات واسعة من الاعتقالات لجميع قوى المعارضة فمثلاً في يونيو ١٩٨٩ اعتقل ١٥٠٠ شخص عند اجراء انتخابات مجلس الشورى . وفي نوفمبر ١٩٩٥ اثناء انتخابات مجلس الشعب الاخيرة القى القبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص طبقاً لتقارير المنظمات الدولية وذلك للتأثير على مجرى العملية الانتخابية ولتسهيل عمليات تزوير الانتخابات. بل أنه وعقب تنفيذ حالة الطوارئ أخيراً وعلى الرغم من التأكيد على أنه لن يستخدم إلا ضد الارهابيين . فانه قد تم اعتقال عدد من أعضاء الحزب الناصري في الغربية لمنهم من الاشتراك في الانتخابات المحلية القادمة.

وقد رصدت المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان مئات من حالات اعتقال ابناء واخوات وبنات وزوجات المطلوب القبض عليهم ولقد صاحب كل هذه الاعتقالات عمليات تعذيب واسعة تنوعت بين الصعق بالكهرباء والتعليق من القدمين في وضع الذبيحة واطفاء السجائر في الاجسام وهتك العرض والتهديد بالاعتداءات الجنسية

والاغتصاب ونالت هذه العمليات كل الأعمار ابتداء من الأطفال والبنات من ١٠ سنوات وحتى العجائز والمرضى والسيدات.

كما طالت الاعتقالات مواطنين ابرياء لخدمة ذوى النفوذ ونموذج على ذلك الحالة التي عرض لها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف عن ارملة ترك لها زوجها خمسة من الاولاد وقطعة من الارض في احدى قرى الصعيد ولكن عم الاولاد طمع في قطعة الأرض . فتم القبض عليها وتعذيبها وتهديدها بالاعتداء الجنسي عليها واغتصابها او ايداعها في سجن الرجال عارية وذلك بعد ما تعرضت لكافة صنوف التعذيب. كما عرض المركز لحالة طفلة عمرها ١٣ سنة والتي احتجزت وهي عارية تماماً لمدة ساعتين وتم ادخال اقاربها وجيرانها عليها وهي منهكة من آثار التعذيب وملقاه على الأرض عارية.

وطالت الاعتقالات مشجعي كرة القدم ففي مباراة الزمالك والسويس في ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ تم اعتقال ٢٤ متفرجاً بعد افراج النيابة عنهم لانهم قاموا باحداث شغب ويجب تأديبهم.

واعطى قانون الطوارئ صلاحيات لرئيس الجمهورية تجيز احالة المواطنين إلى المحاكم العسكرية أو إلى محاكم الطوارئ والتي يجوز لرئيس الجمهورية التدخل في عملها بالمصادقة على احكامها أو بإصدار اوامر باعادة المحاكمة. ولقد وضع جلياً ان رئيس الجمهورية لم يستخدم سلطته في إعادة المحاكمة الا بغرض تغليب العقوبة حيث لم يستخدم هذا الحق الا بالنسبة للمواطنين الذين صدرت لهم احكام بالبراءة . ولعل ابرز مثال على ذلك كان قضية اضراب عمال السكك الحديدية في ٨٦ والمتهم فيها ٣٧ من عمال السكك الحديدية والنقابيين والذين برأتهم محكمة امن الدولة العليا في ابريل ١٩٨٧ من جميع التهم الموجهة اليهم فيما يتعلق باضراب السكك الحديدية الذي وقع في يوليو ١٩٨٦. ووفقاً لتشريعات حالة الطوارئ اصدر الرئيس مبارك امراً باعادة المحاكمة بعد النظر في الحكم . وهو ما تكرر تماماً بالنسبة لاحد المتهمين في قضية الاخوان الثانية في ٩٣ .

وعموماً فلقد رصدت المنظمات الدولية ان المحاكم العسكرية اصدرت منذ بداية نشاطها في أواخر ٩٢ وحتى الان ٧٤ حكماً بالاعدام في ٢٦ قضية. كما توسعت محاكم امن الدولة العليا طوارئ خلال عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ في إصدار أحكام الاعدام ضد عناصر الجماعات الاسلامية المسلحة حيث اصدرت ١٠ احكام اعدام في سبع قضايا.

واستخدمت السلطات وسائل العقاب الجماعي ضد الكثير من قرى مصر ومدنها

والتي تراوحت بين منع الخدمات الاساسية عن بعض القرى المحاصرة. وحظر التجول لفترات طويلة. وحظيت مدينة ملوى وقراها بشكل خاص على أعلى نصيب من هذه الاجراءات حيث قامت قوات الامن ومباحث امن الدولة بازالة ما يقرب من ١٥٠ محلاً من المحلات الصغيرة التي تشكل مورد الرزق الوحيد لبعض المواطنين وذلك عقب الاعتداء على مآسور مركز ملوى فى نوفمبر ٩٤. كما قامت قوات الامن بهدم قرية كاملة فى الفيوم بالبلدوزرات عقب مقتل احد ضباط امن الدولة فى ٩٢. بل وصل الحد إلى ازالة قرى كاملة وذلك لخدمة نفوذ رجال الأعمال أو كبار الملاك مثل ما حدث فى محافظة كفر الشيخ فى العام الماضى ١٩٩٦.

واستخدام القوة بصورة مفرطة سواء باستخدام القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص المظاوى مع وسائل الاحتجاج السلمى والمسيرات السلمية. كما حدث فى احداث سوق القاهرة ٨٦ ومظاهرات الطلاب فى نفس العام أو ابان الاحتجاج على احداث حرب الخليج فى سنة ١٩٩١ وفى المسيرات السلمية احتجاجاً على مذبحه

الحره الابراهيمى . وخلال هذه الاحداث تم اعتقال المئات من الطلاب والمواطنين الابرياء. وكذلك استخدمت السلطات العنف ضد العمال فى جميع مواقعهم من حلوان وحتى كفر الدوار اثناء اعتصام عمال الغزل والنسيج هناك فى ٩٤. كل هذه الاحداث أسفرت عن مقتل العشرات من المواطنين واصابة المئات باصابات بالغة. كما استخدمت السلطة هذه الاساليب القمعية مع النقابات المهنية وخصوصاً اثناء الاحداث التى شهدتها نقابة المحامين احتجاجاً على تقاعس السلطات فى التحقيق فى ملابس وفاة المخامى عبد الحارث مدنى نتيجة التعذيب فى أمن الدولة.

واستخدمت السلطات كافة وسائل التقييد على حرية الرأى سواء بالتحقيق مع الصحفيين أو الكتاب أو مصادرة بعض اعداد الصحف مثل ما حدث مع جريدة الوفد فى

١٢ أبريل ١٩٨٤ م وعدد جريدة الاهالى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ وعدد جريدة الشعب فى ٢ مارس ٩١ الخاص بمظاهرات الطلاب احتجاجاً على أزمة الخليج أو عن طريق مصادرة الصحف تماماً مثل ما حدث مع جريدة «صوت العرب» واضطهدت السلطة صحفىي أحزاب المعارضة وتكررت الاعتداءات عليهم اثناء قيامهم باداء واجباتهم المهنية فى تغطية الاحداث وتعرض الكثير منهم للاعتقال مثل محمد عبد القدوس ومحمد عبد العليم صحفى الوفد اثناء تغطيتهم احداث سوق القاهرة الصناعى ١٩٨٦. واعتقل مصطفى بكرى وشيرين شوقى اثناء تغطية الانتخابات فى الاسكندرية بل قامت السلطة باختطاف الصحفى ثروت شلبى المحرر بالاهالى اثناء تغطيته احداث نقابة المحامين.

ولقد رصدت منظمات حقوق الانسان

اعلان الطوارئ لم يقف حائلاً دون

اغتيال العديد من مسئولى الحكومة

والقيادات الأمنية. ولم يمنع الاعتداءات

على المواطنين الابرياء ودور العبادة

بعض الظواهر فى مجال حرية الرأى فى الفترة من ٩١ إلى ٩٥ :

١- اتساع ظاهرة إحالة الصحفيين إلى القضاء العسكرى وشملت التحقيقات ١٧ صحفياً وناشراً ورئيس تحرير وفيما عدا اثنين فلقد عوقب الصحفيون والناشرون الذين قدموا للمحاكمة بعقوبات تتراوح بين الحبس من ستة اشهر لسنة وغرامة من ٢٠ ألف جنيه إلى ٥٠ ألف جنيه.

٢- صحفيون متهمون بنشر آراء وبيانات تحض على كراهية الحكومة أو تكدر السلم العام وصلت التحقيقات إلى ١٢ تحقيقاً تشمل ١٩ حالة وفيها توجهت التهم إلى ١١ صحفياً حيث تم التحقيق مع عدد من الصحفيين أكثر من مرة مثل عادل حسين والذى وجهت له هذه التهمة ٦ مرات.

٣- صحفيون متهمون بالقتل والاهانة فى حق الحكومة أو موظفيها أو المكلفين بخدمة عامة فيها عدد التحقيقات ١٣ تحقيقاً مجموع عدد المتهمين ٣٠ منها اثلاثون

متهما).

وهذه التحقيقات طالت الصحفيين فى كافة الصحف حكومية أو معارضة.

٤- فى هذه الفترة تمت مصادرة أكثر من ٦٠ كتاباً كما تم مصادرة دوريتين أجنبييتين وأخرى مصرية وهى مجلة الارض صوت الفلاح وهى مسجلة فى الهيئة العامة للكتاب وتوزع بدار الكتب والوثائق.

٥- وفى ٩٥ ظل ٥١ محامياً رهن الاعتقال المتكرر. اصبحوا ٥٠١ بعد وفاة احدهم وذلك رغم مضي فترات اعتقال تتراوح بين ٣-٥ سنوات وذلك لاشتراكهم فى الدفاع عن المتهمين فى قضايا الارهاب أو اثناء الاعتراض على وفاة المحامى عبد الحارث مدنى. وشملت القائمة محامين من كافة الاتجاهات كما شملت قائمة الاعتقالات فى ٩٥-٢٢ طبيباً.

وأخيراً

وفى نهاية عام

٩٦ تم

مصادرة ٣٠

ألف نسخة

من نشرة

«جماعة

اصدقاء

الديمقراطية»

التي تحت

المواطنين على

المشاركة فى

انتخابات

المحليات وتم

اعتقال صاحب

المطبعة يومين

كاملين واستجواب نجاد البرعى محامى وممثل الجماعة بتهم محاولة قلب نظام الحكم وتكدير السلم والامن العام.

وهكذا نجد أن السلطات فى ظل قانون

الطوارئ والذى فرض بحجة مقاومة الارهاب

قد استخدمت كافة وسائل القمع ضد

معارضيه من كل الاتجاهات وضد المواطنين

الابرياء حتى ولو كان لخدمة ذوى النفوذ .

ونتيجة لكل هذا الكبت والتعدي على

الحريات ونتيجة للمصداقات الاجتماعية

والاقتصادية التى حدثت فى المجتمع كان

محتماً ان تجمع أسباب العنف وتستشرى

ظاهرة الارهاب.

وعليه فلم يتبق أمامنا إلا العمل على

إنهاء حالة الطوارئ وفتح المجال أمام المزيد

من الحريات ولعل الباقى أمامنا هو أن تقوم

جميع احزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع

المدنية والنقابات بتشكيل جبهة تسعى

بالارادة والعمل السلمى لاسقاط القانون.

٣٠ أبريل يوم الاستشهاد



صلاح حسين



والتوحد.. والنضال المستمر

الفلاحى المستمر من أجل الأرض والحياة.
الحركة الفلاحية.. نضال لا يتوقف

على الرغم من المعاناة القاسية التي عاشها الفلاح المصرى- الذى حول مصر منذ آلاف السنين من غابات وصحارى وبرك ومستنقعات، إلى أراض خصبة منزرعة تقدم لمصر الغذاء والنماء والحضارة- فإنه لم يفقد شخصيته النضالية وقدرته غير العادية على العطاء والتضحية لشعبه ووطنه على مر التاريخ، فى مواجهة اصرار مستغليه- من المحتلين أو كبار الملاك وأتباعهم على أن يستمر هو وقريته غارقين فى بحور الظلم والاضلام.

ولقد دعم الوجدان النضالى للفلاح المصرى- بالإضافة إلى الجور الواقع عليه ووعيه به- ثلاثة عوامل هامة:

١- النشأة التاريخية للزراعة- كعلم وفن و طاقة- فى مصر، بما يعنيه ذلك من طبيعة نضالية خاصة للفلاح المصرى.

٢- حداثة حق الملكية الفردية للأراضى الزراعية، وعدم قيام نظام اقطاعى متكامل- اقتصاديا واجتماعيا- فى مصر.

٣- ارتباط القضية الزراعية- فى وجدان الفلاح- بالقضية الوطنية المصرية، وخاصة لتملك كل محتل وعملائه للأراضى الزراعية وهيمنته على نتائجها.

ومن هنا، فإن حركة النضال الفلاحى فى مصر لم تهدأ، منذ الأسيرة السادسة فى مصر القديمة، سواء ضد السخرة والاستغلال ومن أجل العدالة الاجتماعية، أو ضد الغزاة والمحتلين الأجانب وكان الفلاحون هم الوقود- الواعى- فى كل مراحل الثورة المصرية، بدءا من هتاف الفلاح النصيح فى مواجهة الحاكم والسياط تمزق جسده - منذ آلاف

لم يكن صدفة أن يتفق المؤتمر الفلاحى الأول عام ١٩٨٠، على أن يصبح يوم ٣٠ أبريل من كل عام، يوما قوميا لكل شهداء الفلاحين، فاستشهاد صلاح حسين فى هذا اليوم من عام ١٩٦٦ كان رمزا لاستمرارية وتواصل النضال الفلاحى.

فاذا كان شهداء الفلاحين ومناضلوهم قد ضحوا بحياتهم ودمائهم وحریتهم - قبل عام ١٩٥٢- من أجل قيام اصلاح زراعى مصرى، ينال الفلاح المنتج- من خلاله - حقه فى الأرض والكرامة والحياة الانسانية.

.. فان صلاح حسين - باستشهاديه بعد مرور أربعة عشر عاما من صدور قانون الاصلاح الزراعى- كان رمزا لاستمرار هذا النضال، ولكن من أجل أن يكون الاصلاح الزراعى - حقا وفعلا- لصالح جماهير الفلاحين الفقراء، ومن أجل مواجهة جميع القوى المعادية والمستغلة للفلاحين والتي تحاول أن تستثمر لصالحها توجهات هذا الاصلاح.

ولم يكن صدفة أيضا أن ترتفع راية «اتحاد الفلاحين المصريين - تحت التأسيس»، وأن تعقد جمعياته العمومية الأولى وتقر وثائقه الرئيسية ويتم انتخاب قيادته، كأول منظمة نقابية ديمقراطية للفلاحين المصريين- يوم ٣٠ أبريل من عام ١٩٨٣، فدماء شهداء الفلاحين ليس هناك ما هو أفضل وأرقى لتمجيدها من وحدة الفلاحين واتساق خطوات نضالهم.

وليس صدفة - للمرة الثالثة- أن تقام هذه الندوة الجبهوية المدعو إليها كل القوى الوطنية والديمقراطية لحماية الفلاحين من الطرد والزراعة من المزيد من التردى والمجتمع من التدهور يوم ٣٠ أبريل من هذا العام، فكما كان ٣٠ أبريل يوما للاستشهاد، ويوما للتوحد، سيكون دائما يوما للنضال

تقيم كل من هيئة مكتب الاتحاد الفلاحين المصريين (تحت التأسيس)، وأمانة الفلاحين بحزب التجمع، ندوة حول قضية العلاقة الايجارية الزراعية، فى تمام الخامسة مساء الأربعاء ٣٠ أبريل ١٩٩٧ - بالمقر المركزى لحزب التجمع بالقاهرة، تحت شعار:

«فلنتضامن لإيقاف طرد المستأجرين من الأرض حماية للفلاحين وللزراعة وللمجتمع المصرى».

يشترك فى الندوة مندوبو أحزاب التجمع والناصرى والعمل والقوى الماركسية والمنظمات الديمقراطية لتنسيق حركة العمل بهذا الشأن.

عريان
نصيف

* الحركات النضالية- بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى -لحماية وتطوير مكاسب الفلاحين: تلك الانتفاضات التى عمت أيضا الريف المصرى ، مستهدفة تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية . متصدية للحلف الثلاثى المعادى للفلاحين والذي يعوق وصول توجهات الاصلاح الزراعى لأصحاب المصلحة الحقيقية من كادحى الريف، والمتمثل فى كبار الملاك السابقين والرأسمالية الريفية الصاعدة بشراسة والأجهزة الادارية الرجعية. واستشهد أيضا- فى هذه المرحلة-العديد من القيادات الفلاحية الشريفة.

* العمل على التوحد التنظيمى والنقابى للطاقت الفلاحية:

ولقد تمثل ذلك -فى الخمسينيات والستينيات- فى التراكم الكمي والكيفي الكبير للفلاحين فى الهيكل التعاونى الزراعى ، أملاً منهم فى أن تصبح الحركة التعاونية الزراعية -بجانب دورها الميسر والمدمع للانتاج الزراعى- بناء ديمقراطيا كبيرا للدفاع عن حقوقهم ورعاية مصالحهم، حتى وصل عدد الفلاحين المتعاونين فى بداية السبعينيات إلى ٢ مليون و ٨٣٠ ألف مزارع تضمهم ٥٢٧١ جمعية تعاونية-على كافة المستويات -تتشكل قيادتها فى الاتحاد مركزى يعبر -رغم أى سلبيات أو أوجه قصور- عن مؤسسة ديمقراطية كبرى للفلاحين المصريين.

ومنذ منتصف السبعينيات -ومع ضرب الاتحاد المركزى وضرب الحركة التعاونية الزراعية كلها فى جوهرها الانتاجى والديمقراطى ، وانهيار أمل الفلاحين فى دورها بالنسبة لهم -لم يكن بمحض الصدفة استجابة الكثيرين منهم من العديد من القرى والمواقع فى أغلب المحافظات إلى الدعوة لتشكيل «اتحاد الفلاحين المصريين» -كأول تنظيم نقابى لفلاحى مصر- حتى يناضل معهم وبهم ضد كل قوى استغلالهم ومن أجل حقهم فى الأرض والحياة.

السمات الرئيسية لحركة النضال الفلاحى فى مصر:

إن عملية التاريخ والتوثيق للحركة النضالية للفلاحين المصريين، شديدة الغنى والاتساع بقدر غنى واتساع هذا النضال على مدى التاريخ المصرى ، وأهم السمات الرئيسية للحركة النضالية الفلاحية فى مصر، يتمثل فيما يلى:

* أنها لم تتوقف أبدا، تقوم وتتصير أو تنتكس ، ثم تقوم فى مواقع أخرى وقيادات جديدة.

* قدرتها على ابتكار أساليب النضال الملائمة لكل مرحلة ولكل ظروف موضوعية تحيط بها .

* ربطت دائما بين النضال الوطنى والنضال الطبقي والاجتماعى.



٢٠ أبريل ١٩٦٦ .. صلاح وشاهدته ، استمرار النضال

ولعل أبرز هذه الثورات، الثورة الفلاحية فى الصعيد ضد المماليك والمعروفة باسم ثورة «همام» كقائد باسل لها، والتى استمرت -رغم المواجهات العنيفة والحصار الشديد -أكثر من ثلاثين عاما وهى ترفع شعارات إسقاط المماليك وعودة مصر للمصريين والأرض للفلاحين.

* الكفاح المسلح ضد كل المستعمرين: فإذا كان التاريخ القديم يؤكد لنا أن الذى حسم تردد أحمر وحكمته فى مواجهة غزوة الهكسوس هو اصرار وبطولات الفلاحين، فإن شهادات مؤرخى وقيادات الاحتلال الفرنسى والانجليزى (أمثال «ريبو» المؤرخ الفرنسى، الجنرال «ديزيه» قائد الحملة الفرنسية على الصعيد واللورد «ملتر» -أحد القيادات الرئيسية للاحتلال الانجليزى) يؤكد أيضا النضال الدامى والبطولات الفائقة للفلاحين المصريين فى مواجهة قوات الاحتلال ، للدرجة التى دفعت أحد قواد الاحتلال الانجليزى أن يذكر فى تقريره إلى حكومته بلندن « قد أفهم المقاومة من التجار و«الافندية» ، ولكن الذى لا أستطيع أن أفهمه .. كيف يمكن للفلاحين الجهلة أن يخططوا وينفذوا معارك عسكرية» .. وما كان له أن يفهم.

* حركات المقاومة العنيفة ضد كبار الملاك، من أجل الأرض والكرامة الانسانية: وخاصة منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات ، فى العديد من قرى مصر فى وجه بحرى والصعيد ، والتى سقط فيها عشرات الشهداء دفاعا عن حقوق الفلاحين فى الأرض والحياة بدلا من السخرة والمهانة.

النين-«أنت أمير سلط على عصابات الاجرام، فاصبح لها مثلا أعلى وقذوة» . -حتى الاستيلاء على السلطة فى مواجهة الاستعمار وعملائه المحليين، كما حدث فى «زفتى» أثناء ثورة ١٩١٩، حيث أعلن الفلاحون والمثقفون الوطنيون الاستقلال وشكلوا حكومة قادرة على تسخير أمور الاقليم والدفاع عنه ضد قوات الاحتلال والسلطة التابعة ، لمدة وإن لم تكن طويلة بحساب الأيام، إلا أنها بطولية من ناحية الصمود فى مواجهة الضغط والحصار. -مرورا بباقي وسائل و«درجات» النضال:

* التمرد والاضراب عن العمل من قبل الفلاحين المسخرين لحفر قناة السويس: فبعد أقل من ستة شهور منذ أن كتبت جريدة «استفرد» البريطانية فى ١٥ يوليو ١٨٦١: «إن الفلاحين يسحبون سيرا على الاقدام إلى بور سعيد وقد ربط بعضهم إلى بعض كالجمل أو قطعان العبيد» ، كانت انتفاضة الفلاح المصرى التاريخية فى يناير ١٨٦٢ ، بالتمرد من جانب عدة آلاف من الفلاحين على السخرة، والاضراب عن الحفر، والهروب المسلح المنظم من الموقع، مما اضطر المستغلين إلى اعلان تحديد أجر شهرى للفلاحين -مهما كانت ضالته- بدلا من السخرة، والتحسين النسبى -مهما كانت محدوديته- لوسائل معيشتهم وخاصة بالنسبة لمياه الشرب * الثورات طويلة المدى ضد أنظمة الحكم الاستبدادية:

أساسيا لحركتها، وقدمت من أجل هذا التضحيات الغالية.

- كبار المثقفين والمفكرين المصريين، الذين جعلوا من قضية الظلم الواقع على الفلاح وخاصة بالنسبة لقضية العلاقة الإيجارية، بندا رئيسيا في كتاباتهم واهتماماتهم (د. عبد الرازق السنهوري - د. طه حسين، عمر لطفي - خالد محمد خالد - محمد خطاب - عبد الرحمن الرافعي - مريت غالي - محمد علي ناصر - بيمر التونسى - الأب هنري عيموط - عبد الرحمن الشرقاوي.. الخ. العشرات بل والمئات ممن شكلوا الفكر والوجدان المصري طوال هذا القرن) والذين - وإن اختلفت رؤاهم حول أسباب وحلول المشكلة الفلاحية - اتفقوا على حق الفلاحين في الأرض والحياة الإنسانية.. واليوم..

وقد تم احكام الحصار على الفلاح المصري وأقيمت حوله الأسوار العالية من الجهات الأربع: * وزارة الزراعة وسياساتها المدمرة للزراعة والمهددة للفلاحين تحت شعار «تحرير الزراعة».

* كبار ملاك الأراضي وأصرارهم الوحشي على طرد المستأجرين من الأرض.

* مافيا الخصخصة المستنزفة لدماء الفلاحين بعد تهميش الحكم للدور التعاوني.

* المؤسسات الدولية القابضة على رقاب الفلاحين والتي أعطى لها صلاحيات واسعة للتحكم في السياسة الزراعية ومقدرات الفلاحين.

مع احكام هذا الحصار على الفلاحين في هذه المرحلة، فإن العديد من القوى السياسية والديمقراطية - قشيا مع السياق التاريخي للتضال المصري - تقف مع الفلاحين بتأييد مطالبهم والدفاع عن مصالحهم والتصدي للهجوم - بمحاورة المختلفة - على مكتسباتهم بل على حياتهم. ولكنهم يطمحون في المزيد من ابنائهم وأخوتهم من مثقفي مصر وسياسيها ومشكلى وجدانها القومي، وخاصة بالنسبة لمطالبهم الحالية والعاجلة الرئيسية التي من أهمها:

١- مساندتهم في معركتهم ضد طرد ملايين المتجنين - من المستأجرين وأسرهم - من الأرض الزراعية مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد.

٢- الوقوف معهم في مطالباتهم باستمرار الدور التعاوني الزراعي في مواجهة تحكم الاحتكار والسوق السوداء في كافة مراحل عملية الانتاج الزراعي، من توفير مستلزمات الانتاج حتى تسويق المحاصيل.

٣- دعم «اتحاد الفلاحين المصريين» - تحت التأسيس - حتى يصبح حقا وفعلا مؤسسة نقابية كبرى لفلاحى مصر، قادرة على حمل عبء الدفاع عن مصالحهم وحماية حقوقهم.

وهم واثقون أنهم سيجدون من كافة صفوف القوى الاجتماعية الوطنية كل صور المؤازرة والتضال المشترك.



٣٠ أبريل ١٩٩٧
قانون طرد المستأجرين
شبح يخنق الفلاحين

٣٠ أبريل ١٩٩٧

قانون طرد المستأجرين شبح يخنق الفلاحين

الفلاحين والذي تمثل أساسا في اصدار قانون اصلاح الزراعى قبل مضى شهر ونصف على قيام الثورة وفي مواجهة قوى وأوضاع اجتماعية شرسة، نرصد - فى هذا المجال - أحمد عرابى : الذى يؤكد انتماء ثورته للفلاحين - برنامجاً وتوجهاً - بل ويطلق عليها «حركة الفلاحين».

- الحزب الوطنى : وخاصة فى مرحلة قيادة محمد فريد له، حيث يتبنى قضايا الفلاحين مدافعا عن حقوقهم، مهتما بتشكيل الجمعيات التعاونية والنقابات الزراعية لخدمة مصالحهم.

- حزب الوفد : الذى يدعو عام ١٩٢٥ إلى استصلاح الدولة للأراضي الصحراوية وتوزيعها على الفلاحين، مقدما لهم - فى سنوات حكمه المحدودة - بعض المكاسب الاصلاحية فى مجال الائتمان والخدمات الاجتماعية.

- الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) : الذى ينادى عام ١٩٥٠ بتحديد الملكية بخمسين فدانا وتوزيع الأرض على الفلاحين، رافعا شعار «الأرض ملك لمن يفلحها».

- الاحزاب والمنظمات الشيوعية واليسارية : التى لم يقتصر دورها - منذ بداية العشرينيات - على وضع قضايا الأرض والفلاح جزءا رئيسيا من برامجها، بل جعلت من تضالها الفعلى مع الفلاحين - فى سبيل تحقيق هذه البرامج - محورا

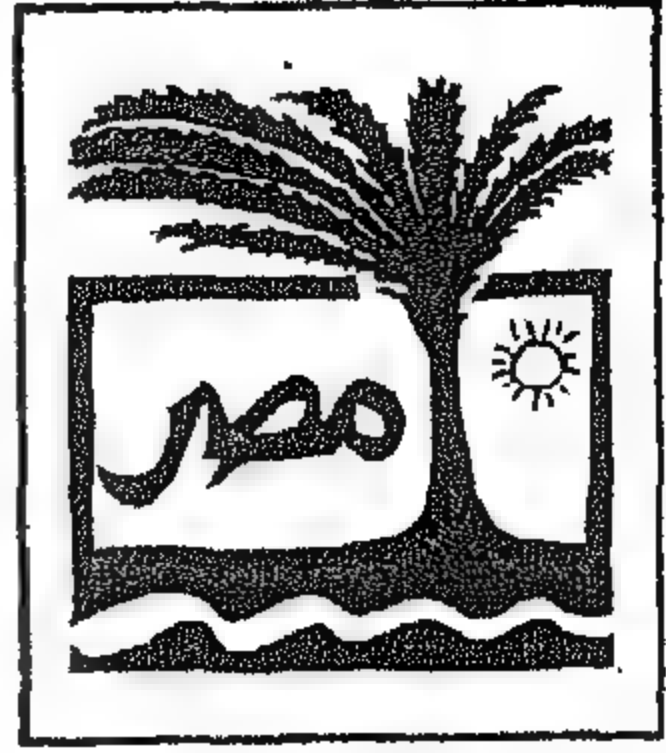
* قامت فى كل المعارك من خلال تحالفات مع قوى أخرى نتفق معها - ولو مرحليا - فى اهدافها، (مع كهنة أختاتون ضد القوى المعادية، مع البدر ضد المالك، مع الجنود ضد سخرة سعيد، ودلييس، مع البرجوازية الوطنية والطبقة الوسطى ضد الاستعمار . الانجليزى، وبطبيعة الحال مع حلفائها الحقيقيين - الطبقة العاملة والمثقفين الثوريين - فى كافة معاركها الطبقة).

* اتسمت فى العديد من المراحل والمعارك بالعنف، كادراك طبقى تلقائى من الفلاحين بأن العنف الهجومي الظالم من الاستعمار والطبقات الرجعية، لا يمكن أن يواجه من قبل أصحاب الحق سوى بالدفاع العنيف العادل عن وطنهم وأرضهم وحقوقهم فى الحياة.

دعم ومساندة المثقفين والقوى الوطنية، للتضال الفلاحى:

مع حركة التضال المستمرة والصلبة للفلاحين المصريين، كان لابد موضوعيا أن تكون المسألة الفلاحية / الزراعية، موضع اهتمام ودعم ومساندة كل القوى الوطنية والديمقراطية فى المجتمع، بدرجات متفاوتة وفق التركيب الطبقي لكل منها:

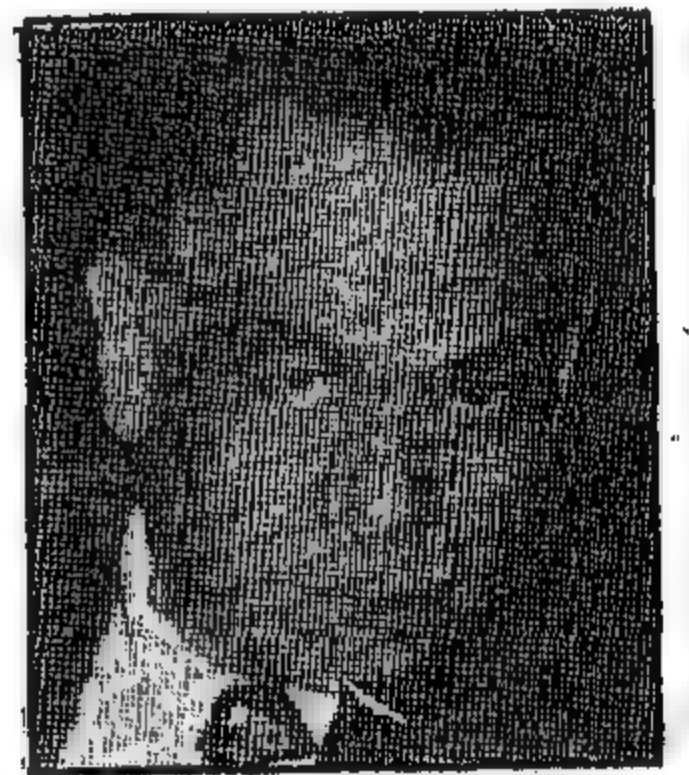
- فبالإضافة إلى دور جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وقيادات ثورة يوليو تجاه



الخصخصة

تهدد

التأمين الصحي



وزير الصحة



د. سمير فياض

● ● خالد البلشي

«خصخصة التأمين الصحي... ايه؟» كانت البداية عندما سمعت هذه العبارة حيث أنتابتني الدهشة والذهول لفترة طويلة واستبعدت أن يحدث ذلك كثيرا ولكنني عندما عاودت التفكير فيما يحدث الآن قلت... ربما...!

وإيمانا منا بدور الصحافة في التنبيه والتحذير وحتى لا ننتظر أن تقع الواقعة، وخصوصا وان قطاع التأمين الصحي - ورغم مساوئه وعيوبه الكثيرة - الا أنه يعنى لعامة الشعب من الفقراء ومحدودي الدخل من العمال الكثير، لذلك قررنا البدء في استطلاع الحقيقة حول ذلك حيث لم يتبق لدينا إلا التأمين الصحي والذي كان أملنا أن يشمل كافة قطاعات الشعب خصوصا بعد ما آلت اليه اقسام العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية من حال.

وعندما بدأنا في استكشاف حقيقة ما يحدث تجمعت مجموعة من المؤشرات التي تؤكد أن الدولة تتجه لخصخصة جديدة في هذا القطاع الحيوى بالنسبة للكثيرين . ولكن ظهرت مؤشرات أخرى تنفى هذا وأمام هذه المعلومات المتضاربة توجهنا للمسؤولين عن القطاع ابتداء من إدارة العلاقات العامة في الهيئة وحتى وزير الصحة فلم نجد أمامنا إلا أبوابا مغلقة مما دعم شكوكنا، رغم اجماع المهتمين بهذا القطاع على أهميته وتعليقهم كثيرا من الآمال عليه ولذلك فاليكم حكاية التأمين الصحي من البداية وحتى الآن والتي نرجو أن لا تكون النهاية.

منذ ثورة ١٩٥٢ اهتمت الحكومة بان تكفل الرعاية الصحية لجميع أبناء الشعب فتوالت التشريعات التي تؤكد على وجوب وجود رعاية صحية للعاملين وتتابع صدور تشريعات التأمينات الاجتماعية منذ ٥٢ وحتى ٦٤، حيث صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذي عني باحكام تأمين المرض واصابات العمل، كما استحدث نظام التأمين الصحي الاجتماعي لأول مرة بالباب الخامس منه بحيث يسرى على جميع العاملين، كما صدر القانون ٧٥ لسنة ٦٤ في شأن التأمين الصحي على العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية ثم صدر القرار الجمهوري ٩-٢ لسنة ٦٤ بإنشاء

الهيئة العامة للتأمين الصحي . ومنذ البداية انتهجت مصر المنهج الفئوى فى تطبيق التأمين الصحي حيث يقسم المجتمع إلى فئات وشرائح للسكان يتم التطبيق عليها تدريجيا بحيث كان من المستهدف أن يشمل التأمين الصحي كافة فئات المجتمع بأسرع وقت ممكن، وأن يكون هو النظام العلاجي الاساسى فى مصر. واختارت الدولة البدء بالتطبيق على العمال وذلك بحكم ما رأت من سوابق التطبيق فى الدول الأخرى. كانت البداية بالقوى العاملة يستند فى جوهره إلى أن توفير رعاية صحية جيدة لهم سوف يؤدى إلى رفع الكفاءة الانتاجية وانخفاض معدلات التغيب عن العمل بسبب المرض، وبالتالي زيادة الربحية، وأيضاً لأن الدولة فى هذا الوقت اعتبرت القوى العاملة ثروة بشرية يملكها المجتمع لظالما عانت اجتماعيا واقتصاديا.

ولكن الأمر لم يكتب له التطور اذ سرعان ما اتت نكسة ٦٧ ليتوقف التقدم فى المشروع.

وفى عام ٧٥ صدر القانون ٣٢ لسنة ٧٥ فى شأن نظام العلاج التأمينى للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة . يستهدف فى الاساس تخفيض مساهمة الدولة والمؤمن عليهم إلى نصف المساهمة المقرره فى القانون ٧٥ لسنة ٦٤ مع تحميل المؤمن عليه رسوم رمزية عند الانتفاع بالخدمة وكأن الدولة بدأت تنسحب وتلقى على العاملين بالمسئولية .. وبعد ذلك صدر القانون الموحد ٧٩ لسنة ٧٥ ليقضى على تعدد التشريعات ونص على انشاء صندوق خاص بالهيئة وتنظيم التأمين على أرباب المعاشات والأرامل والذي صدر بشأنه قرار رئيس الوزراء رقم ١ لسنة ٨١ والذي يجيز للأرملة المستحقة للخدمة الانتفاع بها فى مقابل سداد اشتراك ٢٪ من المعاش ثم تبعه القرار رقم ١٠ لسنة ٨١ بشأن سريان أحكام التأمين الصحي على أسر المؤمن عليهم مقابل ٥٪ لكل فرد من المعاش.

وطبقا لهذه القوانين وصل عدد المؤمن عليهم حتى سنة ١٩٩٢ إلى حوالى ٥٣ مليون شخص أى بمعدل ٩١٪ تقريبا من السكان. ثم صدر القانون ٩٩ لسنة ٩٢ فى شأن التأمين الصحي على طلاب المدارس وصدر فى ٢٢ يوليو

لشمل كافة طلاب المدارس من رياض الأطفال حتى الثانوى العام وذلك بعدما تكشففت المؤشرات عن ضعف الصحة و اللياقة البدنية للأجيال الجديدة المتقدمين للكلبات العسكرية.

وإدراكا لأهمية رعاية النشء وتعهدها أبناء الجيل المقبل بالرعاية والعناية الصحية الراجية. وذلك ليرتفع عدد المؤمن عليهم من السكان وطبقا لإحصائيات ديسمبر ١٩٩٥ إلى حوالى ٢٠ مليون فرد بما يعادل ٣٦.٥٪ من مجموع سكان البلاد.

كان هذا هو الجانب التشريعى الخاص بالتأمين الصحى ولكنه لا يلقى الضوء بشكل جيد على أسس المشكلة حتى عام ١٩٨٥ وحسب تصريحات الدكتور سمير ضياء رئيس الهيئة الأسبق بلغت ودائع الهيئة مائة مليون جنيه.

وطبقا لدراسة للاستاذ رفعت رضوان مدير الهيئة الخالى فان العجز المالى قد بدأ فى الظهور منذ العام ٨٦/ ٨٧ بالنسبة للقانون ٣٢ لسنة ٧٥ ومنذ عام ٨٨/ ٨٩ بالنسبة للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ وبرز بشكل واضح فى العام المالى ٩٠/ ٩١ مما أدى لتراكم مديونيات الهيئة العامة للتأمين الصحى حتى بلغت فى ٣١ ديسمبر ٩٥ ما يعادل ٣٠٤ مليون جنيه.

يشور هنا تساؤل: كيف تحول الوضع المالى للمؤسسة من وفر ١٠٠ مليون جنيه سنة ٨٥ إلى عجز مالى خلال سنة واحدة سنة ٨٦ / ٨٧ حسب الدراسة المشار إليها والاجابة بسيطة، فقد أصدر وزير الصحة آنذاك قراراً بتحويل ودائع الهيئة للصرف على المؤسسات العلاجية الأخرى، ليرفض رئيس الهيئة آنذاك القرار فيتم إقالته ليأتى الرئيس الجديد ليوافق على القرار، وبذلك تتحول مدخرات العمال لدى الهيئة لأوجه أخرى. ويتحمل العمال الامرين من أجل اصلاح الوضع المالى بعد ذلك.

هناك مشكلة أخرى تواجهنا، فحسب تقارير لمنظمة الصحة العالمية وطبقا لتقارير مجلس الشورى فان نصيب المنتفع من التأمين الصحى قد تدنى ليصل إلى ٢٥٪ جنبها كل عام فى حين أن ما يدفعه الموظف المصرى يصل إلى أضعاف هذا الرقم فى صورة اشتراك ورسوم وقنوات وضرائب.

المهم أنه لمعالجة العجز المالى بدأ فى اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتي كانت بالتأكيد تؤثر على نوعية الخدمة التى تقدمها الهيئة للمنتفعين. ففي عام ٨٨ صدر قرار رئيس الهيئة د. سمير ضياء لتحويل جزء من مستشفيات الهيئة للعلاج باجر ثم كان القرار ٢١٦ لسنة ٨٨ أيضا والذي قضى بالا يكتب أى أخصائى أكثر من ٣ أدوية. وكان أحد أهداف التطبيق على طلاب المدارس هو سد العجز عن طريق زيادة أعداد المشتركين، ولكن ذلك أدى لزيادة التدهور حيث أن المحتاجين للنظام قد زادوا وذلك نظراً لقصور التخطيط عند التطبيق على الطلاب، مما أدى لزيادة فى سوء الخدمة وارتفاع المديونية، وذلك لا ينفى الهدف النبيل من التطبيق على الطلاب ولكن يشير إلى سوء التخطيط داخل الهيئة). وفى أكتوبر ٩٤ تقف القيادات العمالية بشدة ضد اقتراح بزيادة مبالغ المشاركة فى رويته العلاج إلى ٣٠٪ وكذلك المشاركة فى مصاريف المستشفى وفى يوليو ٩٥ خرجت قيود جديدة على صرف أدوية التأمين الصحى غالية الثمن كما بحثت الهيئة ترشيد أعداد الأطباء والعاملين بها وذلك للمساهمة فى سداد ديون الهيئة.

وفى هذا الوقت طالب فيه رئيس الهيئة بضرورة رفع مشاركة العاملين إلى ٣٠٪ بل أن رئيس الهيئة فرع الاسكندرية طالب برفعه إلى ٤٠٪ ورغم المطالبات برفع الاشتراك فان الدراسات الحكومية خرجت لتؤكد تدنى مستوى الخدمة التى تقدمها الهيئة.

كانت كل هذه القرارات بمثابة ارهاصات بان الهيئة بدأت فى التخلي عن دورها ومحاولة لدعم الاتجاهات نحو الخصخصة، والذي بدأت ارهاصاته تظهر أيضا من خلال بعض الدراسات الحكومية حيث دعت دراسات لجنة الصحة بمجلس الشعب سنة ٨٥ إلى ضرورة ايجاد أنظمة بديلة للتأمين الصحى تقدم عن طريق هيئات لا تهدف للربح. كانت هذه هى البداية الخافتة للدعوة واستمراراً لها. ولكن أيضا بشكل خافت دعت دراسة أخرى لمجلس الشورى سنة ٨٧ لان تتحمل الدولة أعباء الرعاية الصحية الطارئة والخدمات الوقائية، أما الخدمات العلاجية فتقترح اللجنة أن يتصدى لها التأمين الصحى لغير القادرين.

وتبدأ عبارة غير القادرين والتي لا نستطيع تحديدها كما أن هذا يعد إخلافاً باحد مبادئ التأمين الصحى القائم على التكافل

الاجتماعى بين جميع طبقات الشعب بحيث يعطى الفرد حسب قدرته وبأخذ حسب حاجته. لكن الدعوة ما لبثت أن خبت سريعا حيث ظهرت دراستان حكوميتان فى سنتى ٨٧، ٨٨ تناديان بضرورة التوسع فى التأمين الصحى لكل قطاعات الشعب ودعوة لمساواة مواطنى المدن والريف والا ينظر للمشروع على أنه مشروع تجارى وكان ذلك فى مجلس الشورى أيضا. ثم كان التطبيق على طلاب المدارس سنة ٩٢ ليعنى استمرار مبدأ التوسع، ثم فى ٩٥ دعوة لتشريع جديد للتأمين على أصحاب المعاشات ودخولهم مباشرة للتأمين الصحى دون طلب.

وفى النصف الثانى من عام ٩٥ بدأت الصحف تركز على خسائر الهيئة وتدعو لرفع الاشتراكات وبدأ مجلس الشورى فى مناقشة ما يعرف بمشروع استرداد نفقات العلاج والذي عرضه المجلس تحت مسمى مشروع التفاهم، ويتم بمقتضاه رد الهيئة لمبالغ مالية- متفق عليها مسبقا- تدفع مقابل تكاليف علاج أنفقتها المريض وهذه المبالغ لا تعتمد على تكاليف العلاج الفعلية ولكن تدفع طبقا لقيمة ما دفع من اقساط. وسط هذا وطبقا لتجارنا السابقة فى عملية الخصخصة بدأت الشكوك تتدعم لدينا لتصبح مخاوف على المصير المرتقب للهيئة.

وتزداد المخاوف حدة بعد الاعلان عن تقديم الدكتور مصطفى القاضى رئيس القطاع الجنوبى فى هيئة التأمين الصحى لاستقالته من الهيئة، مسببا لها بان هناك مخططا حكوميا لتصفية مشروع التأمين الصحى وان الهيئة تجاهلت التوصيات التى قدمت لاصلاح الوضع المالى للهيئة.

وفى مارس ٩٦ تظهر دراسة للاستاذ رفعت رضوان مدير الهيئة يقوم فيها بالرد على الذين يطالبون بوقف دور الرعاية الصحية التأمينية عند الحد الذى بلغته أو المطالبة بافصاح المجال للقطاع الخاص ليتولى المسؤولية تمشيا مع الاتجاه العام للخصخصة أو المزج بينهما.

وفى محاولة لحسم الشك باليقين حول خصخصة التأمين الصحى حاولت عرض الامر على مدير الهيئة وكذلك رئيس مجلس إدارتها ليتكشف لنا أن مدير الهيئة ووكيل أول وزارة الصحة الاستاذ رفعت رضوان ممنوع من الكلام للصحافة فى موضوع التأمين الصحى. خصوصا أنه أحد أكثر المهتمين بهذا المجال والذي تؤكد دراساتنا و

كتاباته الكثيرة حول الموضوع وبالتوجه لوزارة الصحة وتقديم طلب تصرح لنا موظفة العلاقات العامة انه بعرض الطلب على الدكتور سميرى سلطان صرح بان موضوع التأمين الصحى موضوع شائك ولا يستطيع أحد أن يتكلم فيه غير وزير الصحة وأن الطلب سيتحول للوزير لمقابلته بشأن هذا الموضوع. وتبدأ رحلة جديدة من الماطلات بسبب انشغال الوزير وأن علينا الانتظار لحين أن يبت فيه الوزير. وتستمر هكذا حتى الان لمدة شهر ونصف والطلب لم يبت فيه. ويبدو أن الوزير نفسه ليس بيده الأمر ولا يستطيع الكلام. حيث صرح فى أحد أحاديثه لمجلة عالم الصحة ان التأمين الصحى سوف يحل مشاكله عندما يدخل لاولويات د. الجوزورى. ومن يعلم ربما أن الأمر ليس بيد الجوزورى نفسه.

ومن المهم لكى نضع ايدينا بدقة على المشكلة معرفة مجموعة من الحقائق:

١- إن واحدة من أكثر الدول تبنيًا للنظام الرأسمالى فى العالم وهى إنجلترا فيها نظام حكومى للتأمين الصحى تحت إشراف وزارة الصحة يغطى جميع السكان ويقوم على أساس الاشتراكات التى تقرب ١٪ من الأجور ويقدم رعاية طبية شاملة ونظام المشاركة فى الدواء بنسبة ١٥٪ (مصر ٣٦٪ من السكان الاشتراك ٣٪ المشاركة فى الدواء ٢٥٪) ونجد روسيا فيها نظام حكومى أيضا يغطى جميع السكان فى حين فرنسا يغطى ٩٨٪ من السكان وكندا ٩٩٪ من السكان ويقدم خدمة رعاية مسنين والنمسا ٩١٫٧٪ من السكان. وكلها أنظمة حكومية أو قومية تقدم رعاية صحية شاملة. وفى ألمانيا نظام حكومى لا مركزى إجبارى لذوى الدخل الضعيفة ويغطى ٩٠٪ من السكان و الاشتراك ٩٪ من الاجر نناقشة بين العامل وصاحب العمل ومشاركة ١٪ من الدواء. أما أمريكا أكثر الدول رأسمالية ففيها نظام تأمين صحى اجتماعى لكبار السن وغير القادرين برسم رمزى وكان أحد أسباب نجاح كلينتون هو الوجود بالتوسع فى التأمين الصحى الاجتماعى.

أمام كل هذه الحقائق على أي أساس تتم المطالبة بتخصيص أو بيع وحدات التأمين الصحى أو حتى تطبيق نظام استرداد نفقات العلاج أو حتى الدعوة لرفع المشاركة فى تأمين

العلاج عن نسبة الـ ٢٥٪ بالنسبة للعمال أو الـ ٣٠٪ للطلاب ونحن نرى أن المشاركة فى الدول لم تزد عن ١٥٪.

٢- وطبقا لدراسة سابقة أجراها د. حسن عبد الفتاح رئيس الهيئة الحالى وبعد مقارنة النظم المختلفة للتأمين الصحى توصل إلى أن التأمين الصحى جزء لا يتجزأ من الخطة الاجتماعية التى يجب أن تسيّر مع الخطة الاقتصادية للدولة وأنه من الممكن أن تساهم الدولة بجزء كبير من تكاليف التأمين الصحى ليس بصفتها صاحب عمل ولكن من حصيللة الضرائب و ذلك لنستطيع البدء فى التطبيق على الطبقات ذات الدخل المحدود. الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

٣- تعرضت مادتان من الدستور المصرى لحقوق المواطن فى المجال الطبى ومدى كفاءة الدولة ومسئولياتها عنها فى المادة ١٦ تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها. فى حين نصت المادة ١٧ على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحة ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وفقا للقانون. فأين نحن الآن من ذلك؟

٤- نلاحظ أن الاتفاق الصحى الحكومى فى مصر فى سنة ٩٦ طبقا لتقارير وزارة الصحة لا يتعدى أكثر من ٢٢٪ من الميزانية فى حين أنه كان ٥٪ عام ٦٤ قبله من الدعوة لعودته كما كان عام ٦٤ (الدكتور سمير فىاض رئيس المؤسسة العلاجية السابق دعا لزيادته إلى ٧٪ من الميزانية) تحاول الحكومة التخلّى عن قطاعات كبيرة من الفقراء بالتخلّى عن مشروع التأمين الصحى.

٥- أثبتت التجارب أن الاستثمار فى مجال الصحة هو من أنجح الاستثمارات وهذا ما توصلت اليه الحكومة فى الستينات فما لا شك فيه أن المرض بما يتسبب فيه من أعباء مختلفة يعكس أثارا سلبية على نوعية الحياة وعلى الانتاج وفى تقرير البنك الدولى عن التنمية سنة ٩٣ دراسة اجريت لتحديد حجم السنوات المقدرة كسنوات مفقودة من الفرد والمجتمع نتيجة المرض والاصابة كانت النتائج ان حوالى ٣٠ سنة تفقد من عمر كل ١٠ شخص فى دول الشرق الأوسط من بينها مصر فى حين لا تتعدى النسبة ١٥

سنة فى الدول المتقدمة أى أن النسبة النصف فلماذا نتخلّى عن التأمين الصحى الآن.

٦- وأخيرا وبمتابعة كثير من المهتمين بالمجال سواء من هم فى مواقع المسئولية الان عن طريق أبحاثهم السابقة أو المهتمين العاديين وجد أن الجميع أجمع على ضرورة وجود نظام التأمين الصحى وأهميته بل إن الجميع دعا إلى امتداد مظله التأمين الصحى لتشمل جميع السكان وهذا ما سوف يتضح فيما نستعرض من آراء فمن أين أتت فكرة خصخصة التأمين الصحى أو التوقف عند هذا الحد؟ من هو صاحبها؟ هذا ما نريد أن نعرفه ١٢٠٠

آراء المهتمين

سنبدا مع د. مصطفى القاضى أحد الذين فجروا القضية حين قدم استقالته من الهيئة حينما كان مدير القطاع الجنوبى للهيئة مطلقا صيحة تحذير.. «أحذروا هناك مخطط حكومى لتصفية هيئة التأمين» مؤكدا بان التركيز الذى جرى على الخسائر فى الهيئة هو سبب لانتقضا على الهيئة وتصفيتها فى حين أن الهيئة تجاهلت ما قدم من آراء ومقترحات لترشيد النفقات فى الهيئة حيث دعى لان تعمل الهيئة على تفرغ الاطباء فى القطاع الذى يهتم بالكبار حيث أن تفرغ الاطباء فى هذا القطاع سيكلف الهيئة ٨٨٢ ألف جنيه فى حالة ضمان دخل اضافى للطبيب من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه حسب درجته وذلك يوفر على الهيئة حوالى ٢ مليون جنيه فى نظام التأمين الصحى للكبار وفى قطاع يمثل أقل من ١٠٪ بالاضافة لتحسين الخدمة حيث سيعمل الطبيب الوقت الكامل من الساعة ٩ إلى الساعة الخامسة وهذا القطاع يكلف ٢٨٥ مليون جنيه الآن.

الجزء الثانى ويقوم على التوسع فى إنشاء الصيدليات التابعة للهيئة حيث إن الهيئة تحصل على ٥٦٪ من الدواء من جهات خارجية فى حين أنها تأخذ ٣٠٪ خصما على الأدوية فى حالة تعميم الصيدليات الداخلية ولو حدث ذلك فان تكاليف العلاج سيحدث فيها أكثر من ٣٠ مليون جنيه وفر. ويضرب د. مصطفى القاضى المثل بهذين القطاعين ويترك القياس على باقى القطاعات ويشدد على أهمية المحافظة على هيئة التأمين الصحى حيث يرى أنها الرصيد

المتبقى لنا وللفقراء للعلاج الرخيص.

أما الاستاذ رفعت رضوان مدير الهيئة وركيل أول وزارة الصحة فلقد أوصانا بان نستطلع رأيه من كتبه ودراساته المنشورة بعد ما احتلنا للوصول إليه حيث أنه ممنوع من الحدث للصحف بامر كتابى من وزير الصحة ورئيس لهيئة.

وطبقا لما قرأناه يعزى الاستاذ رفعت رضوان ما آل إليه الحال فى التأمين الصحى إلى عدم وجود تخطيط وعدم وجود رؤية مستقبلية لما يدخل علينا من تغييرات ويتخذى أن يقدم له أحد تصورا حول المستقبل فى الهيئة.

ويبدأ فى الحديث مفتداً آراء الداعين للخصخصة متسائلا هل لا زال التأمين الصحى الاجتماعى ضرورة فى مصر؟.. ويقول لا زال جوهر المشكلة فى مصر كما هو منذ بدأ التفكير فى نشأة نظام التأمين الصحى منذ أكثر من ٣٠ عاماً. والذي يتمثل فى اختلال التوازن بين تعداد السكان واحتياجاتهم الصحية من جهة أخرى وبين الامكانيات المادية والبشرية المتاحة من جهة فلا زالت الامكانيات المتاحة أقل كثيرا من اللازمة لمواجهة الحد الأدنى من الرعاية الصحية للمواطنين.

كما أن القالبية العظمى من السكان على ضوء انخفاض مستوى الدخل والارتفاع الجنونى لأسعار الرعاية الصحية الخاصة بعيدة عن استخدامهما إلا فى الضرورة على سبيل الانتحار. ولا زال الاتفاق الصحى يحتل مكانه متأخرة فى توزيع الموارد رغم ادراك أهمية الصحة بما جعل مستوى الرعاية الصحية المجانية متدنياً بل أنه أصبح مجرد ذكرى حيث أصبح شعاراً دون مضمون حقيقى. مما يعنى أن الاعتماد على الدولة لاستكمال امكانيات الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين أمر عسير للغاية وأن اعتماد المواطن على نفسه فى تحمل أعباء الرعاية الصحية جد مستحيل. وهذا كان وحده مبرر نشأة نظام التأمين الصحى الاجتماعى فى مصر وبالتالي لا زالت الضرورة تفرضه. فالتأمين الصحى فى ظل ما قلنا ينقل عبء تكلفة الرعاية الصحية اللازمة إلى عاتق المجتمع فالتأمين الصحى الاجتماعى مهم

جدا حيث يلعب دوراً فى عدالة توزيع الدخل إذ يستند إلى قاعدة التكافل الاجتماعى فالمؤمن عليه يؤدى التزامه وفقاً لقدراته ويأخذ حقوقه بقدر حاجته.

-ثم يطرح سؤالاً آخر وهو هل يمكن للتأمين الصحى الخاص أو التجارى أن يحل محل التأمين الصحى الاجتماعى ويلعب نفس الدور؟.

ويقول إن هذا لا يمكن فالتأمين الصحى الخاص ليس معنياً باستكمال إمكانيات الرعاية الصحية فى المجتمع وإنما استخدام المتاح منها وفى تحديد التزامات المؤمن عليهم بما يكفل له تحقيق عائد من العمليات التأمينية يتناسب مع درجة التعرض للخطر ولجأت بعض الدول لتقديم اعانة للتأمين الصحى الاختيارى فى أواخر القرن ١٩ إلا أن التجربة فشلت نتيجة انخفاض مستوى الدخل.

ولذلك فإن الاستاذ رفعت رضوان يرى أن أهم تحد يواجه التأمين الصحى فى مصر هو التغطية الشاملة ومواجهة الاتجاه الجارف نحو الخصخصة وهبوب رياح الجبات. ولذلك فإن تكامل المؤسسات ونظم الرعاية الصحية الحكومية الموجودة فى المجتمع يصبح ضرورة ضمنية فلن يعد لهذه المنظمات هدفها الأسمى الذى انشئت من أجله اذا ما امتدت مظلة التأمين الصحى لكافة المواطنين فى اقليم ما ولذلك فلا بد لكل هذه المؤسسات أن تتحول لخدمة التأمين الصحى والا كان بقاؤها خارج هذا الاطار هدراً غير معقول للموارد والامكانيات المتاحة.

أما د. محمد حسن خليل وكييل جمعية التنمية الصحية والبيئية وطبيب بمستشفى التأمين الصحى بمدينة نصر فلقد حذر من الاتجاهات الموجودة الان التى تدعو لخصخصة الهيئة أو بيع وحداتها حيث دعى لان تظل هذه الوحدات تحت اشراف التأمين الصحى حيث أنها ستعمل على ضبط اسعار القطاع الخاص فى حالة قيام الهيئة بدور الممول والذي تتعامل معه الهيئة وضرب مثلاً لما كان يحدث عند تغيير مفصل الركبة والذي قلت تكلفته أكثر من الثلث بعدما أصبح يجرى فى مستشفى مدينة نصر (كانت تكلفته فى أحد المراكز الخاصة تصل إلى ٧٥ ألف جنيه) قلت لأكثر من الثلث كما

ندد بالمحاولات التى تستهدف تطبيق مشروع استرداد نفقات العلاج حيث رأى أن ذلك يعد تخلياً من الدولة عن دورها فى توفير العناية الصحية للأفراد.

ثم قال لنا بان من الاسباب المهمة فى تدهور مستوى الخدمة العلاجية فى مصر هو تعدد الأنظمة العلاجية ودعا لتكامل هذه المشروعات تحت مظلة التأمين الصحى وذلك لرفع مستوى الخدمة الصحية وأكد على ضرورة أن تستمر هيئة التأمين الصحى وتمتد لتشمل جميع قطاعات الشعب.

أما الدكتور محمد ابراهيم شحاته رئيس الجمعية العلمية للتأمين الصحى الاجتماعى ورئيس الهيئة العامة للتأمين الصحى الأسبق. فقد أكد على أهمية دور التأمين الصحى الان رغم خسائره الكبيرة والتي وصلت إلى ٤٥٠ مليون جنيه حسب تصريحاته ويقول يرجد هناك اتجاهان متعارضان أحدهما هو أن تظل الهيئة كما هى وتتعاقد مع الجهات الأخرى فى الأماكن غير الموجود بها مؤسسات صحية تابعة للهيئة. أما الاتجاه الثانى فهو بيع المنشآت الصحية التابعة للهيئة ويكون دور الهيئة التخطيط ووضع المعدلات وهو يعارض الطرف الثانى ويقول اننى اثناء فترة رئاستى للهيئة ركزت على إصلاح صورة الهيئة والتوسع فى تقديم الخدمة عن طريق انشاء مؤسسات صحية تابعة عن طريق الانشاء والتعاقد. ويقول أننا نريد نظاماً يحقق الاتى:

١- تحقيق المعادلة الصعبة بتقديم أحسن جودة ممكنة باقل تكلفة ممكنة بحيث نحافظ على التوجه الاجتماعى الذى من أجله انشئت الهيئة.

٢- نظام يعمل على تكامل مستويات الخدمة ابتداء من الممارس ووصولاً إلى الأخصائى وحتى المستشفى حيث يوجد نظام تحويلى وملف طبى.

٣- نظام يشرك مقدمى الخدمة فى المخاطر والخوف.

وفى إطار تقديم تصور للمستقبل يتلافى العيوب الموجودة فى النظام الحالى وجدنا أن تصورات كل من الاستاذ رفعت رضوان والدكتور محمد حسن ودكتور محمد شحاته تصورات متقاربة فى مجموعها مع بعض الاختلافات الطفيفة.

حيث يقدم تصورهم على انشاء نظام تضم فيه المؤسسات التابعة للهيئة مع المؤسسات المماثلة من عيادات ومراكز ووحدات صحية

ومستشفيات حكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو المؤسسات العلاجية وتديرها مؤسسة ذات إدارة حديثة قادرة على مواجهة التطورات الجديدة في العالم والمجتمع بحيث تمثل هذا القطاع الحكومي في مجال الصحة وبحيث يصبح دور هيئة التأمين الصحي التمويل ومتابعة الاداء في هذه المؤسسات مما يتيح للهيئة العامة للتأمين الصحي كممول شراء الخدمة من المنظمات المتاحة في المجتمع حسب الأحوال سواء من الحكومية أو الخاصة بحيث يتحقق التنافس بين كل هذه التجمعات وبحيث تلعب المؤسسات الحكومية دوراً في ضبط أسعار اداء الخدمة وبحيث نستطيع توفير خدمة أفضل باقل تكلفة ممكنة للمؤمن عليهم.

وسوف يشجع دور الهيئة الجديدة على الاستثمار في استكمال الامكانيات المادية و البشرية اللازمة في نطاق التطبيق لأن إحجام رؤوس الأموال الخاصة عن الاستثمار في منشآت صحية بالقرى مثلاً سببه عدم وفرة الزبون لكن حينما تعرض الهيئة طلب الخدمة لعدد مضمون من المؤمن عليهم في منطقة ما سوف تقوم بسداد المستحق من أجور الخدمة عنهم فان ذلك سوف يشجع على الاستثمار وعلى إعادة توطين الخبرات مرة أخرى بدلاً من نزوحها بحثاً عن الزبون في المدن القريبة. وبافتراض أن رؤوس الأموال الخاصة اجتمعت عن انشاء عيادة أو مستشفى بقرية ما كانت وفقاً لمعايير ومعدلات الخدمة بحاجة إليها فان الهيئة تقوم بتشجيع الاستثمار من خلال دخولها كمساهم بالجزء الأكبر من الأموال المطلوبة تماماً كما تفعل الشركات القابضة أي استثمار جزء من فائض الأموال للمؤمن عليهم في المشاركة لانشاء وحدات صحية سوف يدر مستقبلاً عائداً تحصل منه على نصيبها بقدر ما شاركت به من رأس مال وهو تنسية ذاتية لمواردها تشجيعاً للآخرين على المشاركة.

ويضيف الدكتور محمد إبراهيم شعلاته بان النظام يجب أن يشمل الجانب الوقائي بجانب الجانب العلاجي بحيث تقوم المؤسسات على العمل على تقليل النفقات بحيث تجعلني لا أمرض عن طريق الوقاية وادخال الافكار الجديدة في الطب.

لا نستطيع أن ننهي قبل أن نقدم رأي أحد الاكاديميين في مجال الاقتصاد وهو من

المهتمين بالتأمين الصحي وهو الدكتور متولى السيد متولى وكيل كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان. حيث يرى: أن التأمين الصحي هو الرصيد الاستراتيجي لمواجهة مشكلة العلاج في مصر وذلك أن عديداً من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية قد ادى إلى واقع أصبحت المصادر التقليدية للتعامل مع المرض غير فعالة وخاصة مصادر العلاج المجاني وبضائع من الآثار السلبية لذلك الواقع زيادة الطلب على الخدمات الصحية ومحدودية الموارد المتاحة لمستشفيات وزارة الصحة في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة فوق مستوى قدرات جميع طبقات المجتمع بما في ذلك الشرائح الأولى من الطبقة العليا.

ثم يضيف : أنه في بريطانيا مثلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي مواجهة موقف مماثل كان المدخل الذي اتفقت عليه الحكومات المتعاقبة هو تطبيق نظام التأمين الصحي. وفي أمريكا ما زالت المشكلات الصحية ونظم العلاج محل جدل وطني كبير إلى حد أنها جاءت في الترتيب الأول للرئيس الأمريكى الحالى.

ونتيجة ما يعاني التأمين الصحي من أزمات انعكس على أداء المؤسسة واعطاء صورة سلبية لها نتيجة لعدم وجود الاعتمادات المالية الكافية لتوفير السيولة اللازمة لدفع المبالغ المستحقة للموردين وخاصة الصيدليات.

وهنا فان الدكتور متولى يدعو لمواجهة ذلك دون المساس بالهيئة وبدورها بل أنه يدعو إلى العمل على حل مشكلة العلاج في مصر من منظور الحرص على تحقيق توازن بين الحاجة إلى خدمة صحية فعالة وبمستوى إنسانى. للمواطن المصرى بصفة عامة فيكون الهدف الاستراتيجى (الذى قد يتحقق بعد عشر سنوات) هو أن تمتد مظلة التأمين الصحي لتغطي جميع المواطنين والمقيمين في مصر. بحيث تندمج موارد التأمين الصحي مع الموارد المتاحة لوزارة الصحة وخاصة المستشفيات والمراكز العلاجية لتكون منافذ لتقديم خدمات التأمين الصحي في جميع المحافظات وأن يقتصر دور وزارة الصحة عندئذ على التخطيط والمتابعة والقيام بالخدمات الوقائية والصحة العامة والخدمات الأخرى غير العلاجية.

ويؤكد د. متولى على ضرورة الحرص على الدور الاجتماعى الذى يؤديه التأمين الصحى والعمل على استمراره فاننا بتحقيق ذلك نكون قد نجحنا فعلاً فى ارساء إحدى دعائم الأمان للإنسان المصرى ونكون قد اكدنا على البعد الإنسانى فى فكر الادارة المصرية واضأنا شمعة جديدة تضيء على وجه مصر باعتبار ذلك إحدى دعائم النهضة الحضارية.

بعد استعراض وجهات النظر حول الموضوع نجد أن جميع الخبراء اجمعوا على أهمية التأمين الصحى بل ودعوا إلى أن يمتد النظام ليشمل جميع المواطنين وذلك بحيث تتكامل جميع الانظمة العلاجية فى البلاد فى خدمة التأمين الصحى مما يقضى على تعدد الانظمة العلاجية فى مصر والذى يعد أحد أهم الاسباب لسوء الخدمة فى مصر فمن أين أتت فكرة خصخصة أو بيع وحدات التأمين الصحى أو حتى التوقف بدوره عند هذا الحد.

وقبل أن أنهى موضوعى أقدم مؤشرات وآراء سريعة لتساعد ايضا فى مزيد من الايضاح.

١- أنه لكى نستطيع القضاء على أزمة التمويل فانه يجب الاعتماد على مصادر متعددة للتمويل من خلال مشاركة كل من الحكومة والمواطنين وأصحاب الاعمال وبعض المصادر المساعدة كالضرائب على السلع المضرة بالبيئة كالسجائر) مقال منشور للدكتور يحيى محمد سالم طمطموم رئيس الهيئة الاسبق).

٢- أن نضع فى اعتبارنا تجارب الدول الأخرى ونسعى للتكامل مع الدول العربية المجاورة والتي تطبق نظاماً متقدماً للتأمين الصحى مثل لبنان وتونس وليبيا.

٣- دعا البعض إلى زيادة ميزانية وزارة الصحة من ٢٪ إلى ٧٪ من الميزانية بحيث يرتفع مستوى الخدمة الصحية وذلك إدراكاً لأهمية قطاع الصحة.

وأخيراً لم يعد فى وسعنا إلا أن نقدم هذه الآراء والحلول المقترحة للقائمين على أمر التأمين الصحى فى مصر. صارخين فيهم من فضلكم رفقا بعامة الشعب من الفقراء ومحدوى الدخل. حيث لم يثبق لهم الا الاقدام على حل أرجو الا يكون مطلبكم وهو الانتحار كما تحذر بانه ربما تتبقى حلول «أخرى لن تعجبكم كثيراً».

قبل ما
يقرب من عامين
، عندما كانت
مصر كلها تقريبا
مشغولة بالحديث
عن فيلمي
النوم في
العسل» و

«استاكوزا» ، حدثني أحد معارفى ممن
يعملون فى إحدى المصالح الحكومية التى
تشكل النساء نسبة كبيرة إلى حد ما من
العمالين فيها ، أن الحديث دار حول الفيلم
فى أحد مكاتب تلك المصلحة وقد تجمع فيه
عدد لا بأس به من العاملات جنبا إلى جنب
مع الرجل الوحيد الذى يعمل فى المكتب ، وقد
تصادف أنه قبضى ، وتطرق الحديث إلى
السبب الذى يجعل هذا الزميل عازفا عن
الزواج وقد قارب عمره من الخمسين ، وهل
يرجع ذلك إلى برود جنسى ، وهل لهذا السبب
صلة بعدم تخته ، وأدلت كل واحدة من
الموجودات ، سواء كانت مسلمة أو قبطية ،

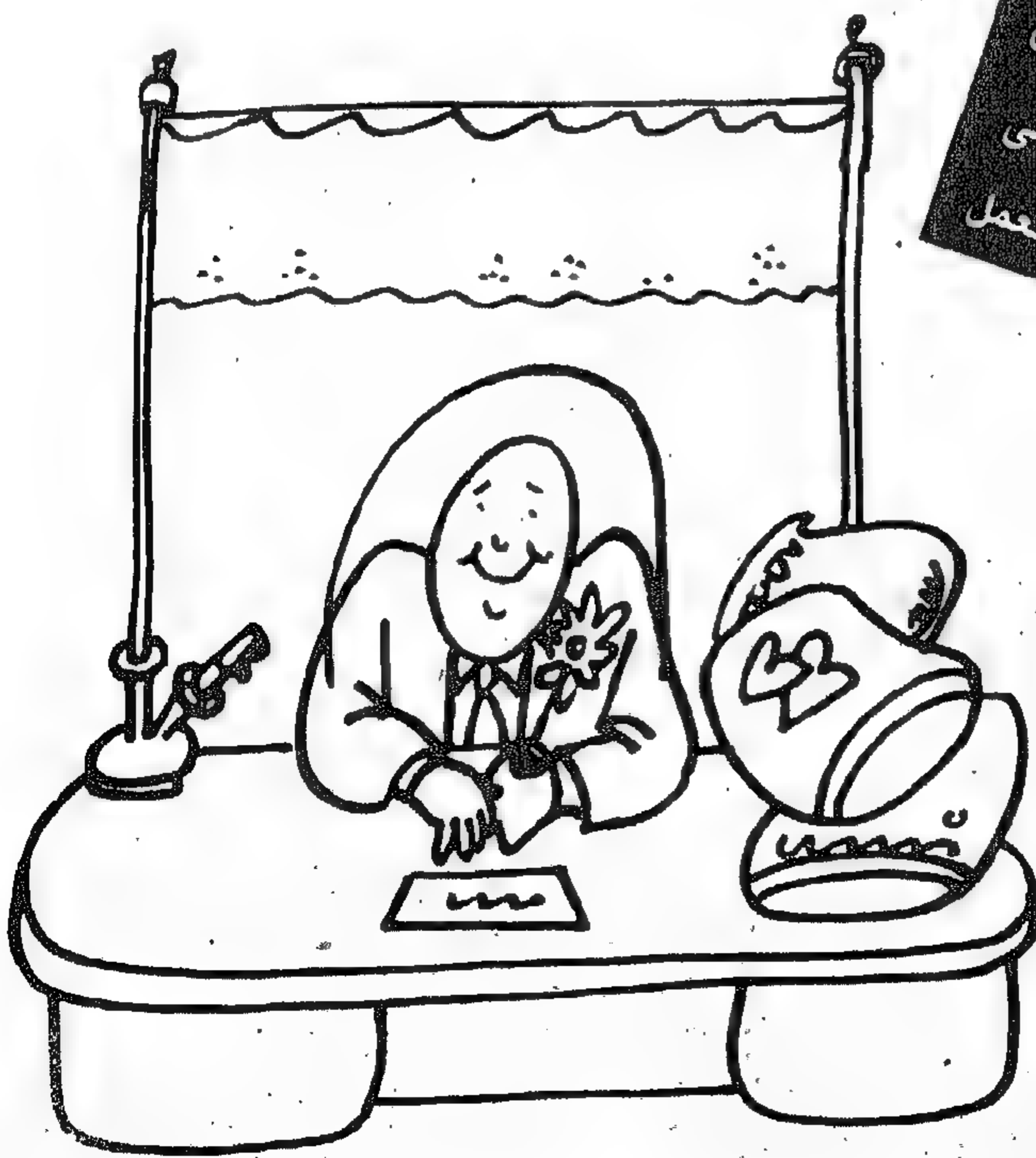
بدلوها فى هذا الحوار الذى كان يدور بسمع من
الرجل الملتزم للصمت التام . وأدهشنى الأمر
، وقلت فى نفسى إنه تحرش جنسى ولكن
«بالقلوب» ، وهو أشبه بموضوع الفيلم الذى
كان يثير ضجة فى الولايات المتحدة
الأمريكية فى ذلك الوقت ، وهو فيلم
«افشاء» الذى قام ببطولته النجم الأمريكى
المعروف «مايكل دوجلاس» .

والظريف فى الأمر ، أن الحكومة
الأمريكية قبلت فى عام ١٩٩٦ أن تدفع
تعويضا لأحد العاملين فى «فرق السلام»
الأمريكية مقداره ربع مليون دولار بعد أن
اشتكى من أن رئيسه فى العمل ظلت تطارده
لبعض الوقت بمراوداتها الجنسية . وقال
محامى الموظف الذى تعرض للتحرش
الجنسى : إن هذا التعويض بمثابة اعتراف بأن
التحرش الجنسى ينطبق على كلا الجنسين
، وأنه اعتراف من الحكومة بأن الضرر الذى
يلحق بالرجل أو المرأة من جراء سوء استغلال
السلطة يعد أمرا غير مقبول .

ومنذ السبعينات والعالم مشغول بقضية

«التحرش الجنسى» بالعاملات ، غير أننا فى
مصر نجد أن من باب «التبسط» أن يمد
الرئيس يده لكى «يزغد» مرءوسه أو يدفعها
أو يربت عليها ، وقد يتلطف ببعض الكلمات
التي تحصل إحياءات جنسية مغلقة فيتدافع
الجميع ، رجالا ونساء ، إلى الضحك إرضاء
لسيادته . لو حدث هذا فى أحد أماكن العمل
الأوروبية أو الأمريكية لربما فقد هذا الرئيس
عمله . ومنذ سنوات اضطر أحد كبار موظفى
أمانة الأمم المتحدة إلى الاستقالة ، لأنه مد
يده ، أثناء إملائه مذكرة على سكرتيرته ،
فمسح بها على شعرها ثم دعاها إلى العشاء
معه فى أحد المطاعم القريبة .

ويكتسب الأمر أهمية خاصة فى ضوء
ما يشير إليه خبراء منظمة العمل الدولية من
أنه يجرى فى السنوات الأخيرة التخفيف من
صرامة الكثير من مستويات العمل الدولية
والتشريعات الوطنية التى استنتت فيما مضى
من أجل تنظيم استخدام المرأة فى مجالات
العمل المختلفة ووضع الضمانات التى تحميها
من مختلف أشكال التعسف ، وذلك تحت



محمد جمال إمام

دعوى المساواة بين الجنسين وعدم الاجحاف بفرص استخدام المرأة . خاصة فى القطاع الخاص الذى يجفل من القيود الاجتماعية التى تكبله بأعباء ماله . ويعنى ذلك التوسع فى استخدام المرأة فى أنشطة وأماكن كانت مقصورة من قبل على الرجال لعقود طويلة مما أنشأ فيها مناخات ثقافية وسلوكية معينة تعرض فيها المرأة الداخلة إليها، وبخاصة إذا ما كان بنسب تقل كثيرا عن نسب العمال الذكور ، للاهانة والامتهان. فضلا عن التوسع فى تشغيل المرأة فى نوبات العمل الليلية التى كان يحظر تشغيلها فيها إلى عهد قريب إلا فى مهن معينة كالتمريض على سبيل المثال. وكل هذه الاعتبارات تخلق أوضاعا جديدة بالنسبة للمرأة العاملة يتعين مواجهتها بما يحفظ كرامتها وأدميتها.

صور التحرش الجندى فى المصانع

وفى العام الماضى شغلت دوائر العمل والعمال فى الولايات المتحدة بتفجر فضيحة تحرش جندى على نطاق واسع فى مصنع لسيارات ميشوبيشى اليابانية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد من سخونة الموضوع بالطبع مسألة الحساسية الأمريكية تجاه انتشار الاستثمارات اليابانية الناجحة فى الولايات المتحدة الأمريكية. ونقلت صحيفة «واشنطن بوسط» الأمريكية فى تحقيق طويل عن هذه القضية شكايات بعض العاملات اللاتى تعرضن للتحرش الجندى من زملائهن فى العمل. فتقول إحدى العاملات، وتبلغ من العمر ٢١ عاما، أنها عندما التحقت بالعمل فى المصنع كانت النكات والتلميحات بسيطة وتشبه ما كانت تجد من قبل فى عملها فى إحدى شركات البناء. غير أنها عندما نقلت إلى العمل فى ورشة تجميع هياكل السيارات، اختلف الأمر

كثيرا . لقد دخلت إلى عش الدبابير ، إلى عالم الرجال الخشن الذى شكل على مدار سنوات طويلة مناخا ثقافيا خاصا به لا يجد غضاضة فى تبادل النكات الجنسية الصريحة والفجة، أو تعليق الصور الجنسية وصور النساء العاريات على دواليب العدد والملابس. وتقول تلك العاملة أن العمال الذكور كانوا يتجمعون حولها ويتحسسون صدورهم أو يدفع أحدهم بيده بين فخذيه للوصول إلى أماكنها الحساسة ، وأنهم كانوا يرسمون صورا لها فى أوضاع جنسية فاضحة متخيلة ويكتبون عليها اسمها ويعلقونها على هياكل السيارات التى تمر على العمال بالدور ليضيف كل منهم، وهى من بينهم الجزء الخاص به إليها. وفى إحدى الأمسيات قام أحد العمال بتعريه عضوه التناسلى لها. واشتكت عاملات أخريات من أن العمال كانوا يضعون فى صناديق العدد نماذج بلاستيكية للأعضاء التناسلية للرجال. بينما ذكرت أخرى أن أحد زملائها وضع ذات يوم بندقية صوت بين فخذيه ثم أطلق زنادها . بينما قالت أخريات إن العمال كانوا يتعمدون وضع العدد على الأرض حتى تضطر العاملة إلى الانحناء لالتقاطها. واشتكت أخريات من أن زملاءهن العمال كانوا يطلقون على العاملات أوصافا ونعوتا جنسية بذينة وخارجة وينادونهن بها بدلا من أسمائهن، وأنهم كانوا ينقلون عليهن بمحاولة معرفة أسرارهن وميولهن الجنسية. وقال أحد العمال الذكور أنه كان يشارك فى هذه الاتجاهات بدون سوء نية لأن هذا هو المناخ السائد فى البيئة العمالية للرجال.

وتقول إحدى الباحثات أن التحرش الجندى بالنساء فى المهن التى يهيمن عليها الذكور غير فى تلك التى يكثر فيها استخدام النساء بشكل تقليدى كأعمال السكرتارية. وفى النوع الأخير من العمل يكون التحرش

فى شكل « شئ مقابل شئ آخر » ، أى أن يطلب الرئيس من مرءوسه موعدا غراميا ويهددها بالويل والثبور إن رفضت أما التحرش فى النوع الأول من المهن فعادة ما يكون عدوانيا وصريحا.

المنظور القانونى المصرى

وفى استشارة قانونية نشرت فى العدد الأسبوعى من صحيفة «الأهرام» قبل مدة ليست بالقصيرة يقول المستشار بدر الدين السيد البدوى نائب رئيس مجلس الدولة أن المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات المصرى تنص على أنه: «من واقع أنشئ بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال المؤبدة». ويضيف المستشار إن المقصود بالخدم بالأجر ليس خادمت المنازل فقط بل يمتد إلى العاملات بالمصانع أو البائعات بالمحلات اللاتى يقدمن خدمات بمقابل مادية. ويقول أنه يعتبر شروعا فى هذه الجريمة مجرد جذب الشخص لخدمته أو العاملة من يدها ووضع يده على ما يستر عفتها ليخلعه عنها بقصد مواقعتها بغير رضاها إلا أنها استغاثت فلم يتمكن من إتمام جرمته لسبب لا دخل لارادته فيه كما أنه ليس من الضرورى أن يكون الاكراه مستمرا وقت الفعل ، ولا يشترط أن يكون ماذيا بل يكفى أن يكون الاكراه مغنويا ما دامت الطريقة التى استخدمها فى الاكراه كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها، فإذا فقدت المجنى عليها قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة فهنا تتوافر الأركان القانونية لتلك الجريمة . ثم يضيف بقوله إنه يلاحظ أن الجريمة تقع متى كانت الأفعال التى ارتكبها الجانى منافية للأداب ووقعت مباشرة على جسد المجنى عليها مثل أن يختصن الجانى خادمته كرها عنها ويطرحها أرضا ويستلقى فوقها ولو لم يكشف عن ملابسها أو حتى ملابسها ولو لم يحصل احتكاك يتخلف عنه أى اثر: كما يلاحظ أن المرجع فيما يعد عورة إنما يكون وفق العرف الجارى وأحوال البيئة الاجتماعية. كما أنه يجب العقاب حتى ولو كانت تلك الأفعال فى ذاتها غير منافية للأداب مثل أن يصارع الجانى خادمته بأنه يريد هتك عرضها ويهددها ويمسك بها بالقوة اذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ عقوبات على أن «كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع فى ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من

منذ أكثر من عشرين عاما..

والعالم يحارب التحرش الجندى

بالعاملات..

ونحن نغض الطرف عنه

ثلاث سنين إلى سبع».

ما هو التحرش الجنسي؟

فما هي قصة «التحرش الجنسي» بالعاملات إذن؟ تقول أدبيات العمل الدولية أن التحرش الجنسي كان مشكلة بدون اسم لسنوات عديدة، وأن أجيالا متعاقبة من العمالات عانت من المزايدات الجنسية غير المرغوبة ومن السلوك العدواني في العمل، ولم يعط لهذه المشكلة القديمة اسما إلا في أوائل السبعينيات، عندما اصطك هذا الاسم في الولايات المتحدة الأمريكية حينما اعترف القضاء بأن هذا النوع من السلوك يعد إثما قانونيا محددًا يقع تحت تشريعات التمييز الجنسي.

وما هو التعريف القانوني للتحرش الجنسي؟ تقول إحدى مطبوعات منظمة العمل الدولية إن الناس قد يختلفون فيما يعتبرونه تحرشا جنسيا، غير أن هناك شواهد على أنها مشكلة شائعة، وفي حين أن المرأة أكثر عرضة من الرجل للوقوع ضحية أقل من تعرض المرأة لها. ومعظم الدوائر القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية تتعرض لها في أماكن العمل، فإن الرجل قد يجرب أيضا التعرض لها، وإن يكن بدرجة للمشكلة في إطار سوء استخدام السلطة. فاحتمال التعرض للتحرش الجنسي مرتبط ارتباطا وثيقا بما يتصور أنه قابلية الضحية للتضرر وباحتاجته المالية. فالنساء المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن أو الأرمال والنساء المنتسبات إلى الأقليات العرقية واللاتي يعملن في مهن يغلب على العاملين فيها طابع الذكورية أو في مهن نسائية يكون المشرفون فيها من الرجال والنساء الداخليات حديثا إلى سوق العمل، والعاملات بعقود مؤقتة، من أكثر من يحتمل أن يتعرضن للتحرش الجنسي.

وتقول تلك المطبوعة: إن «التعريف التقليدي الضيق للتحرش الجنسي في العمل يشير إلى مطالبة من المشرف، عادة ما لا يكون رجلا على الدوام، لمؤوسه، عادة ما لا يكون امرأة على الدوام، بمنح المشرف متعا جنسية لكي يحصل على وظيفة أو يحتفظ بوظيفته أو للحصول على منافع معينة مرتبطة بالوظيفة، من قبيل زيادة في الأجر أو الترقية أو النقل. وهذا النوع من التحرش الجنسي الذي يشار إليه على أنه تحرش جنسي من نوع شيء مقابل شيء، عادة ما ينطوي على إساءة استخدام للسلطة.

ثم تضيف المطبوعة بأن «التعريف الأوسع للتحرش الجنسي هو كل ما هو غير مطلوب أو مستحب من المزايدات الجنسية، أو المطالبة بالمتع الجنسي، أو غير ذلك من السلوك اللفظي أو المادي ذي الطابع الجنسي

الذي يرمى إلى التدخل غير المعقول في أداء الفرد لعمله أو يخلق بيئة عمل ترهيبية أو عدوانية أو مسيئة أو جارحة أو مسممة، أو يعمل على أحداث ذلك. ويطلق على هذا التعريف التقليدي للتحرش الجنسي بأنه لا يتعين على الشاكي أن يبين وقوع خسارة اقتصادية ملموسة في صورة خسارته للترقي أو الزيادة في الأجر أو بفصله من العمل بسبب عدم تقديمه للمتع الجنسية».

وهناك تعريف ثالث للتحرش الجنسي يرد في مطبوعة أخرى لمنظمة العمل الدولية يقول: إن «التحرش الجنسي سلوك له طابع جنسي يتصف بأنه غير مطلوب وغير مستحب، وأنه يشمل الأعمال المادية، الشفوية وغير الشفوية، ذات الطابع الجنسي التي تعتبر جارحة للضحية ويمكن لهذه الأعمال أن تتكرر أو تتشكل من واقعة وحيدة. ويعترف حاليا بأن التحرش الجنسي يعد انتهاكا لحقوق الإنسان، وشكلا من أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة، وعملا من أعمال التمييز الجنسي، وخطرا على صحة المرأة وسلامتها وشرطا غير مقبول للاستخدام».

وتقول إحدى مواد «مدونة السلوك» الصادرة عن لجنة المجتمعات الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي إن التحرش الجنسي يعني «سلوكا ذي طابع جنسي غير مطلوب أو أي سلوك آخر يقوم على الجنس وليس كرامة الرجل والمرأة أثناء العمل. ومن الممكن أن يشمل ذلك سلوكا ماديا، شفويا أو غير شفو، غير مستحب.. وبعد السلوك غير مقبول أن لم يكن مرغوبا فيه وغير معقول وجارح للمتلقي. وإذا كان رفض شخص ما لهذا السلوك من جانب رب العمل أو العمال بما في ذلك الرؤساء والزعماء، أو خضوعه له، يستخدم صراحة أو ضمنا كأساس لاتخاذ قرار يؤثر على حصول هذا الشخص على تدريب مهني أو فرصة للاستخدام، أو استمراره في العمل، أو حصوله على ترقية أو زيادة في الراتب أو غير ذلك من القرارات الوظيفية أو إذا ما كان هذا السلوك يخلق بيئة عمل ترهيبية أو معادية أو مهينة للمتلقي».

كما أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المتفرغة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت توصيات في يناير ١٩٩٧ بهذا الشأن تقول إن «التحرش الجنسي يشمل سلوكا جنسيا عمليا غير مستحب مثل التلامس الجنسي والمزايدات الجنسية، والملاحظات المحملة بتلميحات جنسية، وإظهار الصور الجنسية الفاضحة وإبداء المطالب الجنسية، سواء بالكلام أو الأفعال، ومثل هذا السلوك قد يكون مهينا وقد يشكل مشاكل صحية وسلامية ويمثل تمييزا

ضد المرأة عندما يكون لديها مبررات معقولة تجعلها تعتقد أن رفضها له سيلحق بها أضرارا فيما يتعلق بعملها، بما في ذلك فرصتها في الاستخدام والترقي، أو حينما يخلق هذا السلوك بيئة عمل معادية».

وأضافت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى هذه المحاولات المستفيضة لتعريف التحرش الجنسي قولها أنه يشمل «الاهانات، والملاحظات والنكات والتلميحات والتعليقات غير اللائقة على ملابس الشخص وهيئته وسنه ووضعته العائلي، والاتجاه التلطفى أو الأبوى الذي ينتقص من الكرامة، والدعوات أو المطالبات غير المستحبة سواء كانت صريحة أو ضمنية، وسواء كانت مصحوبة بتهديدات أو نظرات داعرة أو غير ذلك من التلميحات الموجهة بالرغبات الجنسية، أو الملامسات الجسدية غير الضرورية مثل اللمس أو الترييت أو القرص أو التهجم». وشددت اللجنة على أنه كما يعتبر مثل هذا السلوك تحرشا جنسيا فإنه يجب أن ينظر إليه دائما اجفافا على أنه شرط مسبق للاستخدام أو شرط للاستمرار في العمل أو أنه يؤثر على القرارات التي تتخذ في هذا الصدد أنه يزرى بالشخص الذي يتعرض له أو يهينه أو يخيفه.

دواعي الخضوع

ما الذي يجعل العاملة تخضع في بعض الأحيان، أو في كثير من الأحيان، لمثل هذا التحرش الجنسي؟ يجمع خبراء العمل على أن المسألة مرتبطة بالاعتبارات الاجتماعية-الاقتصادية. فحيثما يكون هناك تنافس حاد للحصول على فرصة عمل، فإن احتمال شكوى المرأة من تعرضها للتحرش الجنسي يكون أقل مما يحدث في أحوال سوق العمل الضيقة التي يحارب فيها رب العمل على الاحتفاظ بالعاملين لديه ومن ثم يكون لديه استعداد لبحث أي شكوى من أنواع السلوك التي قد تؤثر على استمرار هذه العمالة لديه. كما يشير هؤلاء الخبراء إلى أنه إذا ما نظرنا إلى السبب الأساسي للتحرش الجنسي على أنه علاقات النفوذ غير المتساوية، فإن العاملات في قطاع العمل الموسمي والقطاع غير الرسمي يكن أكثر احتمالا للتعرض للتحرش الجنسي وأقل قدرة على الشكوى منه بسبب الافتقار إلى الأمن الوظيفي وصعوبة إنفاذ التشريعات المناهضة له. فضلا عن ذلك فهناك المناخ الثقافي السائد الذي قد يجعل العاملة تخجل من اللجوء إلى الإجراءات الرسمية لقمع التحرش الجنسي والتي تتطلب تقديم شكاوى رسمية بالوقائع ومناقشتها مع المسؤولين عن التحقيق فيها، ومعظمهم في كثير من الحالات من الذكور (ربما يجدر بنا أن نشير إلى المناخ الذي

بسود منذ فترة في وسائل النقل العام المزدحمة عندما حيث يمارس هواة التحرش الجنسي نشاطهم فيها فإذا ما احتجت الضحية بصوت مرتفع ونهرت المتحرش فانه يعمل على الفرار على قلب الأمور على رأسها ويتجهج عليها مستشيرا معه تعاطف الركاب الذكور المتسربين بالاناث، بحيث تصبح الضحية هي المذنبية وتجد نفسها تهرب من وسيلة المواصلات تشيعها عبارات ونظرات الانتهاز والسخرية، مما يجعل الكثير من الضحايا المضطرات إلى عدم هجر وسيلة المواصلات حرصا على ضغوط الوقت إلى الاستسلام لتلك العمليات المهينة لأدميتهن خوفا من العواقب الأكثر ايلاما وفضلا عن ذلك، فمن الممكن أن نتخيل معا الطريقة التي قد يناقش بها مسئول في إحدى منشآت العمل في بلادنا شكوى تقدمها إليه إحدى العاملات في هذا الشأن إذا لم يكن مدربا على التعامل مع هذا الموضوع، والسخرية والاستهزاء الذي قد تلقاه منه، خاصة إذا كان المشكو في حقه من كبار المسئولين.

ولقد ثبت أن التعرض للتحرش الجنسي يؤدي إلى اصابة الضحايا بالارهاق العاطفي والمعنوي والعلل الجسدية وضياح الحافز الوظيفي والتغيب عن النشاط التدريبي والتغيب المستمر عن العمل، مما قد يفضي في نهاية الأمر إلى فقد الوظيفة ذاتها.

سبل مناهضة التحرش

والتدابير المقترحة لمناهضة التحرش الجنسي بالعاملات تشمل الاعتراف بالمشكلة كقضية من قضايا العمل والادارة، والقيام بأنشطة لاثارة الوعي العام بها، وسن القوانين التي تحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل صراحة وإنشاء آليات لمعاونة الضحايا على تقديم الشكاوى ولتوفير سبل الانتصاف منها والجزاءات لمرتكبيها، وتوفير الخدمات الاستشارية التي تساعد الضحايا على الحصول على حقوقهن وعلى التعويضات اللازمة مما يكون قد حاق بهن من أذى من جراء تلك المشكلة، وتدريب المسئولين عن معالجة هذه الشكاوى، وتوعية المنظمات النقابية بدورها في هذا الصدد. كما يجب التفكير بشكل خاص فيما يمكن اتخاذه لمواجهة هذه المشكلة في القطاعات غير الرسمية الريفية أو الزراعية أو القطاعات التي لا يغطيها النشاط النقابي. كما يشير الخبراء إلى الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به وسائل الاعلام في هذا الصدد، وأن كان الشرط الأساسي لقيامها بذلك أن تتوقف أولا عن نشر تلك الصور النمطية المهينة للمرأة باعتبارها غرضا جنسيا أو كائنا أدنى مرتبة أو أقل أهمية.

وفيما يتعلق بالاطار القانوني للتعامل مع هذه المشكلة، فانه ينبغي التشديد على أن الغرض من سن قوانين في هذا الشأن ليس

مجرد معاقبة المذنبين بقدر ما هو العمل على وقف الجرم. ومن الضروري في هذا الصدد أن يكون التعريف القانوني للتحرش الجنسي واضحا ومحددا بصرامة بحيث يشمل كافة أشكال التحرش الجنسي بما في ذلك الابتزاز الجنسي، والتحرش الذي تتعرض له العاملة من زملائها ومن العملاء، وليس مجرد التحرش الذي تتعرض له من رؤسائها في العمل أو من أرباب العمل وذويهم، خاصة وأن هذه المسألة تتصف بالخصوصية البالغة بحيث يصعب معالجتها بشكل واف عن طريق حظر قانوني يتصف بالعمومية في تطبيقه. كما ينبغي أن يشمل التعريف كافة أشكال التحرش، سواء المادي منها أو اللفظي (الصريح منها أو الضمني). وسواء كان التحرش مباشرا أو غير مباشر (مثل استخدام الصور الفاضحة أو المثيرة جنسيا، أو تعرية أجزاء من الجسم حتى ولو لم تكن من الاجزاء الحساسة. ومن الانتصاف في هذا الصدد أن نذكر أن بعض طرز الملابس غير اللائقة أو الفاضحة التي ترتديها نسبة لا بأس بها من العاملات في أماكن العمل وتعريتهن لمساحات متباينة من أجسادهن يدخل أيضا في نطاق التحرش الجنسي وإن يكن تحرشا بالقلوب) أو الجور على حق العاملة في حماية خصوصياتها بدعوى المساواة بين الجنسين، إلى آخر أشكال التحرش الجنسي التي قد تشكو منها العاملات. كما ينبغي أن تنص تلك التشريعات على مسئولية المنشأة ورب العمل، عما يقع فيها من أحداث تحرش جنسي، بما يدفعها إلى الحرص على توفير السبل الضرورية لحماية العاملات من التعرض لها وتمكينهن من شكاية المقترفين لتلك الأفعال. ومن الناحية القانونية أيضا، هناك مشكلة تعريف الأداة القانونية المستخدمة، وما إذا كانت تدخل في اطار قوانين العمل أو الأحوال المدنية أو القوانين الجنائية، حيث أن لكل من هذه الاعتبارات متطلباتها المختلفة في اثبات الواقعة (البينة على من ادعى والمتهم برئ حتى تثبت ادانته، مع صعوبة تمكن الشاكية في كثير من الأحيان من تقديم الدليل أو الشهود، خاصة إذا كان المتهم رئيسا أو مشرفا أو رب عمل)، وضرورة تحديد سبل الانتصاف منها، فضلا عن مسألة تكوين الهيئات القانونية القائمة على انفاذ تلك القوانين، حيث تعم الشكاوى من تحيز القضاة الذكور في بعض الأحيان إلى جانب المتهمين الذكور، أو تعاطفهم اللاشعوري معهم، فأحدى المحاكم الأمريكية مثلا قالت في حشيات رفضها لدعوى أقامتها إحدى ضحايا التحرش الجنسي أن من الصعب

تحديد العتبة التي تصبح بعدها النكات والتهكمات السمجة السيئة النية أعمالا من قبيل التحرش الجنسي.

اننى ادرك أننى أضع يدي في عيش الدبابير نظرا إلى الحساسية البالغة لهذا الموضوع والتحيز البالغ في المجتمعات النامية، وغير النامية، ضد المرأة واعتبارها في كثير من الأحيان مخلوقا من الدرجة الثانية، والنظرة إليها على أنها متاع جنسي وفريسة يزهو المتحرش بما يحزره نتيجة للجور عليها، فضلا عن المناخ الذكوري العام الذي تتشكل في اطاره كافة الاتجاهات الاجتماعية والثقافية والتشريعية والفقهية والتفسيرات الدينية في بلادنا، ورغمنا عن ذلك فانه من الضروري أن يعلق الجرس في رقبة القط حفاظا على كرامة المرأة في مصر، العاملة منها وغير العاملة، وأدميتها وحقتها في التمتع بحقوقها في اطار كيانها كأمراة لها خصائصها البيولوجية والنفسية المتفردة عن خصائص الرجل. وفضلا عن ذلك فاننا مجتمع يهوى أن يزكى نفسه باعتباره مجتمعا متدينا، والقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة حافلان بمصفوفة عظيمة من حقوق المرأة وواجباتها كمخلوق مكرم صنو للرجل (أنظر في هذا الشأن، على سبيل المثال، كتاب الشيخ محمد الغزالي «قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة»). غير أن الاثرة الذكورية والحرص البشري الطبيعي على المزايا والمغانم قد حجبتها كلها في أغلب الأحوال. إن النظرة غير البريئة إلى الجنس الآخر اثم، فما بالنا بمد اليد أو اللسان أو الابتزاز أو غير ذلك من أشكال التحرش الجنسي، فضلا عما فيها من إهانة بالغة لأدمية الضحية، أنشئ كانت أو ذكرا. وليس هناك من ختام لهذا الموضوع الشائك أفضل من التذكير بالآيتين الكريمتين: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم، ذلك أزكى لهم، إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن، ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو بنى أخواتهن أو نساتهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الاربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء، ولا يضررن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن، وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون» (الآيتان ٣٠ و ٣١ من سورة النور).

إسلام

لا

كهانة

البرئ...!!

خليل عبد الكريم

ذات المذهب - من تهم اهونها الهرطقة وعبادة الشيطان وما كانوا يصبونهم عليهم - عبر محاكم التفتيش التي كانوا يعينون اعضاءها - من عقوبات اهونها حرق الاحياء وتشتيت لحومهم ونشرها بالمناشير وما كان يقوم به المنشقون على الرئاسة مع تأكيدهم بانهم اصحاب المذهب الصحيح من غارات ونهب وحرق وسلب و اغتصاب للعدراوات في القرى التي يرقعها سوء الطالع في طريقهم - وخصص المؤلف جانباً واسعاً من الكتاب / الرواية لما كان يجري داخل الأسوار العالية الحصينة للاديرة - اديره الرهبان واديرة الراهبات من أمور لا يصدقها العقل ، بالغة البشاعة: قتل ، سم بالاعشاب، تكتلات، مؤامرات ، احقاد ، اضغان ، سرقة ، زنى ، اغتصاب ، جنسية مثلية (لواط بين الذكور وسحاق عند الاناث) وغلمة حتى نحو رمزين مقدسين يعدان مثلاً شامخاً للطهارة والعفة والنقاء.. الخ.

تلك هي المبادئ والقيم والمثل التي كان يسيئها على أرض الواقع اسلاف المتنفذين في المركز المهيّب وكلها كانت تتم باسم الدين تماما مثلما كان يؤكد كبير العائلة (كله ب القانون) . وبعد

فهل هذه هي التي كان يرمى إليها النجم (المتألق دائماً) (وهو لقب تمنحه المذبة اللوذعية لكل من تحدّثه : أ. هـ) أم أنه كان يقصد تلك التي تعشش في جوف (النصوص المقدسة) والتي يخبرنا تاريخ الاديان الابراهيمية الثلاثة ان اكابر اتباعها ضربوا بها عرض الحائط منذ أن سمعوها.

فتحت التلفاز أثناء تناولي العشاء ، كان يبث لقطات من حفل توزيع الجوائز وشهادات التقدير التي نفحها المركز .. المصري لعدد من النجوم ، كانت المذبة الزبافة (التي تتبختر في مشيتها) تحاور رأس المحكمين (بفتح الكاف) ، فوجئت به يدلق سيلاً من قصائد المديح عن القيم والمثل والمبادئ التي يعير بها المركز إياه الأعمال الفنية.

تبست فقد ذكرني بعجز البيت القائل

من اللاني لم يحججن ببغين حسنة... ولكن ليقتلن البرئ...

ذلك أنني عدت ترا من رحلة الشتاء التي أقوم بها كل عام لاسوان وفيها أحاول جهد طاقتي أن أغير مألوفى الذى يكبلنى طوال العام.

أضع العمامة الكبيرة وانتعل المركوب واتناول الاكلات التقليدية السخينة والمفروكية والعصيدة والويكة والخربيط وأأندم بالملتوت والسنان وزشرب الابريج واتسلى بالجورما والماراروه واتخلى عن بقايا اللهجة القاهرية لاندماج في الونسات خاصة وقد وافقت الزيارة شطراً من الشهر الفضيل.

واهجر القراءات المتجهة العسرة التي اعانى منها طوال السنة وزقبل على الروايات الطويلة ومجموعات القصص القصيرة وهذه المرة صحبت معنى (اسم الوردية) تأليف امبرتوايكو ترجمة كامل عويد العامري - الطبعة الأولى ١٩٩٦ - دار سينا وهي رواية تسجيلية وثائقية تناهز صفحاتها الثمانية من القطع المتوسط تناول مؤلفها النوازل والاحداث التي كانت تجري في العصور الوسطى بين جنبات المذهب الذى ينتمى إليه المركز مفدى العطايا - والافاعيل التي يشيب لها رأس الوليد التي كان يرتكبها رؤساء شئون التقديس فيه وما كانوا يرمون به خصومهم - من

على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. لنختار منها ما يضيف إلى مكتبته، أو يحاول قراءتها في الكتبخانة العمومية.. وتلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا باصداراتهم، إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب، ليكون القارئ على نور قبل الشراء.

صلاح عيسى

- الكتاب: البلد في
- المؤلف: مصباح قطب
- الناشر: تحت دائرة الضوء / مركز
- المحروسة / القاهرة ١٩٩٦
- ١٦٠ صفحة / قطع متوسط.

هذه محاولة لقراءة المجتمع المصري من خلال فهم وتحليل تقارير الأمن العام السنوية التي تصدرها وزارة الداخلية، لا يقوم بها مسئول شرطي يسعى للبقاء على مقعده، بالاستدلال الخاطئ من الأرقام على أن كل شيء على ما يرام، أو محلل اجتماعي يتميز بعقل أكاديمي بارد، ويتعامل مع الحقائق الاجتماعية التي تحيط به، بانفصال تام عنها. ولكن يقوم بها صحفي يبحث في التقارير الرسمية، عن الحقيقة التي يعيشها بين الناس، ويقرأ وجوها أخرى لها في وقائع حياتهم، وفي تقارير رسمية وأخرى شعبية.. وقضايا منظورة أمام المحاكم.

والسنوات الثلاث التي اختارها ليحللها، هي سنوات المدّ الإرهابي والتوتر الأمني. وفضلا عن اهتمامه بنقد الطريقة البيروقراطية في نشر المعلومات، وفي اذاعة الأرقام، فإنه يربط في تحليله لهذه الأرقام بين العنف بكل أشكاله، وبين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

- الكتاب: مدينة القاهرة من ولاية
- محمد على إلى اسماعيل
- تأليف: د. محمد حسام الدين
- اسماعيل
- الناشر: دار الافاق العربية /
- القاهرة ١٩٩٧.
- ٥٠٠ صفحة / قطع كبير / ٣٠
- جنيها.

يستعرض هذا الكتاب الخطوات الأولى لتحديث مدينة القاهرة / خلال مرحلة تصل إلى ثلاثة أرباع القرن، وعبر عهود محمد على وإبراهيم وعباس وسعيد واسماعيل، فيهتم بتأثير الحياة الاقتصادية والسياسية على عمران العاصمة وتخطيط شوارعها وميادينها ومبانيها العامة، ويربط ذلك بالسياسات العامة لمحمد على وخلفائه. ويتناول الكتاب الأعمال المعمارية البارزة، التي قام بها أبناء محمد على وكبار رجال دولته، الذين ساروا على نهجه في تطوير وتحديث المدينة، وخاصة تخطيط شبكة الطرق والمواصلات التي حكمت، حتى الآن تطور عمرانها.

ويدرس الكتاب بتفصيل الأعمال المعمارية للخبير اسماعيل، الذي كان يهدف منها لأن يجعل مصر قطعة من أوروبا، ويجعل من القاهرة صورة من باريس.

ويدقق الكتاب تاريخ عدد من الشوارع التي ما تزال قائمة إلى الآن، ومواقع عدد من آثار هذه المرحلة التي لحقها التغير أو اندثرت.

- الكتاب: الوسط والايخوان
- تأليف: طلعت رميح
- الناشر: مركز ياقا للمدراسات
- والابحاث ١٩٩٧
- ٢٧٠ صفحة / قطع كبير / ١٥
- جنيها.

يستعرض هذا الكتاب تاريخ نشأة ما سمي بـ «جيل الوسط» في قيادة الحركة الإسلامية المعاصرة، وبالذات داخل إطار جماعة الاخوان المسلمين، ليتوقف أمام مشروع تأسيس حزب الوسط، فيتقصى خلفيات المشروع، ويستعرض المواقف المختلفة داخل مجلس الارشاد منه، كما يستعرض موقف القوى السياسية الأخرى، وموقف الحكومة من مؤسسيه.. ثم اعتراض مكتب الارشاد على فكرة الحزب ومعارضته لها، وضغطه على أغلبية المؤسسين لكي ينسحبوا من الطعن على قرار لجنة الأحزاب بالاعتراض على تأسيسه.

والكتاب، يعتمد على ما توفر لمؤلفه من وثائق تتعلق بتأسيس هذا الحزب، الذي ما تزال قضيته، متداولة أمام القضاء، والذي يعتبره بعض المراقبين، ظاهرة بالغة الأهمية في مسار الحركة الإسلامية المعاصرة.



□ الكتاب: فجر العلم الحديث

□ المؤلف: توبى هاف

ترجمة: د. أحمد محمود صبحي

□ الناشر: عالم المعرفة ٢١٩ /

الكويت مارس ١٩٩٧

□ ٢٩٠ صفحة / قطع متوسط /

ثلاثة جنيهات ونصف

مؤلف هذا الكتاب أكاديمي أمريكي، يهتم -بحكم تخصصه في الانثروبولوجيا- بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر في تقدم العلوم.. وفي هذا الكتاب الذي يصدر في جزئين، يؤرخ لنشأة العلم الحديث، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ويتوقف أمام سؤال يهنا نحن العرب والشرقيين، الآن، كما كان يهنا في الماضي.. وهو: لماذا لم ينشأ العلم الحديث الذي تقوم عليه الحضارة المعاصرة في الصين أو في البلاد الإسلامية، مع أن الحضارة الصينية والإسلامية، كانتا في العصر الوسيط، أكثر تقدما من الناحية العلمية من الغرب الذي ازدهر فيه العلم؟

وفي الإجابة على هذا السؤال يقارن المؤلف بين الفلسفات المتباينة عن الإنسان والطبيعة في الغرب، وكل من الحضارتين الإسلامية والصينية، بحثا عن العوائق الأساسية التي حالت دون ظهور العلم الحديث فيهما.

□ الكتاب: القلم والاسلاك

الشائكة

□ المؤلف: كمال النجمي

□ الناشر: كتاب الهلال ٥٥٥ /

مارس ١٩٩٧ / القاهرة

□ ٢٦٠ صفحة / قطع صغير /

٤٠٠ قرش

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات كتبها الشاعر المخضرم كمال النجمي، عن طائفة من الشخصيات الأدبية والفنية والسياسية ممن عرفها أو قرأ لها، أو زاملها خلال عمله الصحفي أو رحلته الشعرية، معظمهم ممن لم يأخذوا حظاً كافياً من الكتابة عنهم، فيضيف ملامح جديدة تساعد على فهمهم، وعلى تقييم دورهم في التاريخ الأدبي والفني.

ومن هذه الشخصيات أمير بقطر وأحمد أمين وزكي مبارك وجليله رضا وفكري أباطة وصالح جودت وكامل الشناوي ومصطفى صادق الرافعي ونبوية موسى ومكرم عبيد.. الخ ومع أن مدخله للكتابة عن بعض هذه الشخصيات قد يكون كتاباً ألفوه، أو جائزة حصلوا عليها، أو حياة ودعواها، فقد حرص دائماً على أن يبلور رأيه فيما أدوره في عبارات واضحة، تعكس أفكاراً عميقة، وحكما منصفاً.

□ الكتاب: ايقاع ومونتاج الفيلم في

مصر

□ المؤلف: عادل منير / تقديم: د.

مذكور ثابت

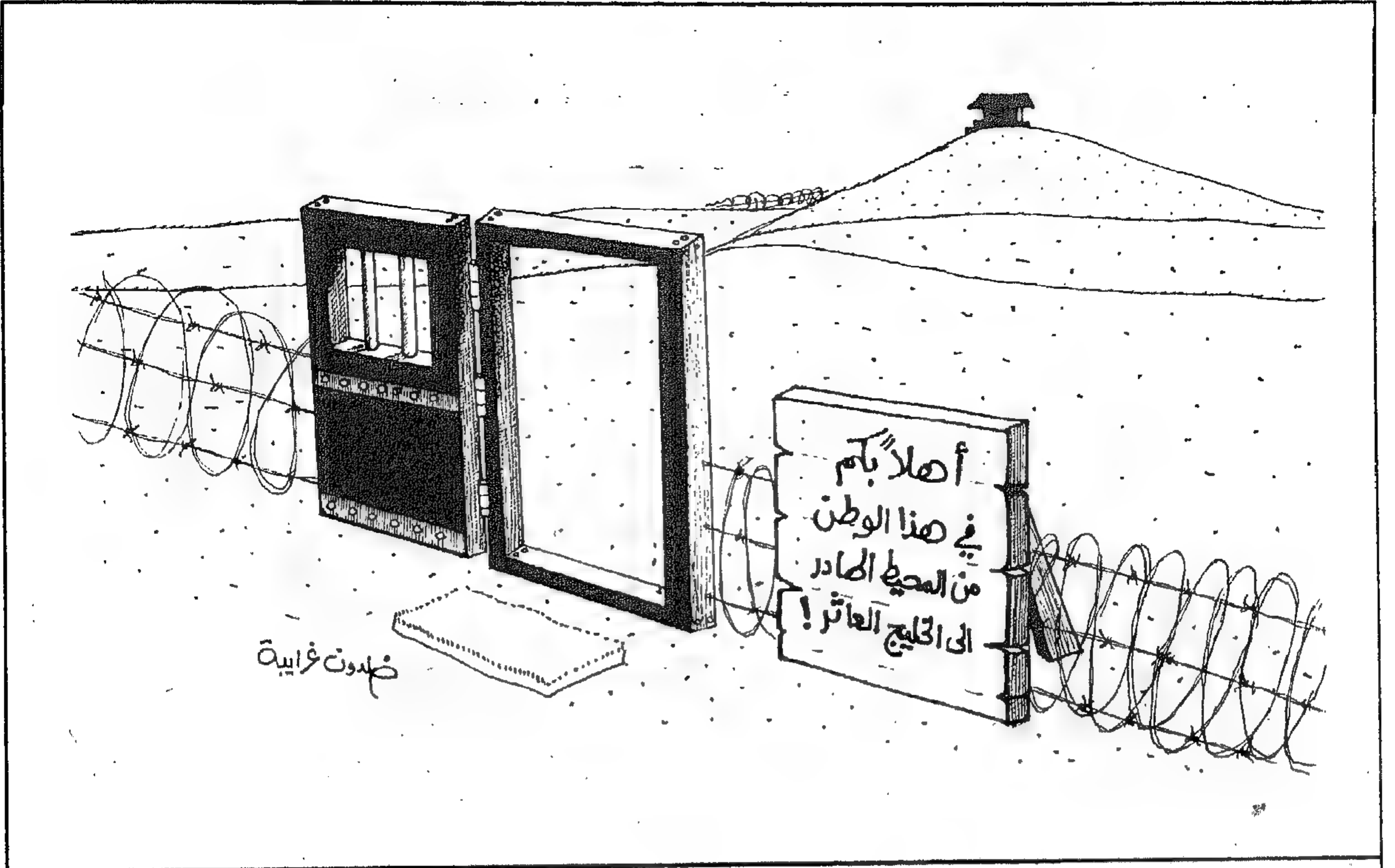
□ الناشر: ملفات السينما ٣ / المركز

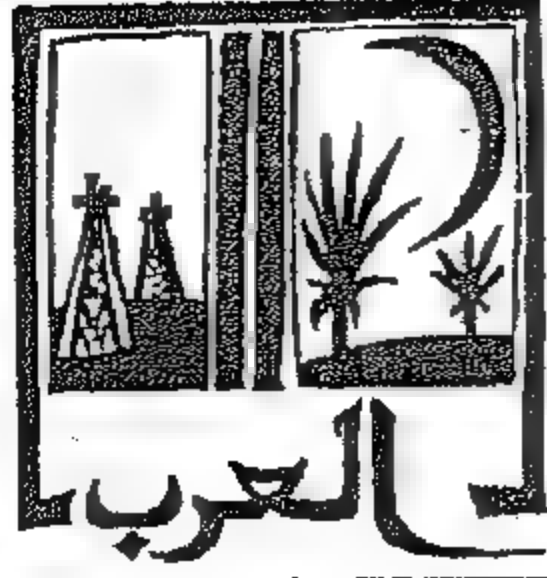
القومي للسينما / القاهرة ١٩٩٧

□ ٢٩٠ صفحة / قطع كبير.

يعالج هذا الكتاب أحد أهم الفنون التي تتعلق بالسينما، وهو فن المونتاج، وكاتبه هو أحد ألمع المعاصرين من فنان هذا الفن.. وقد بدأ نشاطه بفيلم تسجيلي قصير، هو «ثورة المكن» اخرجته عام ١٩٦٧ الدكتور مذكور ثابت، الذي قدم للكتاب برصد لهذه التجربة، التي كانت من البواكير الأولى لنشاط أول دفعه من خريجي المعهد العالي للسينما..

ويستعرض الفصل الأول نشأة وتطور ومدارس فن المونتاج في السينما العالمية، كجزء من التطور العام لهذا الفن، وهو ما يفعله الفصل الثاني بالنسبة للسينما المصرية، أما الفصل الثالث، فيخصصه المؤلف لتحليل خمسة أفلام من كلاسيكات السينما المصرية، هي الأرض وباب الحديد ليوسف شاهين، والفتوة لصالح أبو سيف والحرام لهنري بركات، والمومياء لشادي عبد السلام، من وجهة نظر الايقاع السينمائي، الذي يشمل، ضمن ما يشمل، السيناريو والخراج والمونتاج.





الاستيطان في القدس ستة أضعاف مشروع أبو غنيم

حكومة نتنياهو تخطط لمشاريع
استيطان رهيبة في الأراضي
الفلسطينية، ازاءها يبدو مشروع أبو
غنيم بسيطاً.

المخطط للقدس وحدها اضافة ٣٤ ألف وحدة سكن

أى ستة اضعاف عدد الوحدات المقرر إقامتها في حي جبل ابو غنيم.

في الوقت الذي يشغل فيه العالم ، ويحق ، في مشروع الاستيطان الاسرائيلي التهودي في حي جبل ابو غنيم في القدس الشرقية المحتلة ، تقوم الحكومة الاسرائيلية ودوائرها ومؤسساتها باعداد وتنفيذ مخططات استيطانية رهيبة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة والمشاريع الحقيقية المخططة لمدينة القدس العربية والرامية إلى تهويدها وطمس معالمها العربية، تعادل ستة أضعاف المشاريع المقامة في جبل أبو غنيم. وبهذا ، تكمل مشاريع الاستيطان التي بدأتها الحكومات الاسرائيلية السابقة منذ العام ١٩٦٧ ، وتنتشر على جميع أنحاء القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى الهدف العنصري

رسالة حيفا

نظير مجلى

للاستيطان، القاضى بتهويد الأرض وسكانها على حساب الوجود والتطور الفلسطيني، ترمى هذه السياسة الاستيطانية إلى تمزيق الأراضي الفلسطينية بحيث لا يبقى لها امتداد جغرافى ودمغرافى، وذلك حتى لا تكون فيها امكانية واقعية للاستقلال الوطنى لفلسطين حتى لو اتفق مستقبلا على دولة فلسطين مستقلة ومنزوعة السلاح. فالاستيطان اليهودى

سيتيح ، فى حالة نجاح كل هذه المشاريع، السيطرة العسكرية على هذه الدولة والتحكم بحياتها اليومية واقتصادها والتنقلات فى داخلها وتجاريتها وكل تحرك فيها. وبالنسبة للقدس، تستهدف مشاريع الاستيطان منع أى اتصال لها مع الأراضي الفلسطينية الأخرى ومنع السلطة الوطنية من أية علاقة بهاء وبالتالي الانفراد بها وخنق التطور العربى فيها وتقليص عدد سكانها العرب بمختلف أساليب التضييق والتطقيش.

وفيما يلى رد إحصائى لمخططات نهب الأرض والاستيطان الجارى تنفيذها على قدم وساق:

** الأرض

منذ الأيام الأولى للاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية فى العام ١٩٦٧ ، أخرجت الحكومة ودوائرها الرسمية من الدرج

منذ احتلال ١٩٦٧ ، استولت سلطات

الاحتلال الاسرائيلي على ٣ ملايين دونم

من اراضي القدس والضفة الغربية

وقطاع غزة ، أي أكثر من نصف

الأراضي.

حزيران-١٩٩٦) ، وضع أمام ناظره العمل على تكثيف وتوسيع الاستيطان بشكل حثيث وقد اتخذت حكومته ٢٣ قرارا لدعم أو توسيع الاستيطان في الضفة الغربية والقطاع والجولان السوري المحتل. هذه القرارات اتخذت بالاجماع. وتولى المصادقة عليها وزير الامن، اسحق مرخادي ، بوصفه المسئول أيضا عن ملف الاستيطان.

وفي ميزانية الحكومة لسنة ١٩٩٧ ، رصد مبلغ مليار شيكل (٣٣٠ مليون دولار) لتوسيع الاستيطان وزيادة عدد المستوطنين . وهذا عدا عن الميزانيات التي يتبرع بها يهود متمولون من الخارج لشراء البيوت الفلسطينية في القدس وفي الخليل. والحكومة الحالية ماضية في سياسة الاستيطان بشكل خبيث ومثابر. ومع أنها «ملتزمة بعدم اقامة مستوطنات جديدة» إلا أنها تقوم ببناء احياء جديدة في المستوطنات القائمة، كل منها يكفى لىسمى قرية. وتقوم بتوصيل الأحياء ببعضها من خلال السيطرة على الوف الدوغات من الأراضي الممتدة فيما بينها. وتتحول المستوطنة إلى مدينة.

**** القدس**

في القدس أيضا هناك مخطط استيطاني واسع أعلنه رئيس البلدية الليكودي ، اهود اولمرت ، ويشتمل على بناء ٣٥ ألف وحدة سكن، أي حوالي ستة أضعاف الاستيطان المقرر في منطقة جبل أبو غنيم المشهورة (٦٥٠٠ وحدة سكن ، ستقام على ٣ مراحل ، الأولى منها ٢٠١٥ وحدة سكن بدء العمل بها).

وكانت اسرائيل قد سيطرت على

١٤٠ ألف مستوطن وفي غزة ١٩ مستوطنة يعيش فيها ٥ آلاف نسمة).

وكما أشرنا آنفا، فإن كل حكومات إسرائيل ساهمت في هذا الاستيطان:

- خلال حكم ليفي اشكول ، الذي احتل الأراضي عام ١٩٦٧ وحكومة غولدا مائير التي تبعته (وكلاهما من حزب العمل)، اقيمت ١١ مستوطنة . وتركزت بالاساس في غور الاردن وفي المنطقة الممتدة ما بين بيت لحم والخليل (تسمى غوش عيبضون) وقطاع غزة.

حكومة اسحق رابين الأولى (٧٤-١٩٧٧) : ٩ مستوطنات معظمها في ضواحي القدس وكذلك في غور الاردن.

-حكومة الليكود الأولى بزعامة مناحم بيغن ، وخلال مفاوضات كامب ديفيد (٧٧-١٩٨١) : ٢٥ مستوطنة ، وقد أقيمت في عمق الضفة الغربية ، قرب نابلس ورام الله والخليل وكذلك في قطاع غزة.

-حكومة بيغن ، وبعدها حكومة اسحق شامير المشتركة مع حزب العمل حتى سنة ١٩٨٦ : ٤٣ مستوطنة أيضا في منطقتي نابلس ورام الله.

-حكومة شامير الاخيرة (حتى ١٩٩٢) : ٢٧ مستوطنة جديدة تركزت معظمها في منطقتي الخليل ونابلس.

-حكومة رابين -بيغن (حتى ١٩٩٦) : لم تبني مستوطنات جديدة، لكنها قامت بتوسيع المستوطنات القائمة عموما وزادت عدد المستوطنين في الضفة والقطاع بنسبة ٤٥٪.

**** حكومة نتنياهو**

منذ أن تسلم نتنياهو الحكم (يونيو /

عدة مشاريع قديمة وأعدت مشاريع جديدة لنهب الأراضي الفلسطينية وخلال الثلاثين سنة الماضية (حتى مطلع العام الجاري ١٩٩٧). تمكنت من وضع يدها على حوالي ٣ ملايين دونم أرض (من مجموع ٨٥ مليون دونم) من أراضي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة منها : مليون وربع المليون دونم مسجلة على اسم الدولة. ٤٥٠ ألف دونم من أراضي الفلسطينيين الذين هربوا أو تم تشريدتهم عن أراضيهم واعتبرتهم اسرائيل غائبين (بعضهم بقوا في الوطن. لكن اسرائيل لم تعترف بوجودهم في قراهم ومدنهم الاصلية) ، مليون و٢١٢ ألف دونم أغلقت بأمر عسكري واعتبرت محميات طبيعية و ١٥٠ ألف دونم صودرت من أصحابها ذوي الملكية الخاصة.

هذه الأرقام لم تتغير بشكل جوهري مع بدء تطبيق اتفاقات أوسلو، والانسحاب الأول (سنة ١٩٩٥) . فحتى مع الانسحاب الثاني، المفروض أن يكون قد تم في مطلع مارس / آذار ١٩٩٧ ، لكن الحكومة الاسرائيلية لم تنفذه. تظل اسرائيل مسيطرة على ٧١٪ من مساحة الأراضي في الضفة الغربية و ١٧٪ من أراضي قطاع غزة و ١٠٠٪ من أراضي القدس.

ولم تتوقف هذه المصادرات ، حتى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. بل أن حكومتى رابين وبيغن صادرتا ٢٣ ألف دونم، من أجل شق الطرق الالتفافية من حول البلدان الفلسطينية المحررة ، لخدمة المستوطنين اليهود ولجعلهم يتجولون بحرية من دون الحاجة للمرور بتلك البلدان الفلسطينية . ويشار إلى أن طول تلك الشوارع مجتمعة يبلغ ١٨٠ كيلو مترا ، وعرضها بالمتوسط ٥ مترا. وعلى سبيل المثال فإن الشارع الالتفافي من حول اريحا وحدها يبلغ طوله ١٧ كيلو مترا ومن حول نابلس ١٥ كيلو مترا ومن حول جاذين وقراها ٢٥ كيلو مترا وهكذا.

وبلغ مجموع المصادرات بعد أوسلو ١٠٢ ألف دونم من الأرض .

**** الاستيطان**

خلال السنوات الثلاثين الماضية أقامت حكومات إسرائيل ١٧٤ مستوطنة في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيش فيها حاليا ١٤٥ ألف مستوطن يهودي (الضفة ١٥٥ مستوطنة يعيش فيها

العمل بها بعد حوالى السنتين سيشمل ٢٠١٥ وحدة سكن.

-رأس العامود: رأس العامود هو حى عربى مزدحم لكن فيه قطعة أرض امتلكها المليونير اليهودى ، من المتدينين الاصوليين المتطرفين، أرقين موسكوفيتش ، وقرر إقامة حى يهودى . هذا الحى جاء ليقطع التواصل الجغرافى العربى، ما بين القدس العربية الشرقية وبين قرية العيزرية من جهة وبين بيت لحم من الجهة الأخرى.

وقد اكتشف المواطنون العرب ان هناك خداعا فى عقود الشراء اذ ان الارض ليست كلها لليهود. وهناك قضية تعالج اليوم فى المحكمة . ولا أحد يعرف نتيجة البحث أى أن البناء فيه ممنوع ولهذا توقف العمل حاليا، ويقضى المخطط بإقامة ٤٤٥ وحدة سكن.

مخطط سلوان: والأرض هنا بمساحة ٣٠٠ دونم تقع بمحاذاة السور الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك . والمخطط إقامته ٢٠٠ وحدة سكن عليها، بأسلوب بناء قديم. هذا المخطط وضعه اسرائيل شارون، حين كان وزيرا للاسكان فى حكومة شامير ، قبل خمس سنوات. والهدف منه إحياء الوجود اليهودى القديم فى هذه المنطقة.

البوابة الشرقية هنا يجرى الحديث عن إقامة ٢٠٠٠ وحدة سكن، قطعة أرض مساحتها ٢٢٠٠ دونم. والهدف من هذا المخطط إيجاد تواصل استيطانى يهودى ما بين حى بسجات زئيف وحى التلة الغربية ، وكلاهما حيان يهوديان.

ثالثا: مشروع القدس الكبرى، وهو الذى يجعل القدس (العاصمة المرحلة) لدولة اسرائيل الواقعة تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة « كما يقولون) تسيطر على ١٥٪ من أراضي الضفة الغربية . والمخطط الحالى لهذا المشروع يقضى بربط القدس الشرقية من اسوار البلدة القديمة شرقا حتى مستوطنة معالية أدوميم وامتدادا إلى قرى أريحا. ومساحة الأرض التى سيلتزمها هذا المشروع تقدر بعشرين ألف دونم. ويتم بموجبه توسيع مستوطنة معالية أدوميم هذه من ٢٣ ألف نسمة حاليا إلى ٣٥ ألفا ، بحوالى ٥٠٠٠ وحدة سكن.



المظاهرات الفلسطينية فى مواجهة جبل أبو غنيم

خلال الاشهر

التسعة.. حكومة

تقنيا هو أصدرت ٢٣

قراراً استيطانيا

لقطع هذا التواصل.

وقد كشف النقاب عن وجود شركة يهودية اشترت ٨٠٠ دونم من أراضي الجبل العربية واتفقت مع أصحاب هذه الأراضي والجيران العرب، على أن يتحول الحى إلى مدينة سلام تبني فيه البيوت والمتاجر للعرب ولليهود معا. وأعدت الشركة كل الخرائط اللازمة منذ ٧ سنوات . لكن الحكومات السابقة والحالية كانت تخلق الاسباب لرفض الخرائط والمطالبة بتعديلها. وقامت الشركة بتعديلها ست مرات. ثم جندت رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروع لكن الحكومة اعطت رفضها القاطع للمشروع ثم صادرت أراضي هذه الشركة اراضى العرب المجاورة بمساحة ٤٠٠ دونم.

هذا المشروع يقوم على ١٩٦٠ دونم أرض. ويشمل ٥٦٠٠ وحدة سكن لليهود اضافة إلى ١٢٠٠ غرفة فندق. والمرحلة الأولى من المشروع التى بدء بها قبل أسبوعين والتى سينتهى

أراضى القدس العربية وأراضى تابعة لـ ٢٨ قرية محيطة بها بمساحة ٩٥ ألف دونم . وقد بلغت مساحة الأراضي التى اقيمت عليها مستوطنات أو إحياء استيطانية فى القدس العربية ٢٣ ألف دونم، وهذا عدا عن ١٥ مستوطنة مقامة حول القدس .

وزارة الاسكان من جهتها اعترفت بمخطط لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنية فى القدس الشرقية.

والمخطط للقدس يقسم إلى ثلاثة أقسام: أولا : توسيع الاستيطان القائم . فمن جهة يتواصل العمل على شراء بيوت عربية بمبالغ طائلة، ومن جهة ثانية ، يجرى توسيع المستوطنات أو الاحياء الاستيطانية القائمة. فعلى سبيل المثال يخططون لتوسيع حى جبعات زئيف بحوالى ١٣٠٠ وحدة سكن وجبعات هجماتوس ٣٦٠٠ ورمات شلومو ٢١٦٥ وحى راموت ٦٤ وحدة وحى هار أذار ٧٥٠ وحدة إلخ.

ثانيا : إقامة احياء جديدة وهنا مشكلة المشاكل، إذ أن الحديث يجرى عن عدة احياء، فى مناطق حساسة تثير استقزاز المواطنين الفلسطينيين. وهذه أبرز الاحياء.

جبل أبو غنيم: وقد بدأ العمل فيه يوم ١٨ مارس ؟ أذار الماضى، وسط جو متوتر هذا الجبل يشكل البوابة الجنوبية للقدس. ويربط بينها وبين بيت ساحور وبيت لحم، أى أنه يخلق تواسلا طبيعيا بين القدس العربية وهذه المنطقة من الضفة. وقد قررت الحكومة إقامة الحى اليهودى فيه

رسالة القدس



الفلسطينيون يرفعون العلم الفلسطيني

الاتصال المقطوعة. فالقرارات الاسرائيلية الاخيرة حول الاستيطان في جبل أبو غنيم، وإعادة الانتشار الاولى، قد انطوت على تعديل جوهري في منهج التعامل مع السلطة الفلسطينية، فهي تؤثر على مستقبل العملية التفاوضية وبالتحديد على مفاوضات الحل النهائي، وتضع حدا فاصلا بين العملية التفاوضية ومرجعيتها، ممثلة بقرارات الشرعية الدولية، وتستبدل المرجعية المتفق عليها، بمرجعية اسرائيلية وبأجراءات وقرارات من جانب واحد، ترسم معالم الحل النهائي على الأرض، وبالقوة العسكرية والجرافات بدل المفاوضات.

وإذا ما أخذنا قضية جبل أبو غنيم، فخطورة الاستيطان هناك لا تقاس بمساحة هذا الجبل وهي حوالي ١٨٥٠ دونم، وإنما بالاهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، وخاصة بالنسبة لمستقبل القدس الشرقية، التي باتت محاصرة بالمستوطنات من مختلف الجهات. وهذا الجبل الذي يقع في جنوب شرق القدس، يشكل منفذا يصل ضواحي المدينة الجنوبية، مع مدينتي بيت لحم وبيت ساحور، وبدونه تغلق جميع أبواب الحصار الاستيطاني حول المدينة المقدسة. بالإضافة إلى أن بناء مستوطنة على هذا الجبل، من شأنه أن يحكم الحصار الاستيطاني أيضا حول مدينة بيت لحم، وأن يشكل حلقة أساسية يمكن أن ترتبط مع سلسلة أخرى من المستوطنات القائمة. وتخلق واقعا ديموغرافيا جديدا يؤثر على التناسب

فرض سياسة الامر الواقع الاسرائيلية على القدس، وقرار الحكومة الاسرائيلية بالاستيطان في جبل أبو غنيم، وإعادة الانتشار الاولى.. المحدودة جدا وغير المقبولة، للجيش الاسرائيلي في الضفة، شكلت جميعها عناصر الفئيل الذي ادى للازمة الراهنة في العملية التفاوضية...

وليس صحيحا أن أسباب هذه الازمة، تكمن في ارتفاع سقف التوقعات الفلسطينية، كما يردد المسئولون الاسرائيليون، فمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، خلال السنوات الأخيرة تشهد على عكس ذلك تماما، فقد هبطت هذه التوقعات حتى سقف اتفاقيات أوسلو.. بعد أن كانت تمتد من البحر حتى النهر، وجرى القبول بحل على مرحلتين وفي حدود الضفة والقطاع، حل يبدأ بتسوية جزئية داخل المدن، ومن ثم يتطور عن طريق المفاوضات إلى تسوية شاملة.

هذا هو السقف الذي قبل به الجانب الفلسطيني.. وهذه هي التوقعات التي يسعى إلى تحقيقها.. ولكن يظهر الآن أن حكومة الميكود، تعتبر اتفاقيات أوسلو المرحلة سقفا عاليا جدا، وتحاول من خلال اجراءاتها السياسية والعسكرية والاستيطانية، الهبوط به إلى أدنى حد ممكن وإلى مستوى أقل بكثير مما تمنحه الاتفاقات المعقودة. إن هذا المنهج من شأنه أن يزيد من تفاقم الازمة مع مرور الوقت، حتى وإن وضعت بعض الحلول المهدئة، ونجحت الوساطات المبدولة بتخفيف حدة التوتر، وإعادة الأمور إلى مجراها التفاوضي، وتحديد قنوات

القدس

وإعادة الانتشار..

وجبل أبو غنيم

حناء عميرة

المستوطنين، ووافق بناء على طلبهم على ادخال ٤٠ تعديلا على خارطة اعادة الانتشار المقترحة، بما في ذلك شق طرق التسفافية جديدة ، ستؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية.. وذلك قبل أن يطلع الجانب الفلسطيني عليها.

لقد انطوت هذه الخطوة الاسرائيلية باعادة الانتشار من ٢٪ فقط في الضفة ، على اشارة واضحة وجليّة مفادها ان الانسحاب الكامل من الضفة، ليس مطروحا على جدول اعمالها، وعندما احتج الجانب الفلسطيني على ذلك، اتهمته بأنه صاحب خيال واسع وتوقعات عالية!

وما زاد الأمر خطورة، هو أن هذا القرار الاسرائيلي، قد ترافق مع تسريب متعمد عن «خارطة أمنية» وضعها الجيش الاسرائيلي، وتقضي بضرورة احتفاظ اسرائيل بحوالي ٤٨٪ من مساحة الضفة، مع نهاية مفاوضات الحل النهائي- وذلك لاسباب أمنية، وأخرى تتعلق باستمرار السيطرة على مصادر المياه.

لهذا فان الازمة الناشئة الان، ليست مسألة عابرة وإنما تتعلق بجوهر العملية التفاوضية وهدفها، تتعلق بمستقبل مدينة القدس، وبمسألة الانسحاب الشامل ورسم الحدود ونيل السيادة، كما تتعلق أيضا بمنهج الحكومة الاسرائيلية باستبدال المفاوضات، بقرارات تتخذها من جانب واحد وحسب ما يلقى مصالحها التوسعية وليس مصلحة تحقيق السلام.

ومن هنا فان إيجاد حلول لهذه الازمة، لن يكون بتقديم بعض التنازلات الشكلية حول موضوعات مثل المطار والميناء أو التراجع عن اغلاق بعض المؤسسات، وإنما في التخلي عن سياستها التوسعية، وعن منهج القرض والاملاء، وهذا ما يجب ان تتجه إليه وتعالجه الوساطات المبدولة، وإلا فان عوامل الصراع ستبقى قائمة وعناصر المواجهة قد تنفجر بأي لحظة... حتى ولو أسفرت الوساطات عن تأجيلها إلى حين، لأنه ليس عن طريق العروض الصغيرة والخطوات الشكلية يمكن نزع فتيل الازمة وحل الصراع.



الان الجثود الاسرائيليون انتشروا في المنطقة بحسباً لوقوع المواجهات مع المعتصمين

غزه .. فهو ادعاء لا يمت للحقيقة بصلة. لأن الدعاية شيء والحقيقة شيء آخر. فمساحة اعادة الانتشار المزعومة ليست ٩٪ كما أعلن وإنما ٢٪ فقط، تقرر نقلها من المنطقة ج، التي لا تزال تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة، وتشكل حوالي ٦٨٪ من مساحة الضفة، إلى المنطقتين «أ» و «ب»، أما باقى الـ ٧٪ فقد تم نقلها من المنطقة «ب» - أي منطقة الريف الفلسطيني - إلى المنطقة «أ» وبالنسبة فان المنطقة «ب» تخضع اداريا للجانب الفلسطيني وكان الجيش الاسرائيلي قد خرج منها منذ مطلع العام الماضي.

ولم يكتف الجانب الاسرائيلي بمحاولته فرض هذا القرار على السلطة الفلسطينية ورفض التفاوض معها حول ذلك، لكنه قام بالمقابل باجراء اتصالات ومفاوضات مع

السكانى في مدينة القدس نفسها حيث أن الهدف هو إسكان أكثر من ٣٠ ألف يهودى في تلك المنطقة، مع الاخذ بعين الاعتبار ان عدد المواطنين العرب في القدس الشرقية، يبلغ الآن ١٦٥ ألفاً، بينما يصل عدد اليهود إلى ١٦١ ألفاً.

فالاخطار إذن على مستقبل مدينة القدس، والتي هي وفق الاتفاقات المعقودة موضوعاً مؤجلاً من المقرر ان يبدأ التفاوض في الوقت الحالي، لكن جرافات الحكومة الاسرائيلية ابتدأت تستبق بدء هذه المفاوضات.

أما بالنسبة للقرار الثانى الذى تحاول حكومة انتباهو فرضه على الجانب الفلسطيني، أى قرار إعادة الانتشار، والذي غلّفته بادعاء غير صحيح وكأنه يشمل ٩٪ من مساحة الضفة الغربية، وهى مساحة على حد ادعاء هذه الحكومة تفوق مساحة قطاع

على هامش تبادل الرسائل وأحداث أخرى:

الابتزاز

التفاوضي!



عرفات

قبيل حادث إطلاق النار في الباقورة على الحدود الأردنية- الإسرائيلية، وزيارة التعزية التي قام بها الملك حسين إلى إسرائيل، نشرت وسائل الإعلام، نص رسالة الملك إلى رئيس وزراء إسرائيل، نتنياهو، تنبهاً له، التي أعرب فيها عن خيبة أمله الشديدة إزاء إجراءات الحكومة الإسرائيلية، التي لا تشجع على استمرار عملية السلام. وقد لفت الانتباه في هذه الرسالة أن الملك حسين رفض دفاع نتنياهو، بأنه يتصرف تحت وطأة الضغط والاكراه، أي تحت ضغط المعارضة الداخلية في حزبه وداخل الائتلاف اليميني الحاكم، والتي شكلت مؤخراً ما يسمى «بالقوة ١٧» لأنها تتألف من ١٧ عضو كنيسة من أحزاب اليمين بما فيها الليكود.

وبما جاء في رسالة الملك حسين حول هذا الموضوع، وبصراحة فائتني لا أستطيع أن أقبل أعذارك المشكورة وبأنك مضطر للتصرف كما تصرفت تحت ضغط واکراه كبيرين... أي تحت ضغط المستوطنين والقوة ١٧ وأحزاب اليمين! والاشارة هنا واضحة إلى قرار نتنياهو، بإقامة مستوطنة جبل أبو غنيم في جنوب القدس.

وكما أفادت التقارير الصحفية، فإن نتنياهو قد استخدم نفس هذه العبارات، في اجتماعه مع الرئيس الأمريكي كلينتون، وفي اتصالاته مع عدد من الرؤساء العرب وطالبهم بالآخذ بعين الاعتبار الضغوط الداخلية الكبيرة التي يتعرض لها، وتقديم تنازلات معينة، مثل الموافقة الآن على

إقامة مستوطنة جبل أبو غنيم، والقبول بإعادة الانتشار الشكلي للجيش الإسرائيلي في الضفة، من أجل مساعدته على مواجهة هذه المعارضة!!

واستخدام هذا السيناريو يعني أن الجانب الفلسطيني لا يفاوض نتنياهو فقط، وإنما يفاوض أيضاً جميع وزرائه فرداً فرداً وجميع أحزاب اليمين في إسرائيل حزباً حزباً، والمستوطنين وجبهة أرض إسرائيل ويترتب عليه أن يسهل مهمة نتنياهو بالتجاوب مع مطالبهم جميعاً، بالنسبة لجبل أبو غنيم الآن.. ولا ندري إلى أين ستصل مطالبهم واشترائاتهم في الأيام القادمة خاصة وأن الشهية تأتي مع الأكل..

وموضوع الاستيطان في جبل أبو غنيم المثال الوحيد على أسلوب المناورة والابتزاز الذي يتبعه رئيس الوزراء الإسرائيلي، فقرار الحكومة الإسرائيلية بإعادة الانتشار الأولى في الضفة الغربية، وعلى الرغم من شكلته ومحدوديته، فقد أدخل عليه وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق مردخاي ٤٠ تعديلاً بعد اجتماعه مع المستوطنين وبناء على ضغوطهم ويرر ذلك بقوله أنها تعديلات شكلية.

ويبرز نفس هذا الأسلوب أيضاً قبل فترة وجيزة في إطار القضية المسماة فضيحة بار أون في إسرائيل، وقرار تعيينه مستشاراً

مالياً للحكومة الإسرائيلية تحت ضغوط زعيم حركة شاس الدينية الراب أرييه درعي الذي هدد بالتصويت ضد اتفاق الخليل، في حالة عدم الاستجابة لطلبه. وفي هذا السياق أيضاً استخدم نتنياهو موقف حزب شاس الديني في الابتزاز التفاوضي للجانب الفلسطيني حول الخليل! وقد اعترف الراب أرييه درعي بعد ذلك، في تصريحات للتلفزيون الإسرائيلي، بأن رئيس الوزراء نتنياهو طلب منه الاستمرار في إعلان موقف الرفض لاتفاق الخليل، لأن ذلك سيحسن مركز نتنياهو في لقائه مع الرئيس عرفات، أي سيساعده على المطالبة بتنازلات إضافية من الجانب الفلسطيني، لتعزيز موقفه أمام معارضة بعض أقطاب حزبه والأحزاب اليمينية والدينية الأخرى، التي أعلنت في ذلك الوقت، معارضتها لصيغة الاتفاق المذكور.

طبعاً، فقد كانت هناك أسباب أخرى لغضب درعي على اتفاق الخليل، لكن هذا يجب ألا يغطي على المناورة السياسية التي اتبعها نتنياهو لابتزاز الطرف الآخر. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا الجانب من الفضيحة، لم تهتم به وسائل الإعلام الإسرائيلية، لأن الخطر الأكبر هو احتمال سقوط الحكومة «بتهمة انتهاك الأمانة»!!

وقبل حكومة الليكود، استخدم شمعون بيريز مثل هذا التكتيك، لتأجيل تنفيذ اتفاق إعادة الانتشار في الخليل، إلى ما بعد الانتخابات العامة في إسرائيل، ويدعوى أن ذلك سيعزز موقعه الانتخابي أمام معارضة الليكود، وسيتمكن من الفوز في هذه الانتخابات.. لكن النتيجة كما هو معروف كانت عكس ذلك تماماً، فقد سقطت حكومة بيريز، ولم ينفذ هذا الاتفاق إلا قبل مدة وجيزة.

وهكذا كان أيضاً قبيل التوقيع على اتفاق طابا لإعادة الانتشار من ٦ مدن فلسطينية، عندما استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت اسحق رابين نفس الأسلوب السابق، أي التلويح بمواقف المعارضة وعدم قدرته على مواجهتها في حالة إصرار الجانب الفلسطيني على جميع مطالبه. وقد لعبت حركة شاس في ذلك الوقت أيضاً دوراً هاماً في تقرير هذه المناورة.

لتتواصل حملة الضغط والتنديد

حتى تتراجع حكومة نتنياهو

ناقش المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، التطورات الأخيرة الحاصلة على الساحة الفلسطينية، والنتائج الخطيرة والمدمرة للإجراءات الاستيطانية الاسرائيلية في القدس، وباقي مناطق الضفة الغربية، على مستقبل المفاوضات، وأصدر البلاغ التالي:

«تتحمل حكومة بنيامين نتنياهو مسئولية كاملة، عن الازمة الراهنة، ان كان ذلك من خلال قرارها بالاستيطان في جبل ابر غنيم، أو في مواصلة سياستها بتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات والمصادر في باقي المناطق الفلسطينية.

وجاء القرار الأخير لهذه الحكومة، في اطار ما يسمى باعادة الانتشار الاولى من الضفة، ليؤكد مجددا المضمون العدواني التوسعي لسياستها، وليعبر عن منهجها الرامي، إلى فرض التعديل على الاتفاقات، بقرارات من جانب واحد، بعد أن فشلت في تقرير هذا المنهج عن طريق قبول الطرف الفلسطيني به.

لهذا فان الازمة الراهنة لا تعبر عن ارتفاع سقف التوقعات والامال الفلسطينية، كما ادعى وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي قبل أيام، وانما تعبر عن الهوة العميقة، بين برنامج حكومة نتنياهو واجراءاتها المعادية للسلام، وبين متطلبات واستحقاقات السلام العادل، بين برنامج هذه الحكومة التوسعي الاستيطاني، وبين اسس ومرجعية العملية التفاوضية نفسها، أي تنفيذ قرارى مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨ والانسحاب الكامل من اراضي المحتلة.

وبالرغم من ان سياسة الحكومة الاسرائيلية، قد أوصلت العملية التفاوضية إلى طريق مسدود، ونقلتها إلى دائرة الاملاء وتوجيه الاوامر والتعليمات، إلا أنه يجب عدم تحرير هذه الحكومة من تنفيذ التزاماتها، وانما يجب الزامها بتطبيق الاتفاقات المعقودة. وهذا لن يتأتى بالاستمرار بالمنهج التفاوضى السابق، أو من خلال ما يسمى «بأسلوب التراكم» الذى ادى من الناحية العملية، إلى تراكم الجواجز بين العملية الجارية، وهدفها المتمثل بالتخلص من الاحتلال الاسرائيلي، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى، ويترتب على ذلك ان نواصل مطالبة الحكومة الاسرائيلية بتنفيذ التزاماتها، وعدم التفاوض على هذه الالتزامات، والانطلاق لمفاوضات الوضع النهائى، التى حان وقتها بخطة تفاوضية تقوم على تنفيذ القرار ٢٤٢، ان التوجه لمفاوضات الحل النهائى وفق هذا الاساس، من شأنه اعادة التعاون والتنسيق بين مختلف المسارات التفاوضية العربية مع اسرائيل. هذا سيعيد التوازن إلى التضامن العربى وبشكل عاملا هاما فى ايصالنا إلى النتائج المطلوبة.

نحن نرى ان رفض السلطة الوطنية الفلسطينية، التعامل مع القرار الاسرائيلي الاخير، باعادة الانتشار من جانب واحد، واعتباره مناقضا لجوهر عملية السلام، والرفض الحازم لمختلف المخططات الاستيطانية، وفي مقدمتها مخطط الاستيطان فى جبل أبو غنيم، يعتبر مدخلا للرد على التعديات الاسرائيلية، ومواجهة سياسة فرض الامر الواقع لحكومة نتنياهو.

ان تعزيز موقف السلطة الفلسطينية لمواجهة هذه التحديات الكبرى، يحتاج لكل طاقات الشعب الفلسطينى، وتعزيز الجبهة الداخلية بايصال الحوار الوطنى الشامل إلى اهدافه المرجوة، وتحسين الاداء وتكريس المنهج الديمقراطى فى التعامل مع الجماهير، ووقف التجاوزات، وايجاد الحلول المناسبة والمنصفة لمشاكل الناس المعيشية والحياتية، وتوجيه السياسات الاقتصادية كى تكون روافع للنضال من أجل تنفيذ المهمة المركزية. كما ان تفعيل دور الجماهير فى النضال الوطنى، بات يتطلب فى المرحلة الراهنة، اعادة احياء وتفعيل اللجان الوطنية والشعبية، لمساندة السلطة فى النضال ضد الاحتلال والاستيطان.

واذا كان نتنياهو وغيره من رؤساء الوزراء الاسرائيليين، قد رأوا فى مثل هذه الأساليب والمناورات ذكاء تفاوضيا !! فان بإمكان الطرف المقابل ومن حقه استخدام نفس الوسائل، لان مثل هذا المستوى من الذكاء ليس مقتصرًا على طرف واحد.. ولا يجب أن يؤدى إلى اطلاق التهديدات بالطرد والابعاد إلى تونس أو بغداد كما فعل وزير العدل الاسرائيلي هنتسي مؤخرًا.

لكن نتنياهو يرفض هنا الاعتراف بـ «مبدأ التبادلية» الذى يطالب الجانب الفلسطينى التقيد به. فهو لا يعتقد، كما صرح بعد عودته من واشنطن، بأنه سيكون للفلسطينيين ردود فعل عقوبة، على الاستيطان فى جبل أبو غنيم. كما أنه لا يرى بأن رأى العام الفلسطينى يعتبر عاملا فى المعادلة، وأن السؤال الوحيد هو عما اذا كان عرفات يسعى للعنف أولا.

وكما أن رئيس الوزراء الاسرائيلي يريد من الرئيس عرفات وغيره من القادة العرب، التعامل مع اعتباراته الداخلية، والتجاوب مع مطالب جميع القوى والاحزاب الصهيونية والدينية، التى على يمينه وأكثر تطرفا منه، فيكون عليه بالمقابل، وباسم مبدأ التبادلية الذى ينادى به ان يتعامل مع جميع القوى والاحزاب والفصائل الفلسطينية، وان يتجاوب مع مطالبها أيضا، وبدون أن يسارع هو ووزراؤه باطلاق الشكاوى والتحذيرات ازاء ما يسمونه بالآخطار الكامنة وراء الحوار الوطنى الفلسطينى الشامل، وازاء التنسيق مع الاطراف العربية والدولية، واعتبار كل هذه خطوات تصعيدية تؤثر الاجواء وقد تنسف عملية المفاوضات.

واذا كان نتنياهو لا يتجاوب الا مع لغة الضغط والاكراه، كما اعترف بنفسه، فكون على الجانب الفلسطينى ان يستخدم نفس اللغة، وان يتمسك بنفس الاسلوب، وان يجند قواه الذاتية وعوامل القوة التى يستطيع حشدتها، محلية وعربية ودولية، لاجبار هذه الحكومة على التراجع، ولا سبيل آخر غير ذلك. وحذار من السقوط مرة أخرى فى مناورات السياسة الداخلية الاسرائيلية.

مشتركة، تضع حداً لسياسة الاملاء والعجرفة الاسرائيلية، وتصوغ الالية المناسبة التي تربط موضوع العلاقات مع اسرائيل، بمدى احترامها لعملية السلام، وخاصة لوقف اجراءاتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس العربية.

كما اننا نشير أيضاً إلى أهمية الدور الاوروبي، وإلى ضرورة ايجاد الوسائل الملائمة لتطويره، ومقاومة المحاولات الاسرائيلية، لعزل هذا الدور عن امكانية التأثير في الاحداث في منطقتنا.

وعلى الصعيد الداخلي في اسرائيل، فاننا ننظر بأهمية بالغة إلى الدور الهام، الذي تقوم به قوى السلام والديمقراطية في اسرائيل، وإلى ضرورة تطوير دور هذه القوى، التي تقف بشجاعة في مواجهة السياسة الرسمية للحكومة الاسرائيلية الحالية، وهذا يتطلب منا على الصعيد الفلسطيني اتباع سياسات تسهل قيامها بهذا الدور.

١٩٩٧/٣/١٤

المكتب السياسي

لحزب الشعب الفلسطيني.

كما أن مسعى حكومة نتنياهو، لتفريغ المفاوضات من مضمونها، وعزلها عن مرجعيتها واطارها الدولي، بات يحتاج لاتخاذ خطوات عملية لاعادة الارتباط بين العملية التفاوضية، وصرعيتها أي قرارات الشرعية الدولية، والعودة إلى الاطار الدولي، الذي انطلقت منه في مدريد، ودعوة جميع الدول التي شاركت في هذا المؤتمر إلى الاجتماع مجدداً لمراجعة ما آلت إليه عملية المفاوضات والاختار التي تنهدها. ان دعوة السلطة الفلسطينية لعقد اجتماع دولي في غزة للدول الضامنة للاتفاقات، يعتبر خطوة هامة يجب أن تتبعها خطوات أخرى تترجم القرارات الدولية ومنها قرار الامم المتحدة الاخير الذي حصل على تأييد ١٣٠ دولة في العالم إلى اطارات عمل دائمة توفر الالية المناسبة للضغط على اسرائيل.

اننا في حزب الشعب الفلسطيني، اذ نثمن مواقف جميع الدول والشعوب العربية، التي تقف إلى جانبنا فاننا نضم صوتنا للدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ، للاتفاق على خطة



خلدون غايبه

استعادة سليمان خاطر

وقد شاءت الصدفة أن يأتي الحادث الذي شبهه كثيرون بالحادث الذي قام به الجندي المصري «سليمان خاطر» ضد مجموعة من السياح في سيناء في العام ١٩٨٥، في وقت كانت فيه العلاقات الاردنية الاسرائيلية في ذك لم تكن قد وصلته منذ أكتوبر ١٩٩٤، وهو الشهر الذي وقع فيه الاردن واسرائيل اتفاقية السلام بينهما.

فقبل ذلك بيوم واحد كان مجلس النواب الاردني قد عقد اجتماعاً خصصه لمناقشة خطط اسرائيل لبناء مستوطنة في جبل أبو غنيم جنوبي القدس، وخلال هذا اللقاء طالب ٢٣ نائباً أردنياً بتجميد العلاقات مع اسرائيل، وإلغاء قانون المعاهدة الاردنية الاسرائيلية بسبب ممارسات العدو الصهيوني، والتي تكشف «الطبيعة العدوانية الاستيطانية ومحاول اختراق العالم العربي، وهي ماضية في مخططاتها المرسوم، ولا تلتزم بأي شيء من حقوقنا في أرضنا ومقدساتنا» وطالب نواب آخرون بعقد قمة عربية لتطبيق مقررات قمة القاهرة الاخيرة، فيما دعا نواب غيرهم «إلى اعلان الجهاد طالما بقي هناك شبر محتل من أرض المسلمين».

وقبل ذلك كان رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي قد ألقى خطاباً نارياً في المجلس خاطب فيه اسرائيل قائلاً: «إن عليها أن تفهم أنها لن تستطيع بناء علاقات طبيعية مع الاردن، خاصة والدول العربية والاسلامية عامة في ظل استمرار استهداف القدس العربية» وأن «بقي استحالة المضي في بناء المستوطنات والسلام في الوقت نفسه».

وفي الوقت الذي كان فيه العاهل الاردني يتأهب لاستقبال وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق مورديخاي في اليوم نفسه كان أمر الرسالة التي ارسلها الملك حسين إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي قبل ذلك بأيام قد تكشف وبدأت وسائل الاعلام تتناقل أجزاء منها، لكن الملك حسين سمح له بعد تسرب أجزاء منها للصحافة بنشرها كاملة



نقل ضحايا الهجوم على الباص الاسرائيلي

حادث الباقورة يعيد فتح ملف

العلاقات الأردنية الاسرائيلية

جاء حادث إطلاق النار الذي قام به جندي أردني على حافلة اسرائيلية تقل تلميذات مدرسة في منطقة الباقورة الأردنية، لي طرح مجدداً العلاقات الاردنية الاسرائيلية التي بدأت وشهدت خلال عسرها القصير درجة من الدفء مما جعلها تؤخذ مثلاً مختلفاً عن المثال المصري. وما أعنيه هنا هو علاقة الحكومات ببعضها وليس الشعوب.

ثم جاء الحادث الذي قتلت فيه سبع تلميذات وجرحت ست أخريات في ذروة توتر أوضاع العلاقات الاردنية الاسرائيلية، من جراء السياسة الاسرائيلية التي تقادت في تحديها لمشاعر العرب والمسلمين، وفي صورة خاصة لمشاعر الاردنيين الذين كانوا قد حرصوا طوال المدة التي فصلت بين توقيع اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية، وبين حادث إطلاق النار على تقديم نموذج «لسلام دافئ» مع اسرائيل، بالرغم من «الاختلافات» التي تحدث بين شريكي السلام، بين أن وآخر وذلك بخلاف سلام مصر «البارد» مع اسرائيل.

رسالة عمان

صلاح يوسف

هل يستمر

التوتر أم

يعود السلام

«دافئاً»

كما بدأ؟

في الصحف الاردنية.

ومن أبرز ما جاء في الرسالة المذكورة ، وذكر الملك حسين صراحة أنه لا يستطيع قبول اعذار بنيامين نتنياهو المستكررة ، مؤكداً أنه لا يجد فيه شخصاً يقف بجانبه لتحقيق «مصالحة بين أبناء إبراهيم» .

وقال له: «إن الطريق الذي اتبعته يبدو أنه سوف يحطم كل آمنت به العائلة الهاشمية» . مشيراً إلى أن نتنياهو، إذا كان ينوي «استدراج اخواننا الفلسطينيين إلى مقاومة مسلحة حتمية، فما عليك سوى ارسال جرافاتك إلى المكان المقترح لاقامة المستوطنات .. وما عليك سوى أن تأمر الشباب من قواتك المسلحة القوية الذين يحيطون بالمدن الفلسطينية بارتكاب الجرائم بما ينتج عنه هجرة جديدة للمعذبين الفلسطينيين من بلادهم وتساءل عن سبب «الاذلال المستمر والمقصود لمن يسمون شركاء لها في السلام من الفلسطينيين» .

وكشف العاهل الاردني النقاب في رسالته تلك عن أنه، وخلال تدخله في مشكلة الخليل في شهر يناير الماضي قد طلب من نتنياهو السماح لطائرته بالهبوط في مطار غزة لكن رئيس الوزراء الاسرائيلي رفض طلبه، وتساءل العاهل الاردني لو هبطت بطائرتي ومارست حقى كصديق يربطه بدولتك السلام... فهل كنت ستصدر أوامرك إلى الزملاء الطيارين من سلاح الجو الاسرائيلي .. بمنع من الهبوط بالقوة» .

وأعرب عن اعتقاده « بوجود نية لتحطيم

كل ما بنيته بين بلدينا وشعبينا» .

وحين ذاع نبأ الرسالة وفحواها ، كان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو يزور موسكو، وهناك سئل عنها وعن رأيه فيها فأبدى استياءه وخيبة أمله.

وجاءت زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي موردخاي إلى الأردن في ذلك اليوم المشحون نفسه. فكان من الطبيعي أن يكون فشلها ذريعاً، و هو فشل لم تستطع أن تخفيه الاجوبة العائمة والمرتبكة لموردخاي على أسئلة الصحفيين، من قبيل تكراره لفكرة أن الملك حسين يحظى بحب وتقدير واحترام الاسرائيليين كافة، ومحاولته الايحاء بأن كل شئ على ما يرام بين اسرائيل والاردن وهو ما نقضه رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي صراحة حين أعلن بعد خروجه من لقاء موردخاي والعاهل الأردني أن «مسيرة التسوية السلمية تمر بأزمة حقيقية» وحذر من أي اجراءات تتخذها اسرائيل من جانب واحد، وأعرب عن رفض الاردن قرارات اسرائيل بالمضي في خططها الاستيطانية في جبل أبو غنيم وحمل اسرائيل النتائج التي قد تنشأ عن تنفيذها.

في هذه الأجواء جاء اطلاق النار من جانب الجندي الاردني على التلميذات الاسرائيليات في منطقة الباقورة، وهو حادث اهتز له الأردن الرسمي، الذي سارع إلى ادانة الحادث الذي وصفه «بالاجرامي» ، وتحرك كل من ولي العهد الأردني الأمير حسن، ورئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي ليكونا على مقربة من موقع الحادث ، في الوقت الذي كان فيه الملك حسين يقطع زيارته إلى اسبانيا ويعود إلى عمان شاجبا الحادث بأكثر الكلمات إدانة ، وليأمر بعد ذلك بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث برئاسة محمد رسول الكيلاني ، وهو مدير سابق للمخابرات العامة في الستينات ، وليعلن بعد ذلك بيوم نيته زيارة اسرائيل وتقديم العزاء للذوي التلميذات القتيلات.

اتهامات موردخاي

لقد جاء هذا الحادث ليقرب الموقف تماما . حيث تحول الموقف الاسرائيلي إلى موقف هجومي، والموقف الاردني إلى دفاعي، وفي المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده الأمير حسن ، ولي عهد الاردن،

واسحق موردخاي في أعقاب الحادث مباشرة وفي الموقع الذي وقع فيه الحادث ، وقف موردخاي ليقول إن العنف الكلامي يكون في العادة مقدمة للعنف الجسدي، ويرد الأمير حسن بادانة العملية «الاجرامية» ، ويدرك عبد الكريم الكباريتي مرامي وزير الدفاع الاسرائيلي ، والذي ينطوي على اتهام مبطن للاردنيين الذين أعلنتوا إختلافهم معه قبل ذلك بيوم بأنهم المحرضون غير المباشرين على قتل الفتيات فيعلن أنه ليس هناك علاقة بين الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة، وبين ما قام به الجندي الأردني ، والذي اعتبر ما قام به عملاً فردياً والطريف أن الفكرة التي قذفها موردخاي في وجه الاردنيين هي نفسها التي كان حزب العمل قد قذفها في وجه حزب الليكود حين اتهمه ضمناً بالتحريض على قتل رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق اسحق رابين ، وذلك في اشارة إلى الحملة السياسية الواسعة التي شنها حزب الليكود على رابين متهماً إياه «بالتنازل عن اجزاء من أرض اسرائيل» وهو ما يعنى الخيانة بالنسبة للمتطرفين اليهود الذين وجدوا في «ايغال عامير» ممثلهم الحقيقي، فبادروا إلى قتل رابين.

غير أن الجانب الاردني الذي أدرك خطورة اتهام موردخاي شدد على الطبيعة الفردية للعمل الذي قام به الجندي الأردني، شاجباً إياه بأكثر الكلمات إدانة، وهي إدانة تستحق أن يقطع الملك حسين زيارته ليعلمنها صراحة هنا في عمان.

لقد أعاد الحادث كما ذكرنا فتح ملف العلاقات الأردنية الاسرائيلية ، وهي علاقات تاريخية أخذت شكلها المعلن يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ ، حين وقع الأردن واسرائيل اتفاقية السلام بينهما . وكان على اسرائيل بموجبها أن تعيد منطقة الباقورة التي شهدت الحادث إلى السيادة الاردنية بعد احتلال دام ٢٧ عاماً.

ولكن اسرائيل والاردن اتفقا على أن تستمر اسرائيل في استثمار المنطقة المحاذية لنهر الأردن، في الوقت الذي تعترف فيه بسيادة الاردن على المنطقة ، ودليل هذه السيادة أن أمن المنطقة هو مسئولية أردنية. وهذا هو سر عدم السماح للجيش الاسرائيلي بالتدخل في



الملك حسين خلال زيارة جرحى الحادث برفقة نعتيا هو

الموقف وانفراد الجانب الاردني بمعالجته. وإن كان هذا الحادث جاء ليشير إلى نقطة وصلت إليها العلاقات الاردنية الاسرائيلية منذ أكتوبر ١٩٩٤، فإن هذه العلاقات كانت قد بدأت «دافنة» كما ذكرنا ففي الفترة بين توقيع المعاهدة ونهاية العام ١٩٩٦ خطا الأردن واسرائيل خطوات واسعة نحو تطبيع العلاقات بينهما، وذلك على الصعيد الاقتصادي والسياحية وغيرها.

فعلى الصعيد السياحي مثلاً وضع الطرفان الاردني والاسرائيلي برامج ترويج سياحي مشتركة، أي أن السائح الذي يزور اسرائيل يكون في برنامجه أيضاً زيارة الأردن والعكس صحيح.

وعلى الصعيد التجاري بدأ التبادل بين الجانبين يصل أرقاماً كبيرة نسبياً حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ١٨ مليون دينار، وهو رقم يزيد على رقم التبادل التجاري بين الأردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطينية.

وعلى صعيد النقل مثلاً، فإن في امكان السيارات الاسرائيلية الخاصة دخول الأردن بعد تغيير لوحة أرقام السيارات، وفي المقابل يمكن للاردني زيارة أي مكان في اسرائيل بسيارته الخاصة، وفي احصائية بثتها وكالة الانباء الرسمية الاردنية (بترا) بلغ عدد المسافرين بين الأردن واسرائيل خلال العام الماضي نحو ٣١١ ألف مسافر، وهو رقم كبير بالتأكيد.

كل هذا يشير إلى نوع العلاقات بين الأردن واسرائيل وهي علاقات انعكست في صورة واضحة على المستوى السياسي، وخلال فترة قصيرة لا تتعدى العام الواحد على توقيع الاتفاقية كان الأردن يقيم علاقات وثيقة مع اسرائيل، وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين قد زار الأردن أكثر من مرة، والملك حسين زار اسرائيل أكثر من مرة في المقابل، وبلغت العلاقات ذروتها قبيل اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين ورغم أنها فترت بعض الشيء في عهد شمعون بيريز فإنها بقيت جيدة وقوية عموماً، وهو ما جعل المراقبين السياسيين يجدون في نوع السلام الذي قام بين الأردن واسرائيل نموذجاً مختلفاً عن ذاك القائم بين اسرائيل ومصر، وفي مقابل «السلام البارد» بين اسرائيل ومصر، كان هناك «السلام الدافئ» بين الأردن واسرائيل.

وحيث أجريت الانتخابات الاسرائيلية التي تنافس فيها شمعون بيريز وبنيامين

اللمحة الأخيرة ووافقت اسرائيل على الانسحاب بموجب بروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل.

ولكن جاءت أخيراً مشكلة الاستيطان في جبل أبو غنيم، وبطريقة على درجة هائلة من الفجاجة، لتعيد وضع العلاقات الاردنية الاسرائيلية على المحك، فجبل أبو غنيم في القدس التي ونصف اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية على اعطاء الأردن حق الاشراف على الاماكن المقدسة فيها. كما أن اسرائيل تستهتر بالعالم أجمع وتخرق الاتفاقات التي وقعت بها بنفسها، وهذا في حد ذاته نذير للأردن بأن اسرائيل قد لا تتورع عن خرق الاتفاقية التي وقعت بها معه. ومن هنا تحديداً جاء التصعيد الاردني الذي بلغ ذروته قبل يوم واحد من حادث مقتل الفتيات الاسرائيليات. لكن الحادث عاد فقلب الادوار، وبدأت اسرائيل تصعد لهجتها والأردن يتخذ موقف الدفاع، فهل تستمر العلاقة بين البلدين على هذا الشكل، أم ينعطف جديد وتتأزم العلاقة مجدداً؟ أم تعود دافئة كما بدأت؟ الزمن وحده كفيل بالاجابة عن كل هذه الأسئلة.

نعتيا هو في شهر مايو من العام الماضي، كان الأردن البلد الوحيد تقريباً الذي لم يحذر من سقوط حكومة حزب العمل ومجيبى حكومة برئاسة حزب الليكود إلى الحكم. بل إن العاهل الأردني دعا رئيس حزب الليكود آنذاك، بنيامين نعتيا هو إلى الأردن لمناقشة الأوضاع السياسية في المنطقة، وهو عمل لم يقم به أحد، واعتبر من بعض الأوساط في ذلك الحين مراهنة على حزب الليكود وليس العمل.

غير أن هذا كله بدأ يأخذ منحى جديداً بعد أحداث العنف التي نشبت في فلسطين في أعقاب فتح اسرائيل نفق تحت المسجد الأقصى.

وكان للأردن أكثر من سبب لانتقاد الخطوة الاسرائيلية أبرزها أن اسرائيل كانت تعهدت للأردن ألا تقوم بأي خطوة تمس وضع المقدسات الاسلامية في القدس، وهو تعهد خرقتة اسرائيل بفتحها النفق. ورغم ذلك لم تتعكر العلاقات بين البلدين بشكل كامل، وذلك حتى حدثت مشكلة الخليل التي كان الاسرائيليون تعهدوا بالانسحاب منها، دون أن يوفوا بوعودهم، فتدخل الملك حسين في



الرئيس حافظ الأسد

شهدت دمشق خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، سلسلة من الندوات والمحاضرات، ونشرت عديد من الدراسات سواء بالصحف الرسمية أم صحف أحزاب الجبهة، ووزع بعضها على نطاق واسع للمستقلين والمواطنين وأعضاء مجلس الشعب، بعضها ساهمت به (ندوة الثلاثاء الاقتصادية) وهي تجمع للمثقفين والناشطين في مجالات الاقتصاد، من أكاديميين وباحثين وعاملين في مؤسسات الدولة والقطاع العام، تعقد سنوياً سلسلة محاضرات وندوات تناقش فيها جوانب الحياة الاقتصادية المختلفة في سوريا. كما ساهم به اقتصاديو القطاع الخاص وملاكه من خلال دراسة أصدرها السيد رياض سيف وهو من الصناعيين السوريين له معامل نسيج وعضو بمجلس الشعب، وقد وزعها على نطاق واسع، وأدلت صحف الحزب الشيوعي السوري بدلوها أيضاً، سواء من خلال ردها على مذكرة الصناعيين أم من خلال تناول جوانب الحياة الاقتصادية السورية الأخرى.

ركود اقتصادي.. وحلول متباينة

الثلاثاء الاقتصادية، بسبب وضوحها وجراتها وشمولية نظرتها إلى جوانب الحياة الاقتصادية السورية المتعددة، وقد لخص الدكتور دليلة والتقى بجوانب كثيرة من محاضراته مع محاضرين آخرين) واقع الاقتصاد السوري بما يلي:

في مجال الناتج المحلي: تضاعف الناتج المحلي الصافي (بالأسعار الثابتة) في سوريا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥ أربع مرات ونصف، منها ثلاث مرات في عقد السبعينات، ومرة ونصف خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة. بينما لم يتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (وبأسعار ١٩٨٥ الثابتة) إلا مرة واحدة خلال ربع قرن (٩٠٪ من هذه الزيادة خلال عقد الثمانينيات)، أما حصة الفرد من الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية فقد تضاعفت (٣٦ مرة)، منها مرتان حقيقتان و

رسالة دمشق

حسين العودات

والمهريين ومخالفين القانون والمتهمين من الضرائب، الذين - رغم قلة نسبتهم لعدد السكان - يملأون الدنيا ضجيجاً ببذخهم، وسفههم في الانفاق والحفلات، وإصرارهم على المظاهر الاستهلاكية التي تستفز الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب السوري.

كان من أهم الدراسات واحدة ألقاها الدكتور عارف دليله وهو أستاذ بجامعة دمشق، في مكتبة الأسد بدعوة من ندوة

تناولت الدراسات والمحاضرات والندوات مناقشة واقع الاقتصاد السوري، وخاصة السياسات الاقتصادية العامة، ومؤشرات النمو، وسياسات الاستيراد والتصدير، والسياسات الصناعية والزراعية، وسياسات الأسعار والضرائب والأجور، ثم نشاطات القطاعين العام والخاص.

أجمعت الدراسات والمحاضرات والندوات على أن سوريا تعاني ركوداً اقتصادياً واضحاً، انعكس جدياً على حياة الطبقات الدنيا (بعد أن تدهورت الطبقة الوسطى وتحولت إلى طبقة دنيا) حتى أصبح الركود حديث الناس اليومي، حيث تجد الشكوى على كل لسان، في الوقت الذي يزداد فيه غنى الأغنياء، وخاصة أولئك محدثو النعمة من الطفيليين والبورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية، وتجار الصفقات

(٣٤) مرة وهمية بسبب التضخم. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي المتاح عام ١٩٩٥ مبلغ (٧٥٠) دولاراً أمريكياً، مع أخذ أسعار الصرف بالسوق الحرة بعين الاعتبار.

وفي مجال الاستثمار وتكوين رأس المال: فقد انخفض الاتفاق الاستثماري في السكن من مجمل تكوين رأس المال من ٢٧٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٨٨٪ في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، بنسبة هبوط تبلغ ٣٠٪. وكان هذا الانخفاض لصالح الاستثمار في وسائل النقل، الذي ارتفع من ٤٧٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٦٪ في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، وبنسبة ارتفاع تبلغ ٤٨١٪.

أما في التكوين الرأسمالي: فقد انخفضت نسبة

مساهمة القطاع العام فيه من ٧٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٥، بينما ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من ٣٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٦٪ عام ١٩٩٥ إلا أن هذا الارتفاع تركز بالدرجة الأولى في قطاع الخدمات

واستباغ الحاجات الاستهلاكية. ويرى الدكتور عارف دليلة (أن الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص بنسبة المساهمة في تكوين رأس المال الثابت، لم يكن يعنى زيادة مساهمة هذا القطاع في عملية البناء والتنمية، فهو في الواقع انسحب من قطاعات البناء والتشييد، ولم يضاف على نسبة مساهمته في الآلات والتجهيزات شيئاً، وإنما نقل مساهمته إلى قطاع واحد هو إشباع الحاجات الاستهلاكية والاستنزافية).

وفي الأجور: بلغ متوسط أجر العامل السوري في القطاع العام (٦٤٧) ألف ليرة سورية (تعادل ١٢٩٤ دولاراً بالسعر الحر) و(٢٢) ألف ليرة سورية في القطاع الخاص (تعادل ٤٤٠ دولاراً)، مع ملاحظة أن القطاع الخاص يضم (٦٤٩١٢) مؤسسة، منها (٩٨٣٪) تشغل بين عامل وتسعة عمال، و(١٧٪) تشغل أكثر من عشرة عمال

وتحتل هذه النسبة الثانية من المؤسسات (١٦٧٪) من مجموع مبيعات القطاع الخاص، في الوقت الذي بلغ فيه النمو الحقيقي في قيمة الانتاج الصناعي السوري ١٧٪ والانتاج الزراعي ٤٩٪ خلال عشر سنوات.

أما في التجارة الخارجية: فإن الاحصاءات تشير إلى أن الصادرات النفطية تحتل النسبة الكبرى من مجموع قيمة الصادرات (٦٤٥٪) لعام ١٩٩٥، وتحتل الصادرات الصناعية (١٨٪) وصادرات الأغذية والحيوانات الحية (١١٦٪) من مجموع الصادرات. ويتقاسم القطاعان العام والخاص بالتساوي قيمة الصادرات غير النفطية لعام ١٩٩٥، بعد أن كانت (٩٢٤٪) للقطاع العام و(٧٦٪) للقطاع الخاص عام

الاثرياء الجدد من الطفيليين و الكومبرادور

والبيروقراطيين وتجار الصفقات والمهربين..

يملاؤون الدنيا ضجيجاً ببذخهم

و سفهم المستفز لغالبية الشعب

علاوات عالية على الأسعار تذهب إلى جيوب محددة تهربها إلى الخارج تاركة الداخل للتضخم).

هذه خلاصة مختصرة جداً لمجموعة دراسات ومحاضرات تناولتها ندوة الثلاثاء الاقتصادية على عدة أسابيع. فما هي الآراء الأخرى؟

في دراسة (أشرنا إليها) وزعها السيد رياض سيف باسمه وكان من الواضح أنها تمثل رأى الصناعيين (وزعت حتى على أعضاء مجلس الشعب)، يرى هؤلاء الصناعيون (وهم من القطاع الخاص) أن الطبقة الوسطى في سوريا تأكلت خلال السنوات العشر الأخيرة (وهي الأكثر أهمية في فعالية السنوات العشر الأخيرة) وهي الأكثر أهمية في فعالية

لاقتصاد كالاقتصاد

سوريا حسب

وأهم، وأن

رواتب

العاملين في

الدولة تأكلت

أيضا بنسبة

بين ٧٥٪

للرواتب

الدنيا و ٩٢٪

للرواتب

العليا، وأن

هؤلاء العاملين يدفعون ضرائب

مباشرة على رواتبهم تبلغ (١٠٪)

بينما لا يدفع الأغنياء أكثر من

(١٪) من دخلهم - إن دفعوا -

للضرائب المباشرة.

وننتج عن تأكل الرواتب والأجور نتائج

اقتصادية واجتماعية عديدة تمثلت في ازدياد

تيار الهجرة إلى الخارج والانتقال

من القطاع العام إلى القطاع

الخاص، وضعف إنتاجية القطاع

العام، وانتشار ظواهر الرشوة

والفساد، ويرون أن الهدر في وقت العمل

بالقطاع العام ومؤسسات الدولة بلغ (٩٠٪)

وأن إنتاجية العمل لم تتجاوز ١٤٪. وأصبح

القطاع العام والخاص عاجزين عن التصدير

خاصة بسبب سوء مواصفات الانتاج وارتفاع

تكاليفه، ويرون أن هذا أدى إلى عجز كبير

بالميزان التجاري بلغ (٢٧١٩) مليون دولار

١٩٨٥.

تراجع استيراد القطاع العام عام

١٩٩٥ ليحتل (٣٤٦٪) من حجم

المستوردات بعد أن كان يحتل

(٨٤٢٪) عام ١٩٨٥، بينما احتل

القطاع الخاص عام ١٩٩٥ نسبة (٦٥٤٪)

من حجم المستوردات، وكان يحتل (١٥٨٪)

عام ١٩٨٥.

ويرى الدكتور دليلة (أن السياسة المتبعة

لتشجيع التصدير هي سياسة ملتوية ومكلفة

جدا، وقد خلقت ثغرات مصطنعة أدت إلى

جرف ثروات هائلة على حساب

المنتجين والمستهلكين دون أن تضيق

أي تصدير يذكر، إن لم أدت إلى العكس

من ذلك، خاصة وأن الفساد بلغ في

مؤسسات التجارة الخارجية (درجة عالية

انعكس بتقويض فعالية الانتاج الوطني

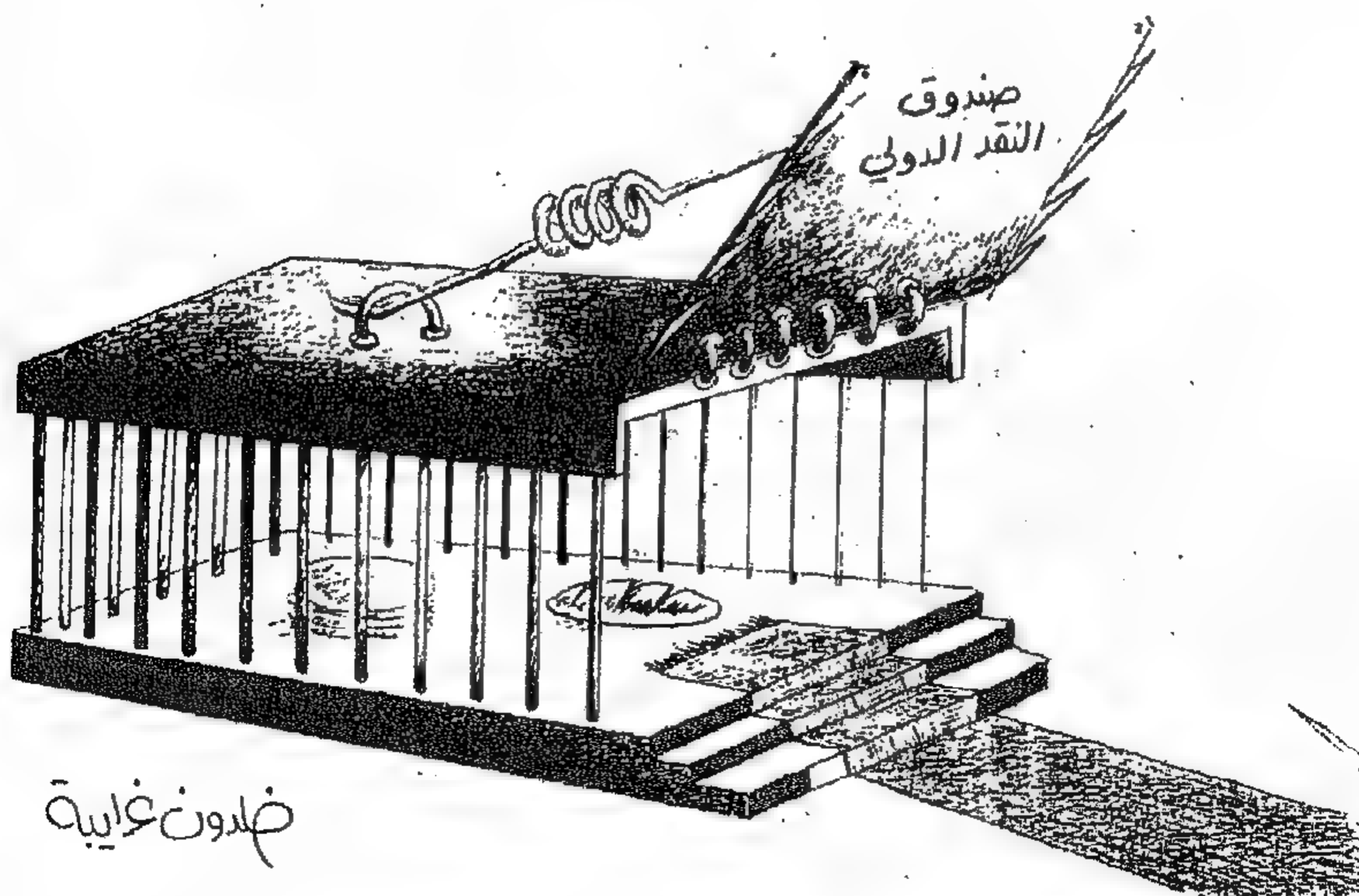
وقدرته على المنافسة، وتحميل المستهلكين

السلبى فى انخفاض النمو الاقتصادى، والحد من النشاط الاقتصادى التنموى الحقيقى، وألقوا بجزء من المسؤولية على التضخم النقدى العالمى، وعلى السياسات العسكرية لادارات الدول المتقدمة وخاصة الادارة الأمريكية، ورأوا أن العامل الدولى يضع سقفاً للنمو فى جميع دول العالم النامية، واتفقوا على أن هذه البورجوازية الطفيلية تلتقى مع توجهات سياسات أجنبية بهدف تخريب اقتصاد الدول النامية من الداخل، وحصارها من الخارج لا يصلها إلى حالة الافلاس، وايصال شعوبها إلى الكفر بكل الطموحات التحررية التى ناضلت لتحقيقها طويلاً. وذلك بهدف إغلاق كل السبل أمام الجماهير فى إيجاد المخرج من الازمات المتزايدة إلى أن تجد نفسها وليس أمامها من مخرج إلا تبنى تلك المطالب بنفسها.

وما زال الحوار جارياً.

رغم أن صحف الحزب الشيوعى، والصحف الرسمية (بشكل غير مباشر) التقت فى توصيف الحال الاقتصادى مع الصناعيين من القطاع الخاص، إلا أنها اختلفت معهم فى الحلول، ورأت فى مقالات عدة، أهمها رد الدكتور مصباح غيبه (نائب شيوعى) والنسيد محمد الجندى (صحفى وكاتب) فضلاً عن عديد من محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية، رأت أن الحلول تكمن بوضع سياسات ثابتة وواضحة اقتصادية واستثمارية وسياسية ادخار وتراكم ونمو وتسليف وتجارة خارجية واجتماعية وسكانية، وتطوير اطار قانونى وإدارة اقتصادية مواتية لسوق حية وفعالة، وزيادة فروع المصارف المحلية وتحديث عملياتها، وتوسيع شركات القطاع العام ومؤسساته، ووضع سياسة مالية للمضرائب وليس سياسة جناية، وإعادة النظر بالنظام الضريبى ومعاييره، وهاجموا البورجوازية الطفيلية والبيروقراطية وحملوها مسئولية الركود الاقتصادى، ونهب الثروة الوطنية وتهريبها للخارج، وشجبوا دورها

إذا لم نحسب عائد النفط، و(٦٤٤) مليون دولار إذا احتسبناه. وأن تحقيق التوازن فى الميزان التجارى يحتاج إلى زيادة التصدير بنسبة ٣٧٪، كما يرون أن انخفاض معدل الفائدة أدى إلى عزوف الناس عن الادخار، وتوجهوا إما إلى التوظيف بشركات توظيف الأموال (التي أفلست جميعها) أو إلى الادخار بالعملة الصعبة فى البنوك الأجنبية. فى الوقت الذى تجنى فيه الضرائب - حسب رأيهم - بلا معايير واضحة، وتعتمد على تقديرات وزارة المالية، لا على الحساب الجدى للأرباح والخسائر الفعلية، ويقترح صناعير القطاع الخاص، رفع رواتب الحد الأدنى للعاملين بالدولة والقطاع العام وعددهم (٧٣٦ ألف عامل)، والتخلص من البيروقراطية وتحديث ادارة القطاع العام، وإنشاء شركات جديدة تستوعب عاملين جددًا، وإقامة مصارف محلية والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل فى سوريا، وإلغاء أسعار الصرف المتعددة للدولار والعملات الأخرى، وإعادة النظر بنسب الضريبة وتحصيلها حسب معايير اقتصادية تأخذ الأرباح الفعلية بعين الاعتبار.





مبارك وكليمنتون



الخطة الأمريكية وراء فوضى المواقف المختلطة في الشرق الأوسط

سياستان أمريكيتان تجاه مصر:

☐ سياسة ودية في الإدارة

☐ عدائية في الكونجرس

* اختلطت الأمور بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر مما اختلطت في أي وقت من قبل.

لم تعد الخطوط التي يتحرك وفقاً لها أي من الأطراف معروفة أو محددة. ينطبق ذلك على الأطراف المباشرة، أي العرب -فلسطينيين وأردنيين وسوريين ولبنانيين.. ومصريين وإسرائيل (وهي أيضاً عدة أطراف متداخلة من أقصى اليمين الديني إلى أقصى اليسار) والولايات المتحدة. وبدورها فإنها ليست طرفاً واحداً. حتى من الناحية الرسمية هناك على الأقل طرفان: الإدارة إدارة كليمنتون ولها سياساتها ومواقفها كما تعبر عنها الرئاسة ووزارة الخارجية، ومن ناحية أخرى الكونجرس وله سياسات ومواقف وتأثيرات على عملية السلام تختلف عن الإدارة.

.. حتى لقد أصبح من الضروري - وليس من قبيل الرفاهية أو الترفيه - أن يتوجه أي من الأطراف المباشرة إلى واشنطن لاجراء محادثات بشأن عملية السلام فيجد أن عليه أن يعبر هذه المحادثات مرة مع الإدارة (الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع وربما مستشار الرئيس للأمن القومي) ومرة مع الكونجرس (بزعامة رئيسه، الأغلبية والأقلية، ولجانته المعنية خاصة العلاقات الخارجية والاعتمادات). وأصبح من المألوف أيضاً أن يستمع الرئيس الزائر أو وزير الخارجية أو غيرها إلى وجهات نظر متباينة تماماً في الإدارة عن تلك التي يستمع إليها في الكونجرس.

ولم يكن الرئيس مبارك استثناء من ذلك في زيارته الأخيرة.

في المحادثات مع الإدارة تظهر مصروف صورة دولة صديقة وشريك إيجابي في عملية السلام لا غنى عن جهوده -ويظهر السلام بين مصر وإسرائيل باعتباره نموذجاً وركيزة لأمن الشرق الأوسط.. إلخ.

وفي المحادثات مع الكونجرس فإن زعماءه لا يترددون في الحديث عن مصر التي تلعب الآن دوراً هداماً لعملية السلام أو على الأقل دوراً سلبياً، التي تقصر في تنفيذ التزاماتها التي قطعتها على نفسها في كامب ديفيد وفي معاهدة السلام، وتتراجع عن أداء دور جسر السلام من الناحية العربية باتجاه

لماذا تتهم المنظمات اليهودية كلينتون بخيانة اسرائيل؟

أمريكا لعبة في يد اسرائيل
والنفوذ اليهودي الأمريكي
والعالمي.

ثانياً: لأن بعض جوانب العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل يكاد يكون مجهولاً، وأحياناً «يفوق التصور» في عالمنا العربي، وعلى سبيل المثال فأننا في الغالب نأخذ كل حديث عن خلاف أمريكي -إسرائيلي في أي شأن على أنه وهم أو كذب متعمد أو توزيع أدوار. وهو قد يكون كذلك في بعض الأحيان.. لكن ليس في كلها.

* ثالثاً: لأن خبرات الماضي أظهرت أن هذه العلاقة العضوية بين أمريكا وإسرائيل- التي تتجاوز كونها علاقة بين دولتين إلي كونها علاقة تداخل بين مجتمعين بينهما مساحات بشرية وسياسية وايدولوجية (وحتى دينية، مشتركة). وأهم هذه المساحات هي العنصر البشري اليهودي الأمريكي. وتلعب هذه العلاقة العضوية أهم أدوارها وأخطرها وأكثرها دأباً في الوقت الحاضر. وقت أصعب أزمة تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط.

* رابعاً: لأن هذه العلاقة العنصرية طفت على السطح في الآونة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى من خلال تمثيل غير عادي وغير متناسب للعنصر البشري اليهودي في إدارة كلينتون.. وبالتحديد في الأجهزة المسئولة عن عملية السلام وعن سياسة أمريكا عموماً في الشرق الأوسط. أي تجاه إسرائيل من ناحية والعرب من ناحية أخرى. ان وجود مسئولين يدينون باليهودية في مواقع المسئولية هذه في هذا التوقيت بالذات ليس صدفة وليس بالامكان التغاضي عنه. وحتى أن بدا أن الرأي العام الأمريكي وقياداته السياسية والثقافية، والإعلامية تتغاضى عنه فان هذا التغاضي لا يمكن أن يستمر. وشيئاً فشيئاً فان الكتمان بشأنه يتحول إلى تساؤلات تكبر وتتسع تدريجياً. وإذا طال كتمانها تصبح قابلة للانفجار.

ولعل أكثر الجوانب الراهنة بعدا عن المدارك العربية الآن يتمثل في حملة انتقادات يهودية أمريكية منظمة

رسالة واشنطن

بسمير كرم

الاختلاط ليس سوى جانب واحد من صورة الاختلاط العام السائد.

ولا يتسع المجال لعرض الجوانب المتعددة لهذا الاختلاف العام الذي أصاب مسألة الشرق الأوسط وعملية السلام. لكن الجانب الأجدر بالتناول هو الاختلاط في العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية وهو أجدر بالتناول لعدة أسباب:

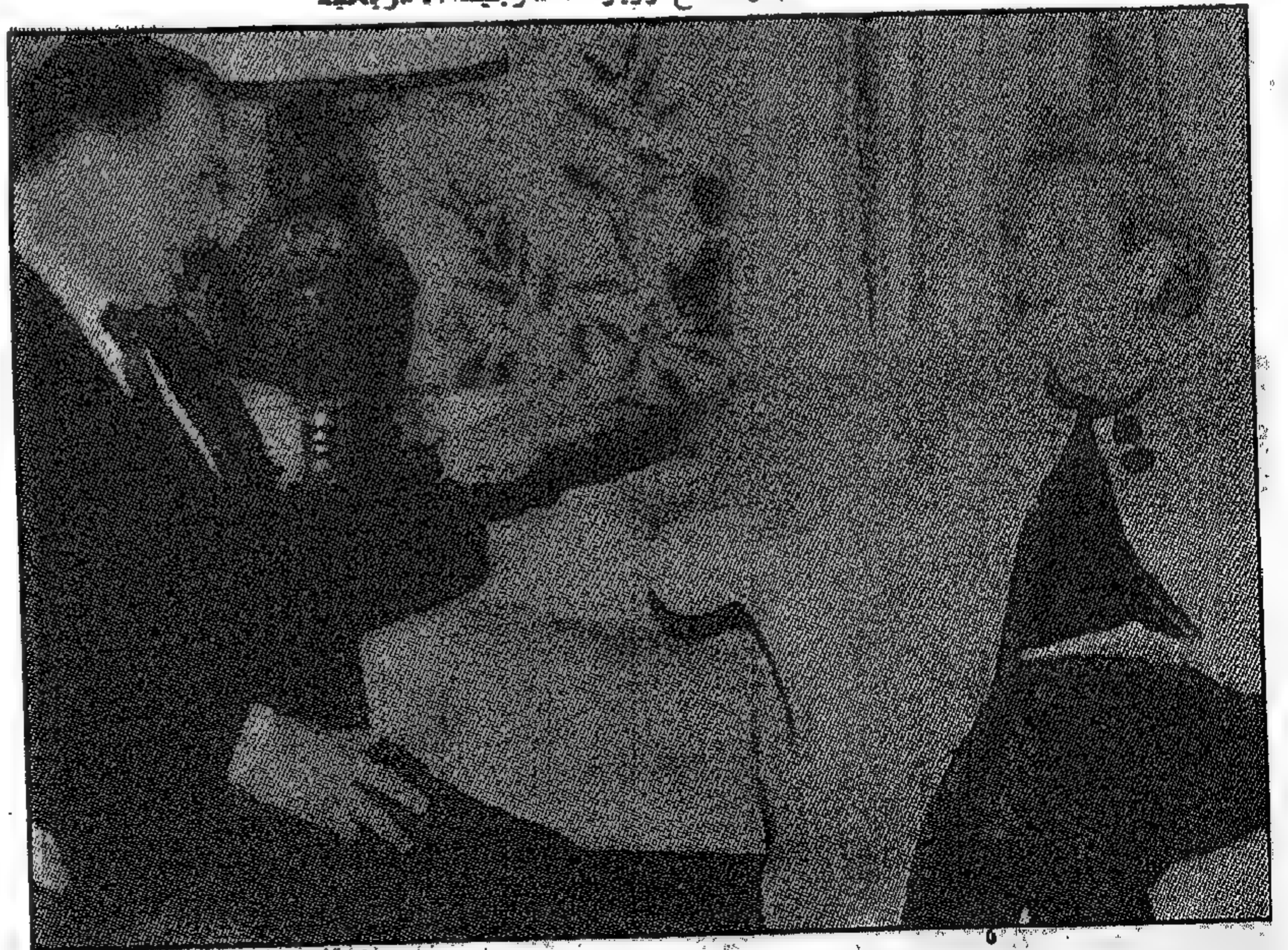
* أولاً لأن هذه العلاقات هي جوهر الوضع في الشرق الأوسط، بصرف النظر عن زاوية الرؤية التي ينتظر بها إليها. سواء تصورنا أنها علاقة سيطرة أمريكية تؤدي فيها إسرائيل دور الاداة التابعة، أو استسلمنا للتصور الآخر بأن إسرائيل هي الجانب المسيطر وأن

إسرائيل، وبعض زعماء الكونغرس آثار في المحادثات الأخيرة أخطار الحملات التي تشن في الصحافة المصرية على إسرائيل ووصفها بأنها تطلق العنان لشرعة العدا للسامية وتفجر فرص التطبيع.

أما الأكثر حدة في مواقف الكونغرس فكان إثارة دوافع الرئيس مبارك ومصر من وراء امتناعه المتعمد عن زيارة إسرائيل (باستثناء حضوره جنازة رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين) وتفسير ذلك بأنه إرضاء للمشاعر المعادية لإسرائيل في الدول العربية طلباً لشعبية في الشارع العربي وإرضاء لنوازح لا يمكن أن يكون السلام مع استمرارها.

هذا الاختلاط بين سياسة أمريكا كما تعكسها إدارة كلينتون وسياسة أمريكا كما يعكسها الكونغرس وزعاماته التي لا يكاد يوحد بينها -أغلبية جمهورية وأقلية ديمقراطية- سرى تأييد إسرائيل بلا حدود ولا شروط وغالباً بلا تفكير في العواقب. سواء تعلقت هذه العواقب بعملية السلام والدور الأمريكي فيها أو بالعلاقات الثنائية بين أمريكا وكل من الدول العربية.. هذا

مبارك مع وزيرة الخارجية الأمريكية



رسالة

واشدنطون

الانتخابية في العام الماضي سفيرا للولايات المتحدة لدى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والتي يوجد مقرها في جنيف.. مع معرفته بأن هذه اللجنة واحدة من أكبر لجان المنظمة الدولية انتقادا لاسرائيل وتحاملا عليها.

وتجاهلت الصحف اليهودية حقيقة أن كلينتون رضخ لضغط يهودى قوى ضد تعيين الزعيم الأسود «آندرو يونج» فى هذا المنصب بمجرد أن عرفوا أن يونج مرشح له.. وهو نفسه الذى كان قد فقد منصبه كسفير لأمريكا لدى الأمم المتحدة فى أواخر السبعينيات (فى عهد كارتر) عندما ضبط متلبسا آنذاك بالاجتماع بمندوب منظمة التحرير الفلسطينية المراتب لدى الأمم المتحدة.

فلم يكن استبعاد يونج من منصب السفير لدى لجنة حقوق الانسان كافيا للمنظمات اليهودية ولم يكن تعيين يهودى أمريكى فى هذا المنصب أيضا كافيا. فقد كانوا يريدون أن يعين مرشح معين اختاروه هم بالتحديد.

والحقيقة أن الانتقادات الحادة ضد كلينتون فى المنظمات اليهودية وصحافتها لم تبدأ بعد المؤتمر الصحفى المشترك مع مبارك «ولا نتيجة لقرار إيفاد القنصل العام الأمريكى فى القدس إلى اجتماع غزة..» إنما بدأت قبل ذلك وبالتحديد أثناء زيارة عرفات لواشنطن وبعدها. لم يكن يمكن لهذه المنظمات أن تغتفر لكلينتون أنه انتقد قرار اسرائيل المتعلق بمستوطنة «حار حوما» (التسمية اليهودية لجبل أبو غانم) بأنه قرار لا يبنى الثقة وأنه كان يتحتمى لو أنه لم يتخذ.. وقال هذا فى وجود عرفات إلى جانبه فى البيت الأبيض.

وقالت افتتاحية الاسبوعية «جوش ويلك» (١٣ مارس) «إذا كانت الولايات المتحدة تعطى لياسر عرفات تأييدا غير التأييد الذى يستحقه وهو التأييد المشروط بأداء معين فإنها بذلك تأخذ أوراقا من اسرائيل وتعطيها للفلسطينيين.. وهذا نوع من المقامرة لن يكسب أى سلام».

ويمكن تفسير «الفيتو» الأمريكى فى مجلس الأمن بعد ذلك بأيام معدودة بأنه كان نتيجة لهذه الحملة من الانتقادات ضد كلينتون أكثر مما كان نتيجة أى اعتبارات أخرى.

ومعنى هذا أن المنظمات اليهودية

أيضا من الرسالة).

وجاءت الخطيئة الكبرى من كلينتون فى نظر زعماء اليهود الأمريكين عندما أوفد القنصل العام الأمريكى فى القدس إلى غزة ليمثل أمريكا فى اجتماع غزة الذى دعا إليه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات وحضره ممثلون من دول الاتحاد الاوروبى وروسيا واليابان ومصر، من أجل اتخاذ موقف من تصميم اسرائيل على المضى فى مشروعها الاستيطانى فى القدس الشرقية.

خطيئة كلينتون الكبرى هنا كانت إيفاده المندوب الأمريكى ليحضر اجتماعا لا تحضره اسرائيل، فهذا معناه فى رأى زعماء اليهودية أن ادارة كلينتون «تسهم» فى محاولات عزل اسرائيل، وحسب تعبير ابراهيم فوكسمان مدير عصابة مكافحة التشهير اليهودية فان «القرار الأمريكى بحضور اجتماع غزة يعيد إلى الأذهان حقيقة ماضية كانت فيها المسائل ذات التأثير على اسرائيل وجيرانها تناقش من جانب المجتمع الدولى دون مشاركة اسرائيلية».

ما لم يستطع قادة المنظمات اليهودية أن يقولوه فى انتقاداتهم أعطوا الضوء الأخضر للصحف المعبرة عنهم لتقولوه.

على سبيل المثال فان صحيفة «فوروارد» الاسبوعية، وهى اقدم صحيفة يهودية تصدر فى نيويورك ويزيد عمرها على ١٠٠ عام كتبت مقالا افتتاحيا (فى عددها الصادر يوم ١٤ مارس الماضى) بعنوان «حماقة كلينتون».. قالت فيه «بالمعدل الذى يسير به الرئيس كلينتون ونائبه غور فإنهما سيذكران (فى التاريخ) باعتبارهما الزعيمين الأمريكين اللذين خانا اسرائيل بشأن القدس».

وانتقدت صحيفة «واشنطن جوش ويلك» (اسبوعية واشنطن اليهودية) اقدام كلينتون على تعيين أمريكى كان من بين اليهود الذين عارضوا نعتيا هو فى حملته

ضد.. الرئيس الأمريكى كلينتون. ونقول منظمة لأن القائمين بها هم زعماء المنظمات اليهودية الأمريكية الذين تصور مواقفهم عن تنسيق مسبق فيما بينهم من ناحية، وبينهم وبين الحكومة الاسرائيلية. وتصل هذه الانتقادات إلى الحدود التى نصفها بأنها «تفوق التصور».

فقد أعربوا واحدا بعد الآخر - من مقار منظماتهم فى واشنطن ونيويورك (عصبة مكافحة التشهير، اللجنة اليهودية الأمريكية مؤقر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى.. وهذا يضم تحت مظلة ٣٠ منظمة يهودية أمريكية، ولجنة الشئون العامة الأمريكية الاسرائيلية) - ان كلينتون مسئول عن الانتقادات التى تتعرض لها حكومة اسرائيل فى الفترة الأخيرة. مسئول بالتالى عن محاولة فرض عزلة على اسرائيل. جميعهم انتقدوا كلينتون لأنه سمح بأن يقف الرئيس المصرى حسنى مبارك فى المؤتمر الصحفى المشترك بينهما «ليطخ بلسانه اسرائيل ويتهمها بتخريب عملية السلام وارتكاب انتهاكات ضد اتفاقات أوسلو.. كل هذا دون أن يرد عليه مدافعا عن اسرائيل»..

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الانتقادات اليهودية ضد كلينتون جاءت بعد «الفيتو» الأمريكى فى مجلس الأمن لحماية اسرائيل من قرار يدين مشروعها الاسكانى فى جبل أبو غنيم فى القدس الشرقية ازدادت دهشتنا من هذه الانتقادات.

وتستمر الانتقادات -تحملها الصحافة اليهودية الأمريكية اليومية والاسبوعية - فتحمل كلينتون مسؤولية «الرسالة الفظة» التى وجهها الملك حسين ملك الاردن إلى رئيس وزراء اسرائيل نتنياهو هو (قبل أن يذهب الملك الاردنى إلى اسرائيل للتعزية فى الفتيات ضحايا اطلاق النار من جندى أردنى على أتوبيس لتلميذات مدرسة اسرائيلية ليعتذر عن الحادث وليؤكد أن رسالته لم يكن مقصودا بها أن تنشر، أنها تسربت دون علمه إلى الصحافة.. وهو ما اعتبر اعتذارا

المرحلة المقبلة في عملية السلام مرحلة تأجيل.. والهدف الرئيسى فيها «كبح جماح الفلسطينيين وكسر أية مواقف عربية تعارض القرارات الأمريكية».

على أى نحو بعد تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة (...). وترى الخطة الأمريكية- فيما يتجاوز الشأن الفلسطينى، وإلى جانب الحد من تصاعد الآمال الفلسطينية- إلى اظهار «عدم جدوى الاختلاف مع الولايات المتحدة وعدم جدوى الاعتراضات من جانب بعض الاطراف العربية على بعض ممارساتها فى عملية السلام». وهذه اشارة واضحة إلى تصاعد حالة عدم الرضى عن مواقف مصر فى الفترة الاخيرة والدور الذى يبرز فيه بشكل خاص وزير الخارجية عمرو موسى فى نقد المواقف الأمريكية إلى جانب نقد مواقف اسرائيل.

لقد أسفرت المناقشات داخل الادارة بشأن تحديد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية لفترة رئاسة كلينتون الثانية عن تغلب جناح فى الادارة يعتنق وجهة نظر بأن ردود الفعل العربية ينبغى أن لا تحمل صانع القرار الأمريكى على تعديل مواقفه أو قراراته، لأن معنى هذا أن تتسع دائرة المطالب العربية بصورة غير واقعية.

لكن لعل الجانب الأهم فى خطة فترة الرئاسة الثانية لكلينتون تتمثل فى دفع عملية السلام بمرمتها خطوات إلى الوراء بحيث لا تبدو كأولوية للسياسة الخارجية الأمريكية. وفى هذا السياق تريد ادارة كلينتون أن تبدو محادثات المسار السورى الاسرائيلى مؤجلة أمريكيا فى الوقت الحاضر على الأقل، لأنها تريد اعطاء الأولوية لمنطقة الخليج حيث تواجه تعشر استراتيجيه الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران فى وقت واحد.

فهل يمكن وصف هذه الخطة بأنها جدول أعمال أمريكى للشرق الأوسط؟ أم أنه جدول أعمال اسرائيلى لأمريكا فى الشرق الأوسط؟ أم جدول أعمال أمريكى-اسرائيلى مشترك للمنطقة؟

إنها جوانب متباينة لظاهرة واحدة. وهذه الظاهرة قابلة للاستمرار بجوانبها المتعددة فى غياب أى فاعلية للجانب الآخر فى الشرق الأوسط.

ما هو الجانب الآخر فى الشرق الأوسط؟ الجانب العربى.. لقد أصبح موجودا بالاسم فقط والأمور مختلطة عليه وحده. وهو الجانب الوحيد بلا موقف موحد.. بلاخطة وبلا حساب.. على الأقل هكذا يبدو من واشنطن.

منها جهرية. وجهرها فان ادارة كلينتون تعرف ما تريد.. تماما كما تعرف المنظمات اليهودية ما تريد بحملتها الراهنة. والاختلاف بينهما ظاهرى تماما.

جوهريا فان ادارة كلينتون تنفذ باحكام خطة تهدف أساسا كبح جماح الطموح الفلسطينى. وتقوم هذه الخطة على تقدير من جانب الادارة بان تطورات الفترة منذ صعود نتياهو إلى السلطة فى اسرائيل ضخمت توقعات الفلسطينيين، من فيهم قيادات السلطة الوطنية إلى حد تصور قرب الحصول على قبول أمريكى بفكرة الدولة الفلسطينية، وقرب الحصول على قبول أمريكى لفكرة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

وقد بدأ تنفيذ خطة كبح الطموح الفلسطينى اثناء زيارة عرفات ليس فقط من خلال تحركات رمزية من نوع رفض علم فلسطين على سيارة عرفات فى واشنطن.. بل من خلال تأكيدات خاصة من جانب مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية-الجديدة بأن قراءة أمريكى لاتفاقي أوسلو تجعلها ترى أنه ليس فى نصوصهما ما يمنع اسرائيل من اقامة «حار حوما».. وان كانت واشنطن تفضل أن تؤجل عملية اقامة مستوطنة تفاديا لتأثيرات سلبية على عملية السلام، خاصة وأن وقت مفاوضات المرحلة النهائية قد حان. واكب ذلك ضغط شديد من جانب الكونجرس بضرورة «مراقبة التزام السلطة الفلسطينية بما التزمت به فى اتفاقاتها مع الحكومة الاسرائيلية» مع التأكيد بأن الكونجرس يرى أن اسرائيل تنفى بكل التزاماتها ولم تقصر فى ذلك

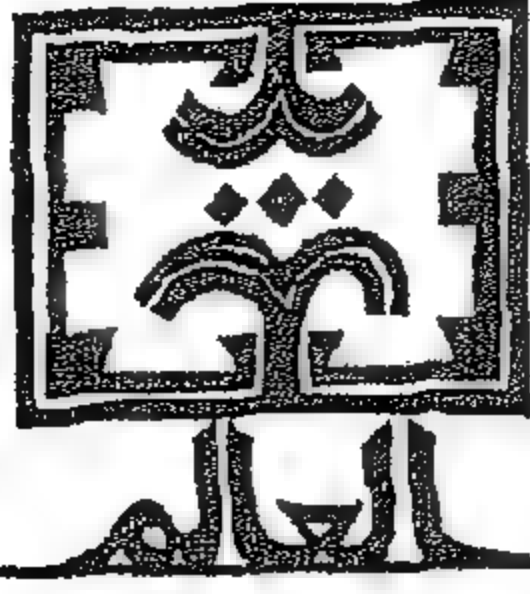
تعرف جيدا أنها تحصل وتستمر فى الحصول على نتائج كلما لجأت إلى الاستراتيجية المعروفة «والهجوم خير وسائل الدفاع».. وهى فى هذه الحالة الهجوم على كلينتون هو خير وسائل الدفاع عن اسرائيل، وبصرف النظر عن معايير الحق والباطل الايجابى والسلبى، أو حتى معايير المصالح.

وفى هذا النوع من الحملات السياسية تكاد تكون قد اختفت تماما الفروق والاختلافات بين هذه المنظمات، ما هو عقائدى وما هو سياسى أو اجتماعى.. وقد اختفت فى صخب الحملة ضد كلينتون أشياء كثيرة من بينها اواقفه المؤيدة لاسرائيل التى وصفوها هم أنفسهم- فى ظروف سابقة بأنها تتجاوز مواقف التأييد التى اتخذها رؤساء أمريكا السابقون منذ تأسيس الدولة اليهودية.

واختفت وسط هذا الصخب أيضا أصوات حركة السلام الآن الأمريكية التى لا تتجاوز فى النشر حدود البيانات الصحفية التى أرسلت إلى الصحافة فلم ينشر شئ منها.. لأنها رأت أن نقد كلينتون لقرار نتياهو فيما يتعلق بمستوطنة «حار حوما» سياسة، وأن التحذير من تأثيرات هذا القرار المدمر على عملية السلام هو تحذير فى محله.

اختفت -بالمثل- فى صخب الانتقادات واتهام كلينتون بأنه سيدخل التاريخ كخائن لاسرائيل فى القدس حقيقة أنه جذر عرفات من العنف.. بل من الحديث عن احتمالات العنف.. وأن ادارة كلينتون، وان كانت قد أظهرت بعض المودة تجاه عرفات لم تسمح له بأن يرفع علم فلسطين على السيارة التى يستقلها خلال وجوده فى واشنطن.

وقد تكون هذه كلها أمور رمزية أكثر



يلتسين..

الاستعداد للرحيل..

المظاهرات والاضرابات عن الطعام تجتاح روسيا

عشرون مليون روسي يشاركون في مظاهرة واحدة

وفي ١٩ مارس - قبل سفر يلتسين لهلسنكي بيوم - خرج عمال المصانع العسكرية بموسكو في مظاهرة ضخمة يطالبون فيها بالخبز . ودعا « الاتحاد النقابات الحرة لروسيا » لاضراب عام في ٢٧ مارس سيشارك فيه ما بين خمسة إلى عشرين مليون مواطن روسي وهي المرة الأولى التي يشارك فيها مثل ذلك العدد الضخم في إضراب واحد . وقد أوشكت الاضرابات والمظاهرات في روسيا أن تكون ظاهرة يومية مألوفة . فاضرابات عمال المناجم تتوالى دون توقف منذ مطلع العام خاصة في بيريموري وفي مناجم « بنيسيسكايا » . يواصل ألف عامل إضرابا بدأ منذ أسبوعين . وفي المناجم الواقعة بضواحي موسكو لا تتوقف الاضرابات عن العمل والطعام الا لأيام ثم تستأنف من جديد . وفي كاليغينجراد يفتتح عمال مصنع « باتغار » عملهم كل يوم باحتشاد لمدة نصف الساعة ومفاوضات مع إدارة المصنع والمقاطعة . وفي سفيردوفسك بمدينة نيجيني تاجيل شرع مائتو سيارات الاسعاف منذ أول مارس في اضراب عام تحول لاضراب عن الطعام منذ ٦ مارس . وفي مدينة روستوف قدم عمال

تباي الرئيس الروسي مؤخرا بعافيته التي استعاد قدرا منها فصرح في ٢١ فبراير - يوم الجيش السوفيتي سابقا ويوم « حماية الوطن » - حاليا - بقوله : « إنني قادر على رد الصاع صاعين للبرلمان إذا شاء ذلك » . ثم أضاف بعد الاعلان عن جراحة في ركبة كليتون : « كانوا يقولون ان يلتسين سيحضر قمة هلسنكي مريضا ليلتقي بكلينتون السليم ، فما قولكم الآن ، إنني أن الذي سأجده إلى هناك معافى ألتقي بكلينتون المريض » ؟ .

« الأطلسى » في قاموس مصطلحات الوطنيين الروس . وتتطابق إلى حد كبير اتجاهات تعديل أوضاع روسيا - لاجكام اخضاعها - دوليا وداخليا قبل رحيل يلتسين وقبل عواصف الاحتجاج الشعبي التي تتجمع في الأفق .

إن وضع الاستياء الشعبي ينذر - ربما للمرة الأولى منذ ١٩٨٥ - بغليان شعبي .

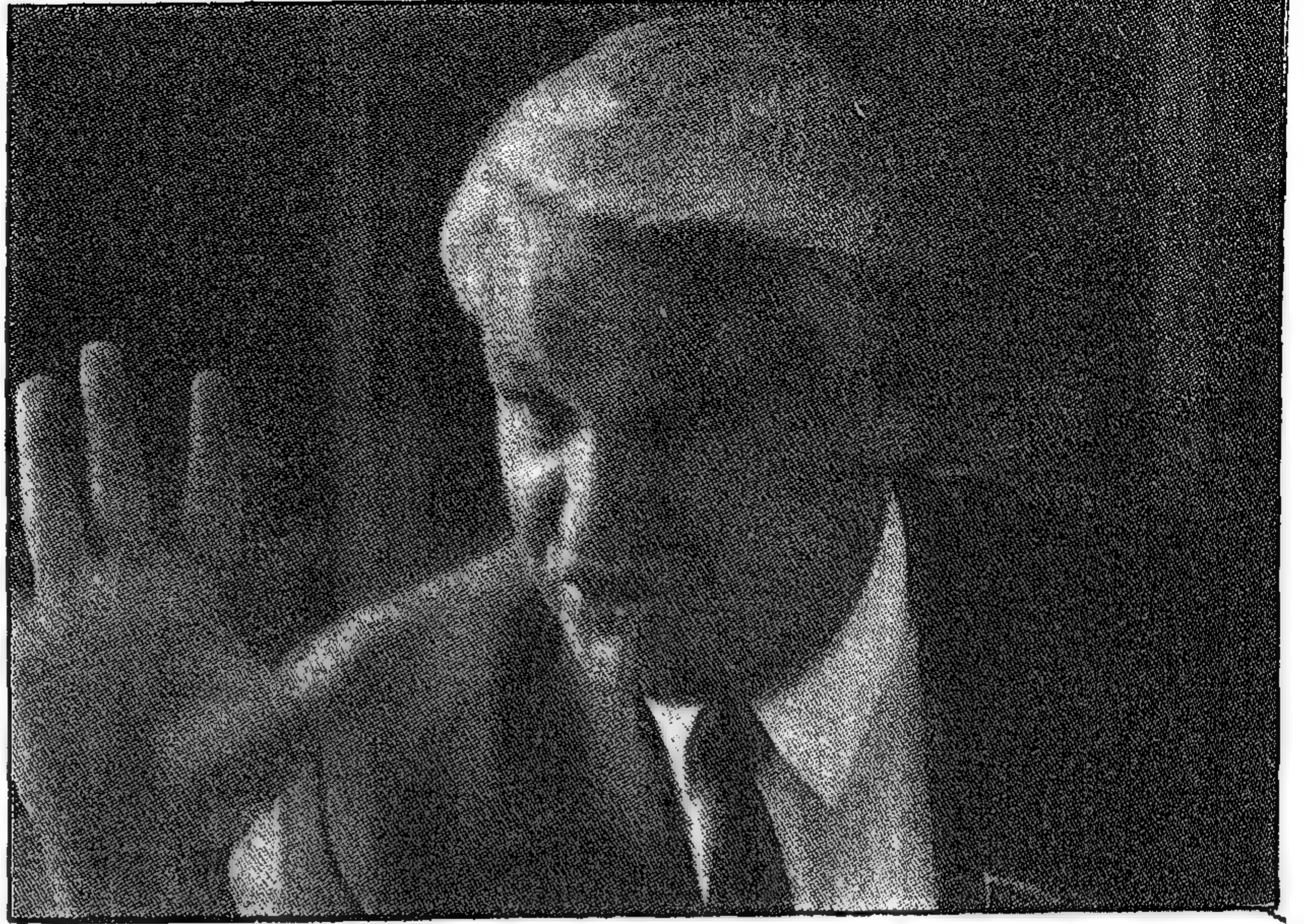
رسالة موسكو

أحمد الخميسي

بالرغم من ذلك يسود شعور عميق بأن إفاقة الرئيس مؤقتة ، وأن الاستياء الشعبي يتضاعف . وأن الأوساط السياسية تعيش لحظة انتظار رحيل الرئيس ، بعضها يعرب عن ذلك صراحة ، وبعضها يشككته . وهي حالة تشبه حالة السنوات الأخيرة من حكم بريجنيف حين كان الجميع يعلمون أنه عاجز بينما يستمر التظاهر بأنه في أفضل حال . ولذلك يتمتع الاصلاحيون الموالون للغرب بعملية ترتيب أوضاع روسيا في الخارج - بتوقيع اتفاق مع الناتو - وفي الداخل بإعادة توزيع للقوى السياسية داخل المؤسسات الحاكمة لصالح الجناح المسمى

ويؤيد الاضراب ويساهم فيه الحزب الشيوعي وكتلة يا بلوكو والحزب الزراعي والحزب الليبرالي بزعامة جيرونوفسكى وحزب سلطة الشعب بل وأقسام حتى من حزب الحكومة «روسيا بيتنا». وللمرة الأولى يضم صوت النقابات عدد كبير من المثقفين الذين طالما قدموا دعمهم للإصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية. وبطبيعة الحال فإن المفاوضات التي دارت وتدور بين الحكومة وقيادات الاضراب قد انتهت باقناع النقابات بقبول بحل وسط بتسديد قسط من الرواتب يؤجل الاضراب. لكن التحضير للاضراب واعراب الملايين عن استعدادها للاندفاع بالمشاركة فيه لا يفقد مغزاه ودلالاته الاجتماعية حتى لو أحبط الاضراب بحد ذاته أو قبل قادمته برشوة صغيرة. فقد حقق التحضير للاضراب حتى الآن مكسبا هاما عندما تلمس العمال في مجرى الاعداد للاضراب الحجم الضخم لقواهم المبعثرة وعندما عرفوا وعرفت روسيا من شمالها لجنوبها أن ثمة عشرين مليون بل ويقال خمسة وأربعين مليون مواطن مستعدون لاضراب شامل. وسيقدم الوعي بهذه الحقيقة خاصة أن الحكومة -حتى بعد تعديلها مؤخرا- لن تستطيع كما أنها لا ترغب في سداد خمسين تريليون روبل (حوالي تسعة مليارات دولار) هي مديونية الدولة من رواتب ومعاشات واعانات لم تصل لمستحقها.

وخلافا لاضرابات عام ٩٦ التي كانت الرواتب محركها الرئيسي فإن المظاهرات هذه المرة تدفع إلى المقدمة ليس بقضية الأجور فحسب بل بقضية الثقة في يلتسين وحكومته ونظامه. ويدل على ذلك أن أغلب بيانات النقابات تلح على اقالة الحكومة في المقام الأول أكثر من إلحاحها على دفع الأجور. والصدمات المحتملة بين الطبقة العاملة والنظام في روسيا تنذر بما لا تنذر به صدمات أو خلافات مماثلة في بلد أوروبي آخر. فتاريخ الطبقة العاملة الروسية -علاوة على درجة التطور الاقتصادي المتدنية بأوروبا- لم يسمح لها بتكوين استقرارية عمالية تنعم بالامتيازات وتقبل بالفتات وتشويه وعيها كطبقة. كما أن روسيا هي البلد الوحيد في أوروبا كلها الذي يضم خمسة وأربعين مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر وفي ظروف فظية، علاوة على تاريخ صدامي وثوري طويل لم يسفر سوى في روسيا عن تجربة اشتراكية ضخمة بكل مثالها وامتيازاتها. ومن ثم فإن مستقبل ذلك الصراع



يلتسين

والاحتجاجات. وفي ٤ مارس جرى احتشاد عام لعلماء أكاديمية العلوم بمدينة بنوفوسيبيرسك ترعاه رئيس الأكاديمية نيكولاى دوبريتسوف ووزع بيانا يدعو لاقامة محاكمة للرئيس يلتسين على نط محاكمة النازيين الشهيرة «نورمبيرج». وبدأ علماء مركز بوشكين للعلوم في جمع توقيعات على استفتاء عام بسحب الثقة من يلتسين والحكومة. وانضمت إليهم في ذلك معاهد علمية عديدة تعرب في بيانات سياسية عن ثقتها في أن الدولة تنهج متعمدة سياسة القضاء على العلوم بعد أن ألقت الدولة كل دعم للعلوم بل وضاعفت الضرائب على مؤسساته.

إلا أن ظاهرة الاضرابات تشق طريقا لتتجمع وترتقى للمرة الأولى من شرر الاحتجاجات المتناثرة إلى احتجاج عام على مستوى روسيا كلها. قادر إلى حد ما - ليس فقط على مد الصلات والأفكار بين فئات واسعة مختلفة من الشعب - بل وعلى أن يكون نواة لحركة شعبية خارج قاعات البرلمان التي تجري السلطة تجرية الديمقراطية بين جدرانها. وكانت النقابات الحرة لفيدرالية روسيا - بزعامة ميخائيل شوماكوف - هي الداعي للاضراب العام. وقد سبق لها أن دعت لاضراب مماثل في ٥ نوفمبر العام الماضي. هذا العام سيشارك - من أصل ٣٨ ألف نقابة ومنظمة تضم حوالي خمسة وأربعين مليون مواطن - ٢٦ ألف منظمة علاوة على نقابات أخرى ليست عضوة في الاتحاد النقابات الحرة.

مصنع «روستينماش» الشهير انذرا إلى الرئيس يلتسين بتهمة فيه بأنه: «يمارس بالتجويع سياسة إبادة عنصرية للشعب الروسى» لأنهم لا يتلقون رواتبهم منذ يونيو ١٩٩٦. وتقدم عمال مصنع «كوبروفسكى»

«ببترسبورج (لينينجراد)» بانذار مماثل للرئيس. وأعلن الأطباء بمستشفى الأطفال في بيتروزالوفدسكى اضرابا عن الطعام بسبب الرواتب. وتشهد ساحاليين اضرابا للمدرسين والعاملين في دور الحضنة. وفي فولجوجراد يتلقى الرجال العاملون في مصنع «أرمينيا» للملابس ومستحضرات الزينة النسائية رواتبهم في شكل حمالات صدر حريمى. ويتلقى الواحد منهم تسع حمالات للصدر شهريا لا يدرى ماذا يفعل بها.

ويختصر غضب مماثل داخل الفئات العسكرية ويكفى إعلان وزير الدفاع إيغور رادونوف: أتى وزير جيش يتحلل وأسطول يتلاشى وذلك يوم الاحتفال بـ «حماة الوطن» (يوم الجيش) وتصريحه بأن ضباطه يبيعون دماءهم للمستشفيات ليأكلوا ويجمعون فئات الأطعمة من موائد المطاعم ليحملوها معهم إلى بيوت أسرهم. وصرح أحد الجنرالات مؤخرا بأن الدولة لا تخصص لطعام الجندي الفرد سوى أربعة آلاف روبل يوميا مع أن سعر رغيف الخبز ثلاثة آلاف روبل.

وتتضم شيئا فشيئا فئات واسعة أخرى من العلماء والمثقفين لوضع الاستياء

لابد أن يتخذ منحى حادا لاحقا.

وفي ١٩٩٢ كان يلتسين مرغما- لتفادي عاصفة احتجاج شعبية مماثلة- على التضحية ببيجور جايدار وجينادي بوريولوس وحكومته حينذاك ، لكنه حينذاك «تفادي العاصفة» بتبديل الحكومة وتعيين فيكتور تشيرنوميردين كحل وسط. هذه المرة ولنفس الأسباب كان يلتسين مرغما على تبديل حكومته ولكن ليس هروبا من العاصفة كما في المرة الأولى بل لمواجهة مزبد من القمع الصريح. فقد اعترض القوميون والشيوعيون وغيرهم على أناتولى تشوبهايس المعروف في روسيا بالكاردينال الاشقر (نظرا لسلطاته الواسعة المستمدة من علاقته بابنة يلتسين)، والمعروف أساسا بأنه «أبو الشخصيات» الذي دمر الصناعات والمؤسسات الوطنية. لكن يلتسين جعل منه نائبا أول لرئيس الوزراء، ثم عين إلى جواره بورييس آخر هو بورييس نيمتسوف الذي لا يتصف بأية ميزة سوى أنه يهودى مثلما هي الحال مع تشوبهايس. وعين معه نائبين آخرين من اليهود هما الفريد كوخ ، وياكوف أورينسون. وبذلك تسلم اليهود فعليا نصف الحكم في روسيا علاوة على أن «خمسسين بالمائة من اقتصاد روسيا بأيادي اليهود» وفقا لتصريح بورييس بيريزوفسكى (الذى يحصل جواز سفر اسرائيلى وعين نائبا لسكرتير مجلس الامن القومى الروسى).

إن وصول اليهود لاقتسام الحكم يبدو واضحا في أنه اذا كان وزير الدفاع رادونوف روسيا وجب أن يكون نائبه في مجلس الأمن يورى باتورين يهوديا، واذا كان جينادي سيلزنييف رئيس الدوما روسيا وجب أن يكون نائبه الكسندر شوخين يهوديا وهكذا. واذا كان ايفان ريبيكين في مجلس الأمن روسيا كان نائبه بورييس بيريزوفسكى يهوديا، وهكذا. لكن تهويد السلطة في روسيا دخل إلى مرحلة جديدة ثالثة بالتعيينات الأخيرة. المرحلة الأولى كانت عندما دفع أصحاب البنوك اليهودية المليارات من الدولارات للحاج يلتسين في الحملة الانتخابية، والثانية عندما نجحوا في الاطاحة بممثلى الجناح الروسى من أمثال آليج سوسكوفيتس وكورجاكوف وأعوان تشيرنوميردين ، المرحلة الثالثة الآن هي استلامهم نصف الحكم. وقد صرح بورييس نيمتسوف (٢٧ عاما محافظ لمقاطعة نيجنى نوفجورد) عند تعيين يلتسين له نائبا أول بأنه: «يطلب لموافقته على قبول المنصب أن يكون اتصاله مباشرا بالرئيس يلتسين «أى أن وضعه من الناحية الفعلية مساو لوضع رئيس الوزراء، وهو نفس الامتياز الذى يتمتع به أناتولى تشوبهايس». وقيل إن يلتسين قد أجرى تلك

التعديلات لاسترضاء كلينتون قبل سفره إلى هلسنكى فى إشارة من يلتسين إلى أنه ينوى مواصلة الاصلاحات !.

واليهود المتروسين بالنسبة لأمريكا كانوا دائما أفضل ضمانا للمصالح الأمريكية لأن ولاهم الوحيد للغرب الذى قدم لهم حماية تاريخية سواء بالدفاع عنهم داخل الاتحاد السوفيتى فيما سبق أو بحماية دولتهم أو حمايتهم هم شخصا الآن. ومن ثم فإنهم أفضل وكيل للمصالح الغربية ، لأن مصالحهم هناك فى واشنطن وتل أبيب وليست فى موسكو، ولأن اليهودية التى خلت دائما من الانتماء الوطنى تظل رهان الغرب.

ولكى ندرك الطابع القومى للتعديلات التى تمت فى الحكم نضيف أن بيجور جايدار (اليهودى الاشقر) سيكون المستشار الاقتصادى ليلتسين بينما سيكون تشوبهايس المسئول الأول عن الاقتصاد فى الحكومة علاوة على أنه وزير للمالية. ويدور الخلاف على تلك التعيينات -بين الشيوعيين و يلتسين- لأن وصول أولئك اليهود إلى الحكم يعنى من الناحية الفعلية التضحية بمصالح روسيا بالكامل ممن لا تعنى تلك المصالح شيئا بالنسبة لهم، ويؤجج ذلك غيرة قومية روسية مفهومة الأسباب.

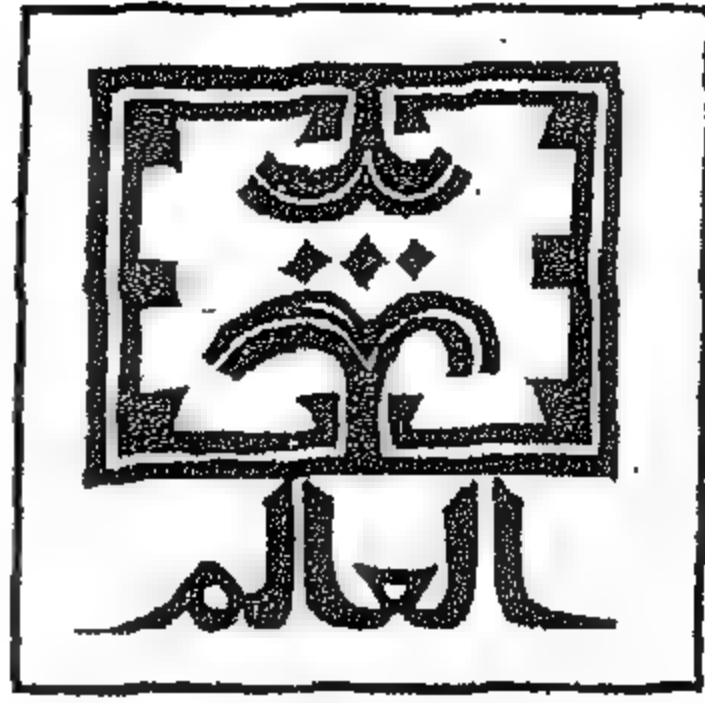
ولكن تهويد السلطة مهمة داخلية أخيرة لابد ليلتسين أن ينجزها قبل الرحيل. أما مهمته الخارجية فهي تسليم روسيا لحلف الناتو قبل هلسنكى وأثناءها وبعدها. وليست التصريحات المتشددة ليلتسين بشأن الخلافات مع الناتو- وهى خلافات قائمة ولكنها ثانوية- سوى قناع يدارى به انسياق الكرملين لعملية الاخضاع والقبول بزحف الحلف إلى الحدود الروسية كأنما باعتباره أمرا واقعا لا مفر منه. وقد اختصرت القيادة الروسية قضية توسع الحلف (بكل أبعادها السياسية والعسكرية والدولية) إلى مجرد مشكلة وثيقة لابد من توقيعها على أن تكون ملزمة للطرفين ، وبذلك تركزت الأنظار على الوثيقة ونهيات النفوس -مع تهويل الخلافات- لاعتبار أن توقيعها «سيكون انتصارا لروسيا» ، وأن يلتسين انتزع ما صمم عليه. وهكذا شغلت الانظار عن التوسع بمجرد وثيقة ، مع أن التاريخ يثبت أن العبرة ليست بالوثائق القابلة للتجاهل، ولكن للوقائع العسكرية التى تراكم منطقتها الخاص بقوتها المتراكمة على الحدود.

وتؤكد مصادر كثيرة أن حملة المفاوضات الروسية الأمريكية على امتداد شهرى يناير

وفبراير واللقاءات بين بريماكوف وخافير سولانا سكرتير الحلف ومادلين أولبرايت قد أسفرت عن مشروع اتفاق أو ميثاق مبدئى يضم خمسة أبواب : تصور عن بناء أوروبا الجديدة / مبادئ عامة للعلاقة نظام المشاورة والتعاون فى إطار مجلس استشارى يسمى روسيا والناتو لا يكون لروسيا فيه حق النقض / ثم مناطق التعاون والشراكة والعمليات المشتركة بما فى ذلك تبادل المعلومات العسكرية والاستراتيجية / وأخيرا الباب الخامس المكرس للموضوع العسكرى. وتطالب روسيا الحلف بعدم نشر أسلحته فى الدول المرشحة لعضويته من شرق أوروبا وعدم انشاء هياكل عسكرية تحتية فى تلك البلدان . ولكن الحلف يرفض ذلك- لأن قيم «انتفاصا لحقوق الاعضاء الجدد» وهو ما لا يرضاه الحلف لنزاهته وحرصه على المساواة بين اعضائه! ويزرد الحلف الاكتفاء بدلا من ذلك بتعهدات عامة وردت على لسان مجلسه الذى أعلن فى ١٤ مارس أنه : «فى الوقت والظروف الراهنة لن يتم نشر الأسلحة» علاوة على تصريحات سابقة لوزراء خارجيات دول الحلف فى ديسمبر ٩٦ جاء فيها أن الحلف: لا تتوفر لديه النية أو الاسباب لنشر أسلحته فى دول شرق أوروبا.

وإذا تذكرنا أن روسيا سبق لها أن وقعت فى بروكسل عام ١٩٩٤ على وثائق الشراكة ، ثم وثائق البرنامج المفصل للشراكة عام ١٩٩٥، لادرنا ان الخلافات المطروحة قابلة للتجاوز الشكل الذى سيتخذه ذلك التجاوز مفتوح للاجتهادات . فاما أن تقبل روسيا فى هلسنكى ببيان عام غير ملزم تحت شعارات متشددة، أو أن تقبل أمريكا بالتوقيع على وثيقة تكون ملزمة على ألا تتضمن تنازلات أمريكية هامة بحيث تكون أمريكا ملزمة بلا شئ، أو أن يتم التوقيع على وثيقة ما-يقال فيما بعد أن يلتسين تشدد بشأنها- ومن ثم تحال إلى خبراء لاجراء التعديلات المطلوبة فيها الخ. وخلال ذلك ستقدم أمريكا وعودا ببرنامج مساعدة اقتصادية ضخمة مع بعض التنازلات السياسية والعسكرية الطفيفة التى لن تخل بموازن القوى.

وفى كل الأحوال فإن الغرب يدرك أنه لابد من التعجيل بصياغة أخيرة لوضع روسيا فى الداخل وعلى الساحة الدولية.. قبل رحيل الرئيس بورييس يلتسين.



اتساع المعارضة

العمالية لحكومة كول

العمالة تدعو:

يا عمال العالم

تصارعوا



المستشار كول

طوال شهر فبراير وما انقضى من مارس تواصلت مظاهرات العاملين بشكل يومي. ولا شك أحد في أنها ستستمر في الأسابيع والشهور القادمة. الحكومة مصرة على النهج «النيوليبرالي» الذي لا يعترف بأي دور اجتماعي جدي للدولة. والعاملون من عمال وموظفين لا يريدون الاستسلام لسياسات تخفيض الأجور والمعاشات وسياسات القضاء على فرص العمل.

وقد نجح نضال عمال المناجم في غرب ألمانيا في الأسابيع الماضية فيما فشل فيه منذ بضع سنوات زملاؤهم في شرق ألمانيا. فبعد صراع جذب اهتمام الرأي العام انتزعت نقابات عمال المناجم موافقة الحكومة على أن يبنى الدعم الحكومي لصناعات الفحم في الغرب. وكانت الحكومة قد أعلنت عزمها على تقليص الدعم للنصف (٢٨ مليار مارك خلال السنوات القادمة) بما يعني الاستغناء عن عشرات الألوف من العمال. إلا أن إغلاق مناجم منطقة الرور لا يعني فحسب أن يفقد عمالها مصدر رزقهم بل يعني أيضاً أن تتحول مناطق بأسرها إلى خلاء مهجور لأن الفحم يعني الحياة بالنسبة لتلك المنطقة التي لم تنجز التحولات الضرورية في بنية الصناعة بحيث يبقى هناك إنتاج صناعي وبالتالي قوة شرائية تضمن استمرار الحياة في المنطقة.

رسالة ألمانيا: نبيل يعقوب

وحجج الدولة التي بررت بها تقليص الدعم لصناعة استخراج الفحم تعد حججاً قوية من الناحية الاقتصادية البحتة. لأن الفحم الاجنبي المستورد أرخص بكثير من الفحم الألماني. وترد النقابات العمالية ويدعمها في ذلك عدد من خبراء الاقتصاد بأن الحفاظ على الانتاج الوطني من الفحم أمر ذو أهمية استراتيجية. ويمقتضى الاتفاق بين الحزب المسيحي الحاكم والديمقراطي الاجتماعي والنقابات سيستمر الدعم حتى عام ٢٠٠٥، وانخفاض شعبية حزب المستشار كول (٢٧٪) مقابل ٣٧٪ لحساب الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الاستطلاعات الأخيرة) كان له اثره على قرار المستشار بقبول مطالب عمال المناجم.

وقد تذكر الاعلام (الغربي في غالبه) فجأة أن قطاع انتاج الفحم الهن في شرق ألمانيا (واسمه أيضاً الفحم الطرى الذي يجرى استخراج به بتجريف التربة في مناطق وجوده) قضى عليه وشرد قسم كامل من عمال ألمانيا الشرقية دون أن تذرف الحكومة ولا النقابات دمتة واحدة. وقيادات نقابات عمال الفحم المتمركزة في الغرب لا ذت وقتها بالصمت من موقع المنافسة مع عمال الشرق لأن أي دعم لانتاج الفحم في الشرق كان يعني تهديد الدعم لفحم الغرب. هذا الصراع العمالي -العمالي تكور مشاهدته بعد الوحدة الألمانية على مختلف المستويات وبين شتى الفئات من المشتغلين من أبسط الأعمال حتى المهن عالية التخصص مثل الطب أو البحث العلمي. وهكذا تم تصفية أكاديمية العلوم في شرق ألمانيا دون احتجاج يذكر من زملاء المهنة في الغرب فيما عدا نقابة المهن التعليمية ذات المواقف المتقدمة.

العمالة تدعو:
«يا عمال العالم
تصارعوا»

عمال البناء فاض بهم الكيل...
تجمعوا يوم ١٠ مارس في قلب مدينة برلين بالقرب من ميدان بوتسدام.. في المنطقة التي يسمونها أكبر موقع بناء في أوروبا، حيث يجرى تشييد مراكز لمؤسسات الحكم الاتحادية الألمانية وحيث تتبارى الكونسيرونات الصناعية العالمية في اقامة صروح معمارية تحمل أعلى الأوصاف (الأعلى والأعلى والأجمل)... هناك بالضبط وفي يوم مشمس نادر في هذه السنة الألمانية الرمادية سادت الصورة آلاف الاعلام

الحمراء لنقابة عمال البناء والجموع الحاشدة من العمال بخوذات العمل البلاستيكية وبالشعارات المعبرة عن نبض الشارع الألماني في هذه الأيام نسجور. وكانت مظاهرات عمال البناء موحدة احتجاجاً على البطالة المستفحلة بين عمال البناء والتي تسبب فيها أيضاً قرار حكومة بالغا. تعويض الظروف الجوية لسنة التحمل الدولة ما قيمته ٦٨٪ من لآخر لعمال البناء. عن كل ساعة يضطرون سبب للتوقف عن العمل بسبب الظروف الجوية السنة في الفترة الواقعة بين شهرى نوفمبر ومارس. وكانت نتيجة الغاء هذا التعويض لدى وفر على الدولة نحو ٧٠٠ مليون مارك سنوياً ان افلس الكثير من شركات البناء الصغيرة والمتوسطة أو سحرت جانباً كبيراً من عسائرها. واضطر مكتب العمل الاتحادي أن يدفع تعويضات لعمال البناء المتعطلين تفوق تأثير المحقق بعدة أضعاف. وكانت النقابات قد توقعت هذا بالضغط. وكان سحب الدولة لتعويض القطاع البناء عامل ضغط اضافي زاد من خوف أصحاب الأعمال لاستخدام الأيدي العاملة الرخيصة من البرتغال واليونان وبولندا وغيرها. ويحصل العامل البرتغالي على أقل من نصف أجر العامل الألماني، كما كانت ظاهرة العمل الاسود (أي غير مسجل رسمياً) والذي لا تدفع عنه تأمينات اجتماعية وبالتالي من يقوم به محرومة من كل الخدمات والتأمينات الصحية

والاجتماعية ويتعرض فوق ذلك للعقوبة باعتباره متهرباً من الضريبة. وتستغل القوى المحافظة واليمينية المتطرفة الوضع لاثارة العمال الألمان ضد الأجانب الذين يسرقون أماكن عملهم. وعلى هذا التوتر بالتحديد يعزف الحزب البافاري (الاتحاد الاجتماعي المسيحي) والحزب اليميني الراديكالي (الجمهوريون). وقد سبق لهذا الأخير أن حقق نصراً انتخابية هامة في منتصف التسعينات. ولكن نقابة عمال البناء لم تسقط في الفخ «القومجي»، بل رفعت مطلب أن يحصل العمال الأجانب على نفس أجر العمال الألمان لتنتهي بذلك المنافسة غير المشروعة والمدمرة لمستوى الأجور ولتضامن العمال. وضرب العامل الألماني والبرتغالي والايطالي بالمصري والفرنسي بالمغربي والأمريكي بالمكسيكي هو أحد مظاهر المعاصرة لتفتيت وتشتيت العمال ونسف التضامن بينهم. وتبدو العملية في ظاهرها تلقائية وطبيعية للغاية بين ناس تبحث عن لقمة العيش وتتنافس من أجلها على مكان العمل. وتسمح الوحدة الأوروبية بين دول غرب أوروبا بانتقال القوى العاملة ورؤوس الأموال بحرية ولكن الدول لا تنفذ القوانين الموجودة لحماية القوى العاملة من المنافسة غير المشروعة كما أن الرأسمال

الخاص يسمح بتشغيل العمالة غير المسجلة (أو غير المشروعة). ويستفيد رأس المال من الوضع إلى الحد الأقصى فمن ناحية يمثل ملايين العاطلين ضغطاً هائلاً على النقابات وعلى الأجور. ومن الناحية الأخرى يجلبون العمال من بلدان الاتحاد الأوروبي ذات الأجور المنخفضة ويشغلون العمالة غير المشروعة من شرق أوروبا والتي تحصل على أقل من القليل محققين معدلات ربح هائلة. وتؤدي هذه العملية إلى زيادة تركيز رأس المال إذ تعزز موقع الشركات الكبرى تجاه المتوسطة والصغيرة التي تغلق أبوابها. هذا التطور الرأسمالي المرتبط بزيادة القلق الاجتماعي والهوس في واحد من أغنى بلدان العالم هو الذي يدفع العمال للخروج يومياً للشوارع. الظاهرة الجديدة هي المظاهرة العمالية الكبيرة التي شهدتها العاصمة البلجيكية بروكسل لآلاف العمال البلجيكيين والفرنسيين والهولنديين والألمان الذين أعلنوا تضامنهم مع عمال شركة سياروات رينو التي تريد إدارتها تسريح ثلاثة آلاف منهم. هذه المظاهرة تعد بلا شك علامة على الطريق في نضال العمال ضد العولمة الرأسمالية ومن أجل افشال مخطط التفتيت والتشتيت.

الحرب ضد الأكواخ .. كتاب مثير للعالم الفرنسي برتراند شنبايدر

عملهم البحثي بدرجة عالية من الاستقلالية عن الفكر والنهج السائد في الأوساط الحاكمة في العالم، كما يتسم الانتاج الفكري للعلماء المنتمين لنادي روما بالنظرة العلمية الشاملة التي تعتمد على التعاون الوثيق بين شتى التخصصات العلمية الطبيعية والاجتماعية. وبهذا الكتاب يضيف نادي روما إلى انتاجه العلمي الخصب مرجعاً هاماً جديداً عن موضوع تنوذه الكتابات الدعائية الخادعة والمثيرة للأوهام.

الحرب ضد الأكواخ هو عنوان كتاب مثير جديد أصدره العالم الفرنسي برتراند شنبايدر وهو السكرتير العام الحالي لنادي روما. والكتاب يتناول بالتحليل السياسات التنموية للدول الصناعية الكبرى ويسمى العلاقة الناشئة بين الشمال والجنوب بسبب هذه السياسات فضيحة الشمال-الجنوب. ونادي روما يمثل تجمعاً للفيث من باحثين علميين من شتى بلدان العالم يتميز

عندما انعقدت قمة البيئة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وعقد المستشار كول -دو المساعدات للدول النامية لتصل إلى سنة ٢٠٠٧. من الدخل القومي لألمانيا بمجرد أصبح ذلك ممكناً. والواقع الراهن يبين أن هذه المساعدة قد انخفضت بدلاً من أن ترتفع. ولكن ليس هذا موقف ألمانيا وحدها بل هو طريق سياسة معظم الدول الصناعية الكبرى. يهدف البلدان الإسكندنافية تسير على سياسة مخالفة.

وقد سبق ان عرضت اليسار فى سنة ١٩٩٥ تقريراً لنادى روما بعنوان «فلتُحسب حساب الطبيعة» وهو عبارة عن صيحة تحذير من مواصلة النهج الاقتصادى الحالى الذى يسير عليه العالم، وقد انتقد ذلك التقرير - الذى كان موضوعه الرئيسى المطالبة بتغيير أسس ومفاهيم حساب الدخل القومى وحث السياسيين على أن يأخذوا «النتائج الاجتماعى الايكولوجى» أساساً لحساب الاقتصاد القومى - بدلاً من مفهوم «النتائج القومى الاجمالى» - انتقد النظام الاقتصادى العالمى الذى يجعل الدول الغنية تزداد ثراء على حساب الدول الفقيرة.

التقرير الحالى يحلل سياسة ما يسمى بالمساعدات التنموية أو سياسات «التعاون الدولى مع الدول النامية» منطلقاً من واقع هذه الدول النامية بعد ٤٠ سنة من سياسات التنمية الموصوفة - ويدين شنايدر

السياسات التى تطبقها الدول الصناعية الكبرى تجاه البلدان النامية ويصف المساعدات التنموية بأنها لا تعدو أن تكون عملية احتيال مدعومة حكومياً وبمقتضاها تفرض الدول الغنية ما تراه من «حلول» لمشكلة الفقر على البلدان الفقيرة. والنتيجة هى أن تترسخ الهوة بين الفقراء والاعنياء فى العالم، وتنتشر الصراعات الاجتماعية وحركات الهجرة والتجاهات العدا للجانبا والنزعة العنصرية ويتصاعد العنف فى المجتمعات وتنتشر المخدرات ويجرى تدمير البيئة على نطاق واسع. ويسجل شنايدر نتيجة الفشل الذريع لسياسات تسمى تنموية ذاكراً أن أكثر من خمس سكان العالم (نحو ١.٢ مليار انسان) يعانون من الفقر والبؤس ومنهم ٨٠٠ مليون يعانون من الجوع ومن بينهم ٢٠٠ مليون طفل.

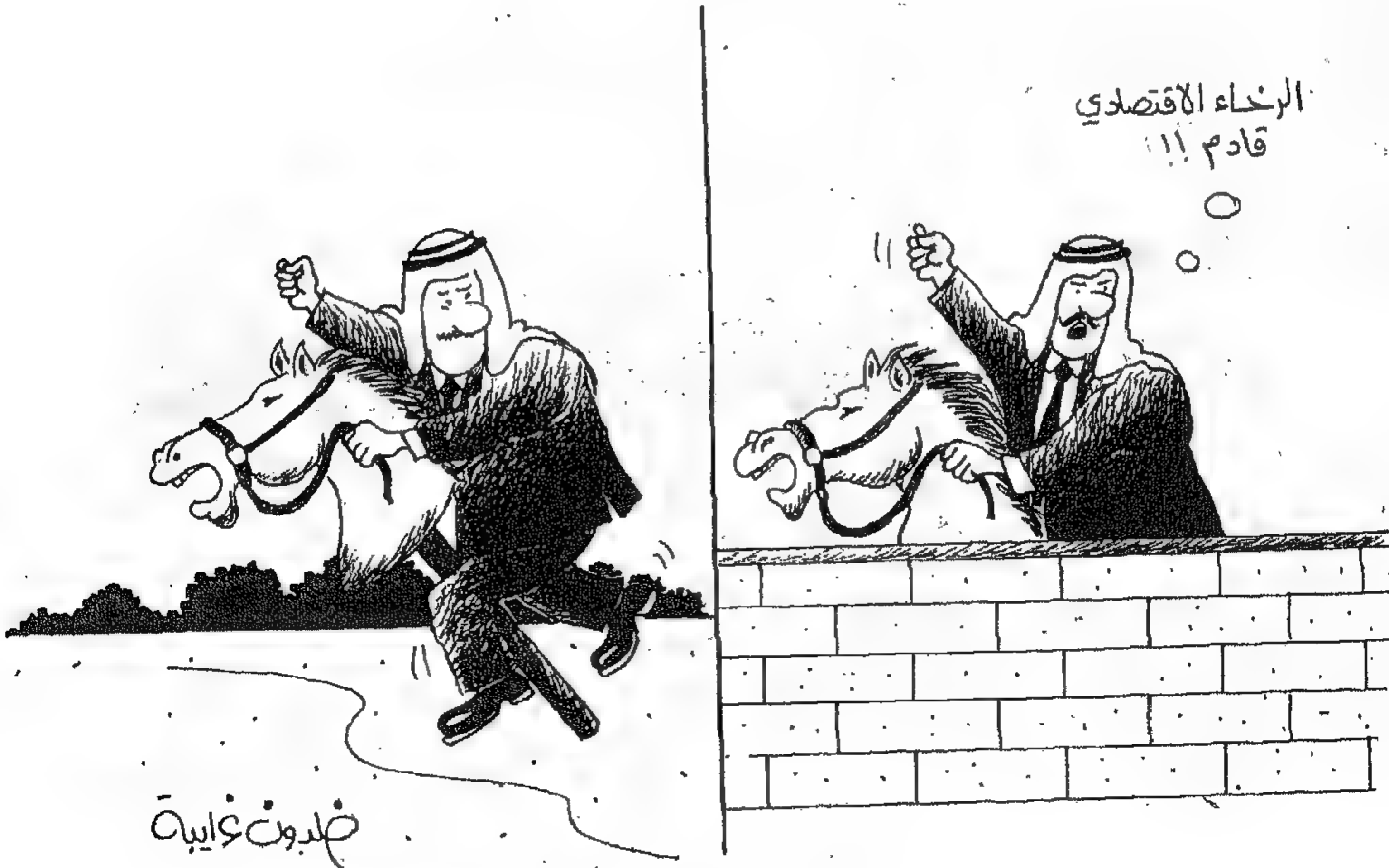
وبرتراند شنايدر هو أحد الخبراء العالمين المتخصصين فى المشكلات الكونية. وتحت هذا العنوان نشر كتابه الشهير سنة ١٩٩١ وكان قد أثار انتباهاً كبيراً عام ١٩٨٥ بكتابه (ثورة الحفاة).

فى «الحرب ضد الاكواخ» يحذر شنايدر من نتائج السياسات السائدة، وهو يحلل فى

كتابه آليات الممارسة التنموية للبلدان الغنية وكيف تردت هذه الممارسة لتخلق الارض التى تنبت منها الفضائح والتى أصبحت مرتعا للنفاق الدولى. ويهاجم المؤلف «تجار التنمية فى الشمال» وهم فى نظره من الخبراء وأصحاب الاعمال والبنك الدولى وحتى الامم المتحدة. كما يدخل فى عدادهم المستفيدون منهم الفاسدون فى الجنوب، الذين يبددون الأموال العامة أو ينهبوها أو يستخدمونها فى غير اغراضها. وينتقد شنايدر حكومات الغرب التى تطالب بملء فمها بالديمقراطية وحقوق الانسان كمعايير بل وكشروط لمنح المساعدات التنموية بينما تقوم هذه الحكومات فى نفسه الوقت بتقديم الدعم المالى والعسكرى لأسوأ الأنظمة فى افريقيا وغيرها.

ويطالب شنايدر بتغيير كلى فى طريقة تفكير الحكومات والشركات فى الشمال والجنوب كما يطالب بالاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكاً حقيقياً ينبغي دعمه وليس استخدامه كأداة.

(استندت فى هذا العرض القصير للكتاب على ما جاء فى مجلة «يوتوبيا» وسأعود لعرضه بشكل أوسع).



«حمى الشمال والجنوب»

السياسات الاجتماعية

بين

التخفيض والتراجع

محمد العجاتي

يجتاح العالم الآن شماله وجنوبه حمى شديدة الوطئة أساسها تخفيض المخصصات التي توجهها الدولة إلى عمليات الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي. وأساس هذه الحمى هو تراجع الدول عن الاستثمار الحقيقي في الإنسان للخدمة الاستثمارات الرأسمالية متجاهلة أن السبب لقيامها وبل لقيام المجتمع ككل هو النوع الأول من الاستثمار، فالهدف في علم الاجتماع من قيام المجتمع وخلق سلطة له هو التضافر بين عناصره من أجل الوصول إلى مستوى أرقى من الرفاهية لغالبية المجتمع، إلا أن ما تقودنا إليه هذه الحمى هو تكريس الرفاهية لفئات محدودة على حساب الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع معللين ذلك بحسابات الأرقام المعروفة في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية بداية من خفض الموازنات إلى تحقيق فائض دون قياس العائد الحقيقي لمثل هذه الأرقام وهو انعكاسها على حياة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

وإن كان أساس الحمى واحد في الشمال والجنوب، إلا أن الأسباب والأعراض تختلف بينهما حيث تقوم هذه العملية في الشمال على تخفيض المزايا الممنوحة في ظل ما كان يسمى بدولة الرفاهية، أما في الجنوب فتقوم في معظمها على السير في اتجاه الرأسمالية دون اتخاذ أي خطوات في الطريق الموازي وهو طريق الرفاهية الاجتماعية بل والانتقاص من الحقوق الممنوحة، مثل خفض الدعم وخصخصة مؤسسات العلاج والخدمات الرئيسية في المجتمع.

برزت هذه الازمة بشكل واضح في الصيف الماضي في الولايات المتحدة، من خلال قانون اقترحه الكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية

وتبناه الرئيس الأمريكي كلينتون «الديمقراطي» دون أي استشارة للقاعدة الانتخابية لحزبه والتي تتكون في الأساس من عدة منظمات اعترضت -في معظمها- على مشروع القانون عند عرضه على الكونجرس.

وفي فرنسا امتدت هذه الحمى لتشمل فئات جديدة من المجتمع مثل الصحفيين والمدرسين حيث أدى هذا الامتداد إلى إضراب عام شل الحياة تماماً في ١٦ / ١٠ / ١٩٩٦ حيث شارك فيه المتضررون من هذه العملية على مدى الأعوام الأخيرة حيث استمرت عملية التخفيض للعام الثالث على التوالي، وبمراجعته سريعة للتراجع في دعم السياسات الاجتماعية في فرنسا نجد أنها بدأت في الانخفاض في العام التالي لوصول شيراك إلى الحكم حيث كانت تمثل ٥٧ مليار فرنك فرنسي موزعة على أربعة مجالات أساسية أولها العجز والتقاعد ٤٩٪، والصحة ٢٧٪، والأمومة والأسرة ١٣٪، والعمالة وترتكز على إعانات البطالة ٩٪ وقد شهدت هذه الإعانات زيادة في فترة ما قبل وصول شيراك إلى الحكم بنسبة ٣٨٪ في المجال الأول، ٥٩٪ في الثاني، و١١٪ في المجال الثالث والرابع، و٥٦٪ في المجالات الأخرى. إلا أن الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٦ شهدت تراجعاً في هذه السياسات، حيث انخفضت هذه الاستثمارات كميّاً وكيفياً بشكل متضاعف يبلغ حوالي الربع خلال ثلاث سنوات، مما يعطى مؤشراً إلى سرعة هذه العملية والمحاولة للوصول بها إلى الحد الأدنى الممكن في أقصر وقت ممكن.

أما في الجنوب، استمرت في مصر عمليات ما يسمى إعادة الهيكلة دون إعطاء أي حق جديد للطبقات المتضررة من هذه السياسات وهي تمثل الغالبية العظمى من الشعب المصري الذي يعاني أكثر من ٥٥٪ منه في الحياة تحت خط الفقر، فمبدأ تولى الحكومة الحالية -حكومة الجنزوري- اتخذت إجراءات الخصخصة خطى أوسع وصلت إلى حد طرح أسهم أكثر من شركة تعمل في نفس المجال بأقل من قيمتها الحقيقية وفي وقت واحد في بورصة الأوراق المالية، مما أدى إلى انخفاض سعر الاسهم بشكل كبير، كما اتخذت خطوات أعمق حيث وصلت إلى صناعات استراتيجية بالنسبة لمصر مثل الغزل والنسيج عن طريق تأجير مصانع حلوان، وكفر الدوار أو الخدمات الأساسية مثل الاعلان عن بيع الطرق والمطارات، أو خطوات قهيدية نحو خصخصة أهم الخدمات عن طريق فتح باب الاستثمار الخاصة في مجال مثل الطاقة والكهرباء. وكل ذلك دون أي تقدم على مستوى الضمان الاجتماعي والاستثمار في الطاقة البشرية، وإعانات البطالة والرعاية الصحية الشاملة وشبكة التأمينات ما زالت مشاريع غير كاملة وغير محددة، تشوبها العديد من التساؤلات والمشكلات.

أما عن حق الاضراب أو التظاهر أو الاستقلال النقابي فما زال ينظر لها كأعمال خارجة عن القانون.

وإن كان منطق هذه السياسات في الجنوب هو وهم قيادتها للمجتمع نحو وضع أفضل، إلا أن الرأسمالية في الشمال قد تخطت مثل هذه

المقولات وبدأت تكشف بوضوح عن وجهها الحقيقي حيث يتفق المنطق الأمريكي والفرنسي في أن الفقر هو خطأ الفقراء . ففي الولايات المتحدة يرون أن العاطلين لا يبحثون عن عمل، وأن المسنين والمرضى لاحق لهم في الحصول على نفس حقوق الأصحاء الذين يعملون . أما في فرنسا فقد أعلن شيراك في العام الماضي أن الحل لمشاكل الطبقات الدنيا يجب أن يكون عن طريق الأعمال الفردية، حيث لا يجب أن تتحمل الدولة مثل هذا العبء، وهو نفس المنطق الشاذ الذي بدأ هتلر فترة حكمه في ألمانيا وأنهت به إلى إعدام المقاومين في الأفران الجماعية، والطريف أن الأسلوب الذي أقرت به هذه القوانين أقتدت فيه دول الشمال بدول الجنوب وليس العكس حيث اتخذت أسلوب العالم الثالث من حيث أسلوب التمرير السريع للقوانين ، فقد موت في فرنسا معظم التشريعات بشكل سريع وغريب في آخر ثلاثة أيام من المناقشات في البرلمان في العام الماضي . كما جاءت مواجهة ردود الفعل الشعبي لهذه السياسات على نفس النمط، حيث تم إلصاقها بالرجل الثاني . فالكونجرس هو المسئول عنها في الولايات المتحدة وآلان جيبس رئيس الوزراء هو المسئول وليس شيراك في فرنسا، كما أنه رئيس الوزراء السابق أو الحالي وليس رئيس الجمهورية في العالم الثالث. وهو أسلوب قديم ومكشوف لامتنعاض غضب الجماهير واعطائهم أمل في تعديل الأوضاع.

كما تتوافق دول الشمال والجنوب في الهدف حيث يأتي تصحيح الهياكل الاقتصادية الرأسمالية على حساب ما يمكننا أن نطلق عليه الجسد الحقيقي للاقتصاد القومي . ففي الولايات المتحدة اتفق الديمقراطيون والجمهوريون على موازنة الميزانية بحلول عام ٢٠٠٢ ليس بخفض الانفاق العسكري أو زيادة الضرائب على الأغنياء إنما باقتطاعات في برامج الرعاية الاجتماعية والتغذية والسكان والرعاية الصحية لبقاى الأمريكين . أما فرنسا فبالإضافة إلى اللحاق بمعاهدة مسترخية وشروطها تهدف الحكومة الفرنسية المعلن هو خفض العجز في الموازنات من ٥٪ إلى ٣٪ في نهاية ١٩٩٧ عن طريق خفض الانفاق على الرعاية الاجتماعية، وفي مضر الهدف هو خروج من الأزمة الاقتصادية الشاملة وتتخذ الحكومة مواجهة الديون الخارجية وإسقاطها وليس سدادها مقياساً للنجاح في الخروج من الأزمة وليس مدى ارتفاع مستوى المعيشة الجماعي للشعب المصري.

وإن كانت هذه السياسات قد تؤدي على مستوى التحليل الرقعي «الميكرو اقتصادي» إلى نتيجة ما على المدى القصير فإن ذلك سيكون بالضغط على الشعب مما يجعل احتمال التحسن حتى على نفس المستوى على المدى البعيد قليل الاحتمال ، كما أنه على المدى المتوسط والقصير سيؤدي إلى زيادة الأعباء على كاهل الطبقات الكادحة، فنيويورك تأييز على سبيل المثال تقول على لسان هيوبريس رئيس الجمعية القومية للحضر: «إنه يبدو أن الكونجرس أنهكته الحرب ضد الفقر فقرر أن يشن حرباً بدلاً منها ضد الفقراء» ويرى أن القانون الأخير سيؤدي إلى كارثة حيث سيمنع الرعاية الاجتماعية عن ٢.٥ مليون طفل في عام ٢٠٠١ ويتفاقم الرقم إلى ٤.٩ مليون عام ٢٠٠٥ بناء على الدراسة التي أجراها المعهد الذي يرأسه.

وهي تقريبا نفس النتيجة التي توصلت لها مجلة لوهوند الفرنسية

عندما أعلنت أن «مضمون هذه السياسات هو «الأخذ من الفقراء واعطاء الأغنياء»، وذلك في ظل بطالة تتزايد بشكل مضطرد من ٢٤٢٩ ألف في ١٩٨٥ لتصل إلى ٢٧٨١ ألف في ١٩٩٣ . وهو ما ينطبق بشكل أكثر وضوحاً على مصر حيث تؤدي بالفعل هذه السياسات المعروفة بسياسات إعادة الهيكلة إلى زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء مع خفض مستمر لمستوى معيشة الطبقة الوسطى والعودة إلى وضع ما قبل ثورة ١٩٥٢ وهو مجتمع ما قبل رأسمالي يقوم على الإقطاع في المجال الزراعي والاحتكار في المجال الصناعي مما يحصر مقدرات الاقتصاد القومي في يد أقلية وهو واضح من خلال ظهور دور بعض رجال الأعمال محدودى العدد بشكل بارز في الفترة الأخيرة وصل إلى حد اصطحاب الرئيس لمجموعة منهم في لقائه بقيادات القوات المسلحة في سبتمبر الماضي.

كما أن أرقام «الماكرو اقتصادية» التي تستخدمها الحكومة لاثبات النجاح في سياستها التي تعتبر عملية الخصخصة هي عمادها الأساسي تثبت عكس ما تدعيه الحكومة . فإسقاط الديون وخفض عجز الموازنة يأتي على حساب خفض متوسط دخل الفرد من ٨٦٠ دولار عام ١٩٨٧ إلى ٦٠٠ دولار عام ١٩٩٠ طبقاً لتقرير البنك الدولي وارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٤.٤٪ إلى ٥.٧٪ أما نسبة البطالة فارتفعت بنسبة الضعف خلال سبعة أعوام . ويأتي هذا التراجع مصاحباً لانخفاض مستمر في الناتج المحلي الإجمالي العام بعد الآخر. وقد ظهرت آثار هذا التدهور في شكل إضرابات ومظاهرات متفرقة في المحلة الكبرى وكفر الدوار ومصانع إيديال وغيرها وكان آخرها الإضراب والمظاهرات التي قام بها موظفو شركة النصر بوسط المدينة في القاهرة في سبتمبر الماضي اعتراضاً على بدء تسريح موظفين كتمهيد لعملية الخصخصة.

كما شهدت الولايات المتحدة مظاهرات مماثلة لعل أبرزها المظاهرات التي قام بها المهاجرون المكسيك في قلب واشنطن في يوليو الماضي حيث ستمس القوانين الجديدة أطفال المهاجرين بشكل مباشر وقاس، وشهدت الصحف والمجلات تحولاً في نبرة الحديث عن هذه السياسات، حيث بدأت تحذر من مخاطرها بشكل صريح ومباشر لم تعتده هذه المجالات مثل النيويورك تايمز.

أما فرنسا فقد شهدت أكبر موجة من المظاهرات والإضرابات والاعتصامات منذ عام ١٩٦٨ بلغت أوجها في سبتمبر ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦ و١٦ أكتوبر من نفس العام وأصبحت باريس بشلل تام خاصة بعد اشتراك المحامين والمدرسين وموظفي وعمال النقل.

وعلى عكس العنف الذي واجهت به الحكومة المصرية أعمال المعارضة وكان أبرزها في كفر الدوار عام ١٩٩٤ ، قامت الحكومة الفرنسية بإدخال تعديلات على القوانين الأخيرة لامتنعاض الغضب الشعبي في ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ لكنها لم تمس جوهر هذه السياسات فعلى سبيل المثال لم تمس هذه تعديلات القوانين المؤثرة في الرعاية الصحية . كما طرحت الحكومة مشروعاً يقوم على فكرة إيجاد فرص عمل للعاطلين تقدر بثلاثمائة ألف وظيفة وهو رقم ضئيل بالنسبة لعدد العاطلين بالإضافة إلى أن العاطلين ليسوا إلا فئة من مجتمع يستفيد كله بقوانين الضمان الاجتماعي . أما الولايات المتحدة فقد اتخذت هذه القضية موقعاً بارزاً في وعود مرشحي الرئاسة مما جعل الحلول تتأجل إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية.

ووجه الشبه الشديد بين حالات تخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية يأتي في الأسباب والعوامل التي دفعت نحو هذه السياسات . فهذه النماذج الثلاث على سبيل المثال تمت تحت ضغط وإن اختلفت مصادره أحيانا ، فالدور البارز بالولايات المتحدة كان لرجال الأعمال والمؤسسات الرأسمالية الكبرى والحزب الجمهوري المتبنى أساسا لمصالحهم حيث يعتبرون مموليه الأساسيين في حملاته الانتخابية سواء على مستوى الكونجرس أو على مستوى الرئاسة ، وفي فرنسا كان لضغط اتفاقية مسترخيت ومعاهدة روما تحديدا الدور البارز في الاسراع نحو إسقاط القطاع العام ذي التاريخ الطويل . في فرنسا . وسياسات خفض الاستثمارات البشرية عن طريق الاقتطاع من الرعاية الاجتماعية فقد جاء بعد عدة مبادرات من الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في فرنسا والتي بلغت ٦٥ شركة أصبح لها اليد العليا في توجيه الاقتصاد الفرنسي في فترة حكم شيراك ، وإن كان المحركان الأساسيان السابقان - رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسية - لا يظهران بشكل بارز في الحالة المصرية إلا أن الدور البارز كان لصندوق النقد الدولي وسياساته المفروضة والتي تبنيتها حكومة عاطف صدقي ببطء ومضت فيها حكومة الجنزوري بشكل مكشوف وسريع .

وحول دور الرأسماليين في مدى قبولهم لسياسات الرأسمالية قام «جيكينز وهرنتس» وهما من علماء العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة بدراسة عام ١٩٨٩ طرحا فيها ثلاثة تساؤلات رئيسية وهي :

١- هل الرأسمالية الليبرالية تتحكم في صنع مشاريع قوانين الرعاية الاجتماعية أم أن هذه المشاريع تنمو بشكل مستقل من خلال خبراء سياسيين واداريين؟

٢- هل الرأسماليون بشكل عام يرفضون أم يوافقون على هذه السياسات وإلى أي حد؟

٣- ماذا يعنى ذلك بخصوص الحدود السياسية للطبقات الرأسمالية؟

وقد جاءت الاجابات حاسمة حول رفض الطبقة الرأسمالية للسياسات الاجتماعية من الأساس وذلك منذ عام ١٩٣٦ عندما صدر ميثاق «العهد الجديد» New Deal . كما أن سعيهم الدائم كان من أجل افراغ محتوى هذه السياسات أو توجيهها لصالحهم الخاص . وأكد جيكينز وهرنتس إن الاكاديميين والطبقة الوسطى كانوا دائما القادة في مشاريع هذه السياسات إلا أن ذلك احتوى دائما تحت مظلة الرأسمالية والرأسماليين أصحاب التمويل اللازم ، فقد ادركت هذه الطبقة استحالت رفض هذه السياسات فقررت إخضاعها من خلال التحكم في التمويل والمؤسسات البحثية أو تأييد القرارات الأقل إضرارا بمصالحهم . ويتوصل الباحثان إلى أن هذه العملية تدور كلها لصالح الرأسماليين ونظامهم وأن التدهور سيستمر طالما ظلمت حركات الاحتجاج معلقة .

وإن كان دور رجال الأعمال والشركات متعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي وجه لعمليات الافقار المستمر ، فإن الوجه الآخر يتمثل في ضعف الحكومات وعدم قدرتها على مجابهة هذه الهيئات أو المؤسسات خاصة بعد أن فقدت بمحض إرادتها الورقة الاقتصادية في المواجهة بعد التخلص من القطاع العام أو تحويله في

مصر مثلا إلى مؤسسات خاسرة وإدارات فاسدة لتحويل أسباب خصخصتها . أضف إلى ذلك ضعف مفهوم عدم التدخل والسيادة الوطنية ، وتسييس الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد ككل وهو ما يمثل البعد الخارجى لهذه الاحداث . كما أن سقوط النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية بالاضافة إلى تراجع اليسار المنظم خاصة أصحاب مذاهب الاشتراكية الديمقراطية ، (و) ولعل أبرز مثال عليهم حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكي الفرنسي إن كان الأخير قد بدأ في مراجعة مواقفه الأخيرة) أعطى فرصة لقوى الرأسمالية لفرض سيطرتها التامة خاصة بعد أن سقط الحاجز النفسى الذى كان متواجدا لديها وخوفها الدائم من الزحف الشيوعى كما كانوا يسمونه حيث زال الخطر من وجهة نظرهم واعتقد بعضهم بنهاية التاريخ كفكريا . أو اعتقد آخرون أن الشيوعية أصبحت تباع في زججات على سبيل التذكاري في أوروبا الشرقية على حد تعبير جورج بوش ومثل هذه المقولات - المردود عليها - مثلت الحافز الرئيسى للرأسمالية لظهور وجهها القبيح دون خجل أو خوف من بديل آخر قادر على هدم نظامها فاستقطت بنفسها مفهوم دولة الرفاهية المفهوم الحامى الخاص بها . إلا أن مثل هذا الوجه يقود العالم بخطى حثيثة نحو البربرية بزيادة الفجوة بين الطبقات عن طريق مزيد من الاستغلال للطبقات العاملة ومزيد من التكديس لفائض القيمة للطبقات المستغلة بالاضافة إلى سيادة مفاهيم السوق المتوحشة - وليست المعدلة التي كانت تطرح في ظل مفهوم دولة الرفاهية والتي تؤدي بالضرورة إلى زيادة التراكم الرأسمالى داخل دول الشمال لحساب فئات محدودة . وسينعكس ذلك بشكل واضح على دول الجنوب من خلال إضعاف نفس العملية فيها مع استغلال من جانب الفئات الكومبرادورية للطبقات العاملة على مختلف مستوياتها وهو ما سيؤدي إلى أحد السيناريوهين التاليين من وجهة نظرى :

- الأول وهو ما يمكن أن نسميه سيناريو حد الالتقاء وحد الانفجار ، ويقوم على فكرة وصول الأحوال والظروف إلى حد لا يمكن احتماله من خلال الطبقات الكادحة وسيكون هذا الحد هو حد الانفجار ، والذي سيبدأ في مثل هذه الحالة في دول الشمال حيث ستشعر هذه الطبقات بوطأة السياسات الرأسمالية بشكل أسرع من دول الجنوب ، وستنتقل العدوى إلى الجنوب بشكل سريع إذ ستفقد الطبقة الكومبرادورية السيطرة خلفاءها الأساسيين في الشمال كما أن حركة الوعي باضرار هذه السياسات ستكون جالية للطبقات الكادحة في دول الجنوب .

- أما السيناريو الثانى سيناريو التطلعات المتزايدة والتأثير الخارجى فتكون المبادرة بالانتفاض آتية من الجنوب من خلال الآمال المعقودة على هذه السياسات والتي ستقود على العكس إلى أزمة طاحنة تعاني منها الطبقات الدنيا والوسطى معا مثلما حدث في بيرو والمكسيك ، وهو ما يخلق فرصة مواتية لمواجهة قد تأخذ شكلا أكثر حدة من السيناريو الأول ولكنها ستنتهى بالتحالف مع حركات أخرى في الشمال تتولد من خلال عمليات الاحتجاج السائدة فيها بالاضافة إلى ضعف الطبقات البرجوازية لما سيصيب التراكم الرأسمالى من ضرر نتيجة إضعاف عملية الاستغلال الرأسمالى لدول الجنوب .

وإن كان هذان السيناريوهان قد يبدوان بعيدى المدى إلا أنهما مرتبطان بشكل مباشر بمدى اتخاذ الرأسمالية خطوات أسرع في طريقها التي تسير فيه .

كان الطابع الغالب فى مقالاتنا عن التبعية هو الطابع الاقتصادى. فالهدف الرئيسى للاستعمار قديمه وحديثه هو الاستغلال الاقتصادى للمستعمرات، ونزع ثرواتها، أو فائضها الاقتصادى بواسطة الدولة المستعمرة، واستخدامه فى مزيد من التقدم والاثراء لهذه الأخيرة، وافقار المستعمرات، أو البلاد المتخلفة التابعة، وتعميق تخلفها. وقد عرضنا لألوان ثلاثة من التبعية الاقتصادية هى التبعية التجارية والتكنولوجية، وتلك التى ترجع لرؤوس الأموال الأجنبية.

فالتبعية التجارية بين البلد الرأسمالى المتقدم، وبين البلد المتخلف التابع تستنزف موارد الأخير عن طريق نسبة تبادل تجارى غير مواتية بين المواد الأولية التى ينتجها التابعون، ويبادلونها بالسلع المصنوعة التى ينتجها المتقدمون. وهذا يعنى اسعاراً منخفضة للسلع الأولية، وأسعار مرتفعة للسلع المصنوعة.

وأخطر من ذلك المنافع الديناميكية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، حيث فرضت التجارة تقسيماً للعمل الدولى. تخصصت بمقتضاء الدول التابعة فى الانتاج الأولى، وتخصصت الدول المتقدمة فى الانتاج الصناعى. ولما كانت الصناعة هى دينامو النمو، تكون التبعية قد حرمت التابعين من النمو، وعمقت فيهم التخلف. وأصبح التقدم الصناعى والتكنولوجى مقصوراً على المتقدمين.

وقد دعم هذا الوضع بواسطة رؤوس الأموال، أو الاستثمارات الأجنبية، التى تقوم بها الشركات العابرة للقوميات حيث نقلت ارباح تلك الاستثمارات إلى الخارج، وحرمت الاقتصاد التابع من مورد هام لتمويل التنمية. وسيطرت تلك الشركات على الاقتصادات التابعة، فشوهت تنميتها، وفتحت اسواقها واحتكرتها، وعاقبت قيام صناعة وطنية حقيقية بها.

وكان الاحتكار التكنولوجى، سبباً آخر فى تقوية التبعية، فالشركات الأجنبية، تمسك بالتقدم التكنولوجى فى يدها، وتتيح للاقتصاد التابع، تنمية تابعة مشوهة، تتيح لرأسمالها مزيداً من الارباح، ولسلعها مزيداً من البيع، ومزيداً من احتكار السوق.

كان هذا سبباً أساسياً من الاهتمام بالجانب الاقتصادى، وهو الهدف الأول للاستعمار القديم والجديد الذى تضطلع به

التبعية

الثقافية

د. خليل حسن خليل

المعنى الواسع «للثقافة»

على أن التحليل الاقتصادي ، هو جزء من التحليل الثقافي العام ، بالمعنى الواسع لكلمة «ثقافة» . فالثقافة ليست مقصورة على المعنى المألوف لدى وزارة الثقافة ، التي تشرف على الآداب والفنون ، كالشعر والرواية والقصة القصيرة ، وعلى فنون المسرح والسينما ، والتلفزيون والموسيقى والباليه وغيرها . وبالرغم من أهمية هذه الفروع التي تعنى بصناعة الجمال ، وتحاول تجميل المجتمع الانساني ، إلا أنها جزء فحسب من كلمة «ثقافة» Culture . وهذه تطلق على قيم المجتمع وسلوكياته ، وأهدافه . ونظمه الاجتماعية ، والقواعد الاقتصادية ، والعلاقات الانتاجية بين الناس . وجميع المسائل التي تعطي المجتمع طابعا خاصا ، وطريقته في الحياة .

نمط الاستهلاك

بهذا المفهوم «الثقافي» يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية جزء من النمط الثقافي العام ، ولعل نمط الاستهلاك الذي فرض علينا بواسطة الشركات العابرة للقوميات ، وهو الذي أطلق عليه «أثر التقليد» demonstration effect ، يقدم لنا مثالا في هذا المجال ، وهو الذي جعل اصحاب الدخول المرتفعة ينقلون نمط الاستهلاك الغربي في السلع الترفية كالسلع المعمرة الكمالية ، كالسيارات ، والتلفزيونات الملونة ، والفيديوهات ، وغيرها ، ثم تقليدهم اصحاب الدخول المتوسطة والدنيا . وانتشر هذا النمط الاستهلاكي ، إلى جانب «التقليد» ، بفضل الاعلانات والدعاية ، والعلاقات التجارية ، وغزو الاسواق ، واستطاعت الشركات العابرة للقوميات ، ووكلائها ، أن تفرض نمطا من الاستهلاك ، كان تأثيره فادحا على الكثرة من المستهلكين في البلد المبتذل التابع ، ذوي الدخول المتوسطة ، والمنخفضة ، جعلتهم يتجهون بمدخراتهم إلى تلك الأشياء ، التي تستنزف تلك المدخرات ، ولا تبقى شيئا للحاجات الأساسية ، كالغذاء ، والتعليم ، والصحة ، والسكن الصحي ، والمياه النقية وغيرها . ولا يبقى شيء كذلك لتمويل التنمية ومشروعاتها .

لهذا تجد منظرا مألوفاً ، تشهد فيه هذه السلع الترفية ، متوافرة في الاكواخ في القرى والاحياء الشعبية في المدن في الوقت الذي لا يوجد فيها ، الماء النقي ، والطعام اللائق بالانسان ، واللازم لزيادة انتاجيته ، ولا يوجد بها المرافق الصحية ، التي تفرق بين الانسان والحيوان . وبهذا يتسبب هذا الاستهلاك المستورد في تشويه نمط الاستهلاك

المحلي ، وفي تشويه التنمية واعاقتها . وهكذا يندمج المعنى الاقتصادي في السلوك الثقافي العام ، وتزرع فينا قيمة غريبة تسهم في تخلفنا الاقتصادي والثقافي معا .

والواقع أن ما تستهلكه المجتمعات التابعة ، هو ما تنتجه المجتمعات المتقدمة ، وبهذا تكون السلع المترفة التي تستوردها الدول التابعة تسبب تخريب الانتاج والتنمية فيها ، وانعاش التنمية والتقدم في البلاد المتبوعة المتقدمة .

الثقافة تسهل التبعية

ولا ريب أن العلاقات الثقافية ، إذا كانت بين تابع ومتبوع ، فإنها تسهل عملية التبعية وتعمقها . فالتغلغل الثقافي - الذي يشمل الثقافة بالمعنى الضيق بفروعها الأدبية والفنية - يجعل الشعب المتلقي فقط للثقافة ، أرضا خصيبة لقيم المرسل للثقافة . فذوقه أصبح تابعا للذوق الأجنبي ، في مشترياته وطريقة معيشته . وفي هذا المستوى من العلاقات التجارية والرأسمالية والتكنولوجية تصبح المسائل وكأنها طبيعية ، وبهذا يمكن أن يبرر الاستغلال ، ويسمى معونة ، وتتعمق التبعية ، ويطلقون عليها تنمية ، ويضيع الاستقلال ويعود الاستعمار ، ويسمى صداقة أو تحالف . ويسهل قبول هذه الأوضاع إذا ما كانت هناك قوى محلية مسيطرة ، تنال نصيبا وكسبا من هذه الأوضاع الشوهاء .

التبعية تنقل القيم الضارة فحسب

وبكل أسف ، فإن التقليد الخادم للمصالح الأجنبية هنا ، هو التقليد في المسائل الضارة بالمقلد ، والنافعة للأجنبي . وقد رأينا مثال الاستهلاك الترفي المدمر للتنمية في البلاد الفقيرة التابعة . وهناك أمثلة كثيرة ، نتخير منها مثالا قريبا ، هو تلك المجموعة ، التي اكتشفها البوليس أخيرا ، واطلقت على نفسها «عبدة الشيطان» . فقد اقتبست المجموعة أروا ما في المجتمع الغربي ، وخاصة المجتمع الأمريكي واطلقوا شعارات ومبادئ ، ضد الدين والقيم الوطنية الأصيلة ، وأباحوا الموبقات المتنوعة كالمخدرات والجنس أو الدعارة ، وشوهوا وجه الانسان وجسده برسم رسوم شاذة عليه . إلى غير ذلك .

وقد وجد أن الشباب - ولم تتحدث الجرائد البرجوازية كثيرا عن ذلك - في هذه المجموعات ينتمى إلى الطبقات البرجوازية أو الرأسمالية . وهذا هو أصل الداء . فقد وجد الشباب في هذه المجموعة ، أن لديهم مالا وثروة تتاح لهم من دخول آبائهم أو أمهاتهم ، تلك التي جاءت بطبيعة الحال من صور من الاستغلال للشعب العامل ، لسنا بصدد التعرض لها الآن . المهم أن الفريق الثرى المتعطل من الشباب ، هو الذي يدعو لعبادة الشيطان ،

وينغمس في الرجس إلى أذنيه . وكأننا في المجال الاقتصادي ، ينقل الأغنياء أو الرأسماليون ، غط الاستهلاك الغربي الترفي إلينا ، فيدمر المدخرات والتنمية جميعا ، ويبقىنا فقراء متخلفين . ويأتى أبناء هؤلاء اليوم لينقلوا إلينا قيما سلبية تدمر شبابنا ، ليس الشباب الثرى فحسب ، ولكن الأغلبية الكادحة من الشباب ، حينما تتسرب اليهم مع الزمن تلك القيم المخربة للأخلاق والآديان والشخصية الوطنية . وتدمير الشباب ، أكبر من أي تدمير آخر ، فاتهم يدمرون الوطن ومستقبله .

ولا يرجى من وراء التبعية خير . فالأجنبي لن يسهم في تقدمنا التكنولوجي ، مثلا ، فهذا مجال محتكر له . يعود عليه بارباح كبيرة . والمحتكر لا يسمح لأي منافس أن ينافس ، حتى لو كان من بلده . فطالما أننا في مجال الاقتصاد ، والعلاقات الاقتصادية ، ولسنا في مجال النيات الحسنة وأعمال الخير ، فاستراتيجية الأجنبي ترسم لمصلحته ، والتابعون جزء من هذه الاستراتيجية ، وسوف يتلقون الجانب السيئ من هذه العلاقة طالما بقوا تابعين ولا يمكن أن تعود عليهم منافع من العلاقة مع الأجنبي ، إلا عن طريق الاحسان . وليس في العلاقة الاقتصادية الحقيقية إحسانا .

التبعية الثقافية

والتلاقى الثقافي الحر

على أنه يجب أن نفرق في المجال الثقافي بين ما هو مفروض بواسطة التبعية ، وبين ما هو طبيعي من تلاقى حر بين الثقافات . فالقضاء على التبعية الثقافية ، لا يعنى مقاطعة ألوان العلم والثقافة العالمية ، والانغلاق على ما يسميه البعض «تراثا» . فالتقدم الحضاري ، يتبع إلى حد كبير ، فكرة «التحدى والاستجابة» التي عاجلها «توييمى» المؤرخ الانجليزي . تتحدى الحضارة الحديثة ، الحضارة القديمة ، وتحجبه القيمة الجديدة القيمة القديمة . ويظل الصراع بينهما محتدما ، حتى تستجيب القيمة القديمة للقيمة الجديدة . ويكون الفوز النهائي للقيمة الصالحة والنافعة للانسان ، والذي تدفعه لمزيد من التقدم والحرية والعدل .

هذا التلاقى الثقافي الانساني . وهو يتم بين مجتمعات حرة تسهم جميعا في تقدم المسار الانساني ، نحو مجتمعات أفضل ليس فيها من يستغل الآخرين ، ويشرى على حسابهم ، ويتسبب في افقارهم وتخلفهم . كما هو حال التابع والمتبوع في هذه الأيام .

فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني

حلمى شعراوى

لشقى هذه الأمة إدراكها وتحليلها والنفاد بها إلى قوى كثيرة على المستويين، الإقليمى والدولى. والكثير من هذه التطورات لم يبعد كما يبدو ظاهره عن مصالح أساسية للشعوب أو منطق حضارى واجتماعى أصيل فى هذه المنطقة أو تلك.

ولقد كان انهيار الاتحاد السوفيتى من أكبر أحداث هذا العصر، وبعيدا عن الضجيج الأيديولوجى الذى أعقب هذا الحدث -فضلا عن استحالة توقعه أصلا- وجو الاستقطاب «العالمى» الذى أعقبه، فقد شهدت الساحة الدولية والاجتماعية على أثره نماذج فكرية وسياسية جديدة حكمتها مصالح ونماذج تاريخية وشعبية قديمة لم يستنكرها أحد.. فالشعوب «السوفيتية» لم يباعد بينها وبين مصالحها الحقيقية حدث انهيار السلطة «السوفيتية»، فتمسكت بالتكوين «الامبراطورى» القديم، فى شكل الكمنولوث الجديد. ومن ناحية أخرى أسقط الشعب الالماني نموذج «الدولتين» لاستحالة تاريخية كانت مؤكدة أو جاءت الفرصة الجديدة ليعيش الشعب الالماني صراعه الاجتماعى موحداً بدلاً من الصراع السياسى حول «شكل الدولة». وفى طرف آخر من العالم تنتهى خرافة هونج كونج، كبطورة رأسمالية واسعة فى معسكر الصين الشيوعية، لتناقضها مع منطق التاريخ الاجتماعى للمنطقة. وبالمثل تطرح بقوة الحلول الديمقراطية أمام عرقيات مثقاة لفترة طويلة فى العراق والسودان. أما عن دولة «البارتيد» فى جنوب أفريقيا، فقد جعلها التكوين العنصرى -ذو الطرف التحكمى الواحد مثلاً فى فلسطين- نموذجاً مستحيل الاستمرار، ونموذجاً -أيضاً- لترتيبات الحل الديمقراطى كما سنرى.

فلماذا لا يطرح كل هذا الجو من «التغيرات العالمية» نموذجاً للدولة العلمانية الديمقراطية على كل أرض فلسطين ولكل سكانها، ليتحقق سلام حقيقى ودائم على أساس اجتماعى راسخ وليس مجرد اعلانات سياسية هشة.

ولماذا يودى هذا الجو نفسه من التغيرات إلى طرح «اللامعقول» عن الهوية -أو القومية- اليهودية والمشروع الصهيونى (اسرائيل)، وتأكيد قبوله «عالمياً». ودوام تحقيقه فى فلسطين -«كدولة مهيمنة»- ونخبوية ومقدسة، غير قابلة للتغير رغم كل هذه التغيرات؟.

عرفت القضية الفلسطينية كثيراً من الأطروحات منذ النضال ضد الاستعمار البريطانى والاستيطانى لتحرير فلسطين العربية، إلى قرار التقسيم، ثم إلى اختيار الدولتين والقوميتين، فلسطين العربية، وفلسطين اليهودية، وبين هذا وذاك، لم يكتب لطرح فلسطين الموحدة، العلمانية الديمقراطية لكافة العرب واليهود فيها، قدراً من التقدم حيث بدت عدم امكانية «واقعية» وإن كانت بالأساس هى «المنطقية».

ومن حرب ١٩٧٣ التى كان يمكن أن تحسم الأمر، والمنطقة العربية تشهد غرائب المبادرات والأطروحات، إلا هذا الطرح الأول، دولة فلسطين العلمانية الديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية وبدلاً عن ذلك رأينا فك الاشتباك بين «المتحاربين» وزيارة القدس، وكامب ديفيد، والدولة الفلسطينية فى ظل ٢٤٢، ودولة التقسيم، ثم مدريد وأوسلو، والحكم الذاتى فى ظل تصورات البانتوستانات، ثم التطبيع الكامل... وحتى الشرق الأوسطية.

نذكر هذه الوفرة من الأطروحات، لأنه عند كل طرح كل «صيغة» تخرج علينا ترسانة من المفاهيم، وسلة من العقائد، من قبل اليمين وبعض اليسار، آخرها مقولة ترحيل التناقضات إلى «المجتمع الاسرائيلى» أو خلق تحالف كونهاجن ليجرى حواراً مع بعض القوى «هناك» يقرعونهم بالحوار معنا «وقبولنا».. فى نظام خاص «للفلسطينيين» أو بالأحرى للفلسطينيين.

والنظم العربية الحاكمة تعمل بجذ لانتهاء من حدود «الأزمة» وفضيدها من مشكلاتها المحلية، والتفرغ لاتفاقاتها، أو توافقاتها الخارجية. وتقبل معظم القوى مناقشة كل الأطروحات غير العادلة لكنها تقف مندهشة أمام الطرح الأكثر منطقية والذى يصنع تطبيقه فى جنوب أفريقيا حالياً كل المندeshين. وهو الذى يمكن أن تبناه أوسع قاعدة من المثقفين والحركات الاجتماعية والقوى الشعبية والأحزاب الديمقراطية بما فيها اليهود الديمقراطيون لو كانوا صادقى الرغبة أو ذوى مصداقية بدلاً من حارات الغرف التى لا تعنى إلا ترضية ذواتهم بعيداً عن مجتمعهم الحقيقى القائم على الاغتصاب.

ويلفت النظر أن ما بدا من ظروف استحالة هذا الطرح قبل سنوات فى ظل الصراع الدولى والاستقطاب، أصبح ممكناً فى تقديري بعد عدد من التطورات، يمكن

لقد أدت هذه التغيرات في لحظة إلى عدم استبعاد الفكرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والنجاح الأمريكي المنفرد في حرب الخليج إزاء إمكان استبعاد الحاجة لدور إسرائيل في المنطقة لصالح الرأسمالية العالمية، ولم ينقذ رقبة النظام الصهيوني إلا تكتيف دور اللوبي اليهودي في المعسكر الاشتراكي - سابقا - لصالح المعسكر الرأسمالي، فضلا عن قوة دفع الحركة الصهيونية، كمفهوم أيديولوجي قومي رغم انسحاب «الأيديولوجيا القومية» في مناطقها الرئيسية والحقيقية.

ويجري الحديث هنا عادة عن قوة «العامل الذاتي» لإسرائيل إلى جانب العامل الموضوعي أو الخارجي الذي يضمن لاستقرار «الدولة اليهودية» عناصر قوة لا يمكن قهرها أو التغلب عليها، وكأننا نتحدث مرة أخرى عن «حرب» بينما الواقع أننا نتحدث عن مجموعة «تفاعلات»، فعلت في الأمثلة الأخرى فعلها، خاصة أن من يتحدثون عن «الحوار مع إسرائيليين» يشيرون في الواقع بدورهم إلى إمكانيات تفعيل عدد من التناقضات داخل «المجتمع الإسرائيلي» - وهو مجتمع صهيوني بالضرورة - دون جراءة علمي الوصول بهذه التناقضات إلى مداها الذي يطرح تغيير صورة الدولة أو مضمونها إلى فلسطين الديمقراطية.

لقد تفاعل العامل الذاتي في مثال ألمانيا مع الموضوعي، نتيجة اعتبار المنطق التاريخي للدولة الألمانية داخل أوروبا وليس نتيجة قوة أو ضعف ألمانيا الشرقية. فالأخيرة كانت من الدول العشر الكبرى صناعة وانتاجا ونفودا خارجيا، ومع ذلك حكمتها تطورات أخرى منطقية أيضا لتحقيق وحدة «نماذج مختلفة» من الدولة. وعلى عكس ذلك لم تنهار الصين الشعبية، بانتهاء الاعتبار الخارجي الكاسح نتيجة اعتبار قوة المنطق المحلي للدولة الصينية بل وحكم «الاعتبار المحلي» إسقاطها نموذج هونغ كونج رغم حاجة الغرب إليه. فإذا عدنا إلى مثال جنوب أفريقيا فنجد أن «نظام الأبارتيد» لم يكن مختلفا فترة الاستقطاب الثنائي عنه بعد انتهاء الحرب الباردة التي نيل إنها بررت وجوده. فقد دوخ نظام جنوب أفريقيا السوفيت وكوبا في الجنوب الأفريقي قبل الانهيار السوفيتي، وظل يملك الثروة والقوة في المرحلة التالية خاصة مع التجاهل الأمريكي لأفريقيا والرأي العام العالمي كله عند تحديد مصالحها في هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم، وكان أولى بها دعم نظام جنوب أفريقيا لولا قوة العامل الذاتي للحركة الوطنية الأفريقية وليس قوة البيض وحلفائهم وجاءت قوة «العامل الذاتي» الأفريقية بقيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ورمزية مانديلا الكاسحة، في أوائل التسعينات تواجه «قمة تحكيم العمالة الجديدة»، بل وجاءت بحل أكثر ديمقراطية، أو قل ليبرالية، عن ذلك الذي طرح لروديسيا «زيمبابوي» أوائل الثمانينيات، وما طرح لناميبيا أواخر الثمانينيات. سنأتي بعد إلى شرح بعض عناصر قوة ذلك العامل الذاتي الأفريقي وتجسدهات بما نطمح إلى تحقيقه على الساحة الفلسطينية، في إطار مطلب «الدولة العلمانية الديمقراطية» على كل الأرض الفلسطينية.

فلماذا يمكن طرح هذا الخيار الآن مجددا؟ قبل البدء في الإجابة نشير إلى أهمية قيام مجموعات من المثقفين الديمقراطيين وقيادات الحركات الاجتماعية والمشتغلين بالقضايا العامة والدولية بمجموعة من الدراسات للأوضاع الراهنة وليس مجرد التوقف عند المنطق التاريخي لقضيتنا، حتى نتوصل لصيغة تحسم التصدي لمقولات «الحوار» مع «التناقضات الإسرائيلية» قبل الاتفاق على الصيغة الصحيحة لمنطق الدولة العلمانية الديمقراطية، دولة العصر في مواجهة

العرقيات والقوميات المتعصبة. ولأن أي حوار في وجود إسرائيل الدولة العنصرية هو تسليم بقهر التعصب والقوة واللامنطقية مع «متطلبات العصر». ونرى أن الطرف العالمي والاقليمي والحلي، ومنطق العصر، يسمح بهذا الطرح إزاء الموقف المتأزم لكل الطروحات السابقة، وتدهور الموقف الفلسطيني خاصة أمام التعنت الإسرائيلي الذي ندعى للحوار معه. ويبقى تحديد القدرة الفلسطينية والعربية لممارسة الطرح الجديد بمراعاة كل الظروف. ولواجهة الصلف الأمريكي الإسرائيلي المنكشف للعالم كله بعد قبول البعض بكل مسلسل التنازلات.

أولا : دعونا نفحص أولا ما يسنى الطرف العالمي وما يتوفر فيه من إمكانيات لطرح علماني ديمقراطي:

النظام العالمي

ما يسمى بالنظام العالمي الجديد

ليس صيغة نهائية بالضرورة. فتماسك الرأسمالية العالمية ليس حتميا، بل تتسرب إليها التناقضات بدءا من داخل المجتمع الأمريكي «القائد» نفسه، فضلا عن القوى الأخرى المتحركة على المستوى العالمي. ويقوم تطور الشركات عابرة الجنسية بتشكيل مختلف طبيعته بل ولطبيعة وجود الدولة الرأسمالية، وقد يكون ذلك بالإضافة للاختلاف الأوروبي / الأمريكي هو الذي يبقى حتى الآن على نظم مثلما في إيران وكوبا رغم تصارعهما مع قيم كبرى «عالمية». صحيح أن النظام العالمي لم يقم بتغيير نظم من داخلها حتى الآن اتساقا مع مصالحه، وإن كان قد فعل ذلك في «بعض دول الجوار الأمريكي» لكنه سيقبل تطورات أخرى بالضرورة وفقا لتطور علاقاته الداخلية أو لاعتبارات تخص شروط مصالحه في مناطق أخرى، وهنا يمكن لحركة انتفاضة فلسطينية أو حركة مسلحة مع حركات شعبية عربية مساندة ومقلقة للشركات العالمية أن تشكل عنصرا محليا مؤثرا.

أوروبا: تضيق بالدعوات العنصرية، حفاظا على تركيبها الديمقراطي الذي تتمتع بفوائده مكانة خاصة بين الأمم. والدعوات العنصرية تنالها في تركيبة بعض أبنائها مما يهدد بنشوء النازية والفاشية حتى ضد اليهود، كما تنالها كدعوات ضد «الغريباء» من المهاجرين الأجانب، مما يشير ضدها نزوعات مضادة في مناطق واسعة كالعالم الإسلامي. وقد ترد أفريقيا أيضا في هذا السياق فيضرب ذلك بمصالحها كثيرا. من هنا فإن الدعوة العربية لتصفية أشكال عنصرية مثل المجتمع الإسرائيلي ديمقراطيا يمكن أن تجد رواجها في دوائر عالمية مؤثرة مثل أوروبا حتى نصل لمواجهة الرأي العام الأمريكي لاحقا. ولا ننسى أن أوروبا تخشى من اضطراب موجات العنف المتوقع على وجودها الاقتصادي والثقافي بشكل أكبر في منطقتنا.

***القوى الكبرى الأخرى، مثل الصين واليابان، تملك مصالح أساسية وميولاً تاريخية أفضل نحو العرب، وتتمنى انشاء التوتر في هذه المنطقة من أجل مصالح مستقبلية أوسع، ولديها رغبات في التخلص من النفوذ الإسرائيلي المنافس الذي يجبر لصالح أمريكا وحدها خاصة في بلدان الجنوب، منطقة النفوذ الصيني الياباني المتوقعة.**

***بلدان الجنوب:** شاركت في ميراث التحرر الوطني من جهة، وتريد بعض المساعدات العربية لشراء التكنولوجيا التي تلوح بها إسرائيل وحدها من جهة أخرى، أي أن النشاط التحرري الفلسطيني هنا سيرتبط بعودة التعاون العربي الأفريقي وتقوية الحوار جنوب / جنوب لصالح العرب والمقهورين كافة في «نظام عالمي جديد». تكافح جميعا من أجله.

ثانياً: فماذا عن الظرف الاقليمي؟

إزاء المخاوف «العالمية» هذه من تصاعد التوتر في المنطقة نتيجة عدم التوصل لحل مقبول أو معقول فإن استمرار قوة الحركة الصهيونية بصيغتها الحالية لا توفر أية احتمالات تحسن «بوسائل أخرى» مع بقاء صيغة دولة إسرائيل الحالية ومطامعها الذاتية.

فالصهيونية مصممة على فرض حل على نمط خلق «بانتوستانات» فلسطينية وحتى عربية، وهو نموذج سقط تماماً في جنوب افريقيا لاشتداد حالة «الوحدة الوطنية» في مواجهته دعماً لحل التحرير الشامل، كما أنه نموذج غير ممكن القبول من قبل الشعوب العربية مهما تنازلت النظم أمامه. وليس ذلك لاعتبارات تاريخية فقط ولكن لأن سياسات الصهيونية في الاحتفاظ «بقانون العودة» لاستجلاب خمسة ملايين أخرى أو أكثر للاقليم تهدد بانفجارات سببها التضخم السكاني الذي لم تتحمله إسرائيل نفسها في حالة غزوه من قبل. وتقدر أوروبا مخاطر مثل هذه الانفجارات السكانية الآن أكثر من غيرها كعنصر أساسي مؤثر في سياسات العالم الثالث نحوها (مؤتمر القاهرة الدولي حول السكان- مؤتمر كوينهاغن حول القضايا الاجتماعية). ولا يمكن للحديث العصري هنا عن المشكلة السكانية أن يتجاهل «التاريخي» بالنسبة لعودة «اللاجئين الفلسطينيين».

أما عن تصاعد الطرح الإسرائيلي للمسألة الصهيونية كقومية متجددة، مرتبطة بإسرائيل كبرى للشرق الأوسط واستنفارها للنزعة القومية الشولينية مثل النازية، وقيامها بالمراقبة الدائمة للمجتمع الأوروبي بحجة مقاومة النزعات المعادية للسامية، (حالة جارودي- حالة البنوك السويسرية)، فإن ذلك يشكل استفزازاً وعبئاً سياسياً وأمنياً على النظم الأوروبية، وهو أمر جدير باستنفاد العرب والفلسطينيين منه وسحب البسطة من تحت اقدام الحركة الصهيونية على ساحة واسعة من العالم خاصة وأن هذا التوسع الإسرائيلي مرتبط بمسألة «الشرق الأوسط» التي لا تلقى ترحيباً كبيراً هنا وهناك. وفي الاقليم نفسه- عربياً- تتفاعل صراعات اجتماعية محلية لا تبقى عليه بشكل مطلق كمادة خام في يد المصالح الأمريكية على نحو ما بدا بعد حرب الخليج ١٩٩١. فلا بد أن البعض منتهب لتناقض «رخاء» البترول أو الهجرة العمالية، أو تطور الطبقة الوسطى الخليجية أو التطور الخاص بالجيش الوطني. وكلها اعتبارات ذات تأثيرات اقليمية وليست مجرد داخلية.

ثالثاً: والآن إلى الظرف المحلي

* بالنسبة للإسرائيليين: ثمة فرضان في التعامل مع «الكيان الإسرائيلي»، فإما أنه مجتمع موحد قوى الهوية الصهيونية، يدفع هيمنته في المنطقة بلا مراجعة، فهنا ستقابله «حالة عربية» مقاتلة بالضرورة دائمة التصعيد بدورها لأشكال من الكفاح المسلح والعنف العشوائي أو المنظم، لا تقبل المساومات أمام هذه القوة الغاشمة، وسيحدث ذلك سياسياً أو اجتماعياً أو شعبياً أو دينياً، آتياً أو لاحقاً، وهو ما يحاول الكثيرون تجنبه. والفرص الثانية، ذو الطبيعة الجدلية، أن إسرائيل مجتمع يتعرض للتناقضات المتزايدة يبرز فيه تيارات الاعتدال واليسار الديمقراطي أمام تعنت تيار اليمين، لكن هذا التيار لا يفترض قطعاً استمرار التناقضات إلى مداها حتى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية لليهود والفلسطينيين على السواء... لا يفترض ذلك بالمرّة وإنما يطالب أصحاب هذا التحليل أن نتحرك نحن العرب لتحويل بعض التناقضات إلى «المجتمع الإسرائيلي» بايديولوجيته الراهنة ودعم الحوار مع طرف أو آخر داخله من أجل «دولة فلسطينية» تقول كل المؤشرات السكانية

والعسكرية والأيدولوجية والأمنية الاسرائيلية إنها لن تكون لو تحققت- أكثر من «بانتوستان» محاصر وبداخله المستوطنات الامنية الاسرائيلية. فأى حوار يمكن أن يقوم تحت هذه المظلة ومن أجل هذا الهدف المحدود؟ وإذا كان هذا «المجتمع الاسرائيلي» لم تهزه قوة «مبادرة كامب ديفيد» وما لحقها على مدى عشرين عاماً ليعتدل في موقفه، فهل تغيره أوسلو واحد أو اثنين أو عشرة؟

ومعنى ذلك أن على هذا الجانب الاسرائيلي الديمقراطي «إذا كان صادقاً أو ذا مصداقية»، أن يعلن التزامه داخل الكيان الاسرائيلي بالهدف العام للحركة الديمقراطية الجديدة ومن أجل فلسطين الديمقراطية بما يؤهله لحوار حقيقي مع القوى الديمقراطية على مستوى عالمي لمحاصرة الصهيونية.

وليس هذا المثال بجديد أمام ما حدث في جنوب افريقيا لأكثر من نصف قرن، حين انحاز الشيوعيون البيض لموقف حزب المؤتمر الوطني الافريقي ضد النظام العنصري، وخرجوا على «النظام»، وتم حل حزبهم من قبل النظام في ظل قانون «التخريب» عام ١٩٥٠ في نفس توقيت تحريم حزب المؤتمر. مثل هذا الموقف هو الذي رشح لتحالف «المؤتمر» والحزب في ظل مقاطعة كاملة لنظام الابراريد حتى سقوط «النظام» العنصري عام ١٩٩٣.

إن هذا الموقف ليس مستحيلاً إلا بقدر عدم تنازل الاسرائيليين الفعلي عن النزعة الصهيونية والاستيطانية وقد رددته العرب بتردد منذ الستينات، دون قدرة على دفعه دولياً وإقليمياً بسبب عوامل ضعف حركة التحرير الفلسطينية نفسها أيضاً. والموقف المطلوب ليس موقفاً مجانياً لصالح «الديمقراطيين» العرب، بل سيقابله نضال من قبل هؤلاء الديمقراطيين لتنقية المفهوم العربي من «العرقية» والقومية الشوفينية حول فلسطين، وهو نضال ليس بسيطاً بدوره، لأنه سيتطلب احتكاكاً بمفهوم فلسطين عربية أو اسلامية خالصة، وهو عسري بالضرورة من منظور الواقع الفلسطيني الذي أصبح التوازن السكاني النسبي فيه بين العرب واليهود عاملاً قائماً بالفعل أمام ثنائية الأغلبية / الاقلية المطلقة مما يهدئ من روع الكثيرين تجاه الاقلية اليهودية أو العربية المضطهدين. وفي ظل واقع عربي ملتزم بمعالجة أوضاع «الدولة الديمقراطية العلمانية» في السودان والجزائر والعراق، فإن الترتيبات الاقليمية ستتحوّل نحو آخر، خلافاً للمشروع الصهيوني للشرق أوسطية الذي ترفضه شعوب هذه المنطقة وأصوات عالمية متنوعة. انه بدون هذا الحل سوف تبقى قضية الأمن في المنطقة معلقة بين جماعة يهودية بايديولوجيا التوسع والأمن النووي وبين المجتمعات العربية غير الآمنة والمضطرة لمواجهة هذه القوة المعادية بعنف عفوى أو منظم أو بالعمل المسلح.

بالنسبة للفلسطينيين: لقد جربوا كل الطروحات، التحرير الشامل- السلطة على الأرض المحررة، الدولة الفلسطينية ثم الحكم الذاتي. ولم يحقق كل ذلك الاستقرار على خط المستقبل، ولا يبدو ذلك في المستقبل المنظور، بسبب تزايد التصميم «الاسرائيلي» على نمط الاستعمار الاستيطاني رغم كل المبادرات التنازلية من قبل النظم المجاورة، ورغم محدودية التصميم الفلسطيني على مواجهة الاستعمار الاستيطاني بالكفاح المسلح، وحتى استنفاد كل فرص التفاوض غير المتكافئ، وتهدؤ عملية المقاومة على النحو الذي بلغته التجربة في جنوب افريقيا، بالنسبة للاوساط العربية مستبعدة بشكل يدخل بكل منطق هراجماتى أو ثورى. وأظن أن ذلك بسبب توقف الخيال العربي أو حصاره في جو العولمة المسيطر الذي بات يطيح بكل

الاعتبارات المحلية، شعبية وديمقراطية، لصالح الاقليمي والدولي. ان الموقف الفلسطيني والعربي يعتبر الآن عند اختيار الصفر مرة أخرى بالنسبة لقضيته ولا يجب ان يتوقف خياله عند الاستسلام لاعتبارات محلية آنية.

وبعض هذه الاعتبارات المحلية يشل الخيال بالفعل، فالحركة الفلسطينية تواجه نظاما عربية غير قادرة أو راغبة في أي دعم للحد الأدنى لنضال فلسطيني صحيح، حيث عروبة القضية تتطلب الالتزامات بالضرورة، بل الواقع أن معظم النظم العربية لا تقارن إلا الضغط من أجل التنازلات والامكانيات العربية في ظل هذا الموقف، من بثرول وممرات ومقاطعة اقتصادية واتفاقيات تسليح وتجارة تفقد مصداقيتها وتفلت من أيدي الحركة الفلسطينية بسبب مساوماتها السابقة مع النظم ذات الشغل في هذه المجالات.

والحركات العربية الديمقراطية أو الشعبية وأطراف يسارية تنفصل عن النضال الفلسطيني إلى عوالم ورؤى أخرى تلحقها بأهليتها جديدة من الاسلامية للعولة.. وفي هذا الجو أيضا فان القيادة الفلسطينية «المتنفذة» أصبحت تشكل جزءا من مؤسسات الحكم النظامية العربية وليست من قوة الثورة العربية الوطنية الديمقراطية كما بقيت منظمات جنوب افريقيا.

انني اشعر بضرورة تقديم هذه التجربة الملحة في جنوب افريقيا، والتي جعلت نظاما عنصريا استيطانيا شديدا الاستبداد والمهانة للانسان، وشديد التسليح والبوليسية، وغنى بموارده الطبيعية الخاصة يسلم القيادة للمؤتمر الوطني الافريقي ويصبح «ديكليرك» رئيس النظام العنصري ووزير داخلية السابق نائبا ثانيا لمانديلا ثم «زعيم» للمعارضة». ومع أنه يجب أن تفرد لبعض تفاصيل هذه التجربة دراسة خاصة، فان هذا المقال يمكن أن يتسع لبعض الخلاصات السريعة، التي أشعر أنها ستكون ذات رد فعل خاص لدى الوطنيين والديمقراطيين العرب.

١- عدم تنظيم النضال على أساس «تحقيق السلطة الوطنية على لأرض المحررة» وذلك اعتبارا لفهم طبيعة النظام الاستيطاني الخاصة في جنوب افريقيا خلافا لوضع «المستعمرات» مثل أنجولا وموزمبيق، وهنا يقترب التحليل من النموذج الفلسطيني أيضا.

٢- الالتفاف على نظام البانتوستانات وعزل القوى الرجعية فيها والتي تطالب بالاستسلام.

٣- اطلاق المجتمع الاستيطاني العنصري «بالعنف المسلح» بل ورفع حزب المؤتمر شعار «التخريب» الثوري للمصالح الاستعمارية مقابل التخريب الرادع، ولم يرد كثيرا شعار الكفاح المسلح الشامل الا رمزا وقد ارتبط بذلك اطلاق المصالح الرأسمالية العالمية في هذا البلد الشاسع الغنى بالثروات الاستراتيجية.

٤- كسب مواقع حاسمة داخل المجتمع الأبيض عن طريق قوى اليسار والحركة الشيوعية فيه لرفض شكل الدولة ومضمونها منحازة للحل الافريقي ومتعرضة للحل والعزلة ثم الهجرة للخارج ليقود «جوسولوفو» الشيوعي الأبيض وزوجته مكتب العمل المسلح في آخر فترة من فترات النضال من أرض موزمبيق.

٥- كسب دعم الحركة العمالية الافريقية وثقافتها بعد تردد طويل بما جعل اتحاد المناجم أداة شلل للمصالح الرأسمالية.

٦- تعبئة دور الحركات الاجتماعية والأهلية للمرأة

والشباب والطلاب، بما جعل تنظيماتهم الستمئة تشكل المؤتمر الشعبي التأسيسي للجهة الديمقراطية المتحدة أوائل الثمانينيات وتكسب الكنيسة الافريقية والتبارات الدينية، وتدعم بقاء حزب المؤتمر والشيوعي، القادة السياسيين للجهة.

٧- التصميم على استمرار العنف المسلح، سواء عند التفاوض لفك سراح مانديلا وحتى أثناء مفاوضات ترتيبات الانتقال للدولة الديمقراطية (صيغة كوديسا) .. وذلك رغم استغاثات ديكليرك لدى الرعاة الغربيين.

٨- تعبئة واسعة مسلحة بالأفكار وقوى المجتمع المدني في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا وفرت بيئة تحرك للحركة السياسية القائدة (المؤتمر الوطني الافريقي) كما وفرت بيئة للتمسك بمقاطعة النظام العنصري اقتصاديا حتى لحظة الانتقال للدولة الديمقراطية.

لقد استطاعت القوى الوطنية الديمقراطية في جنوب افريقيا - بشورية حقيقية - أن تحافظ على وصف النظام العنصري «بالنظام الاستعماري الاستيطاني» الذي لا يمكن التحرر منه إلا بالعنف رغم أن كثيرا من وثائقها احتفظت بسمة استعمار ذي طابع خاص حتى تتيج هامشا للتفاوض من أجل الدولة الديمقراطية. وبهذه التعبئة الفكرية الصحيحة تجاه النظام العنصري، قامت التحالفات داخله وتشابكت حركة الديمقراطيين من داخل النظام في اتجاه تصفية عنصريته دون شوشرة الحوارات الصورية.

فما الذي تستطيع القوى الديمقراطية في الوطن العربي أن تفعله؟ إنها تحتاج أولا لوضوح فكري وثقة في المستقبل، وتذكر أن موجات التغيير في عالمنا تحتاج لجهد وتصميم، لأنها تحدث بالفعل ولصالح التقدم الانساني في النهاية وتحتاج انطلاقا من ذلك إلى اطلاق موجة هجوم فكري وسياسي في مواقع تبدأ بتجمعاتنا الاجتماعية ومنظماتنا الثقافية والأهلية. وليس حشد صنعاء حول مواجهة التطبيع (ديسمبر ١٩٩٦) وعمان حول التنظيم العربي الخري (ديسمبر ١٩٩٦) ببعيدين ويمكن بمثلهما محاصرة الدوائر الفلسطينية والعربية المتراجعة .. والبحث الحقيقي في مضمون التحالفات الجذرية على المستوى العربي ليتمكن طرح أفكار متماسكة ومنطقية وديمقراطية على المستوى العالمي لمحاصرة الكيان الصهيوني.

ويقدم سلوك الكيان الصهيوني مادة لطرحة للمساءلة في عدد من المؤسسات الدولية وتجمعات المجتمع المدني والدوائر الفكرية والديمقراطية الدولية، ولا تنسى ان لجنة تصفية الاستعمار ما زالت قائمة في الامم المتحدة، وان حركة التضامن الافريقي الاسيوي ما زالت متمركزة في القاهرة، وحركة الجامعة الافريقية يعاد احيائها في أوغندا وشرقي وجنوبي افريقيا.

ان كثيرا من التنظيمات العربية، سياسية وثقافية واجتماعية تفقد شرعية وجودها حاليا، ما لم تنتبه لأن ما نطره هو جدول عملها الأساسي بدلا من التباكي أو النزول بجدولها من مستوى الاستراتيجيات إلى مهالك التكتيكات، ناهيك عن بدء انشغال بعضها بمستوى الاحتفاليات أو الحوارات المشبوهة.

ولو صدق الديمقراطيون في الكيان الصهيوني، كطلاب سلام، لاعدوا حركتهم ضد الصهيونية وضد الهجرة اليهودية، وخرجوا إلى المحافل الدولية ملاقين العرب في الدعوة من أجل إقامة فلسطين ديمقراطية على كل الأرض الفلسطينية، وهنا يتحقق سلام شامل وعادل للجميع.

ثمة أشخاص ما إن تتعامل معهم، أو تتابع مسيرتهم حتى تتذكر قول الشاعر
العربي :

أرى العنقاء تكبر أن تصادا
فعائد ما استطعت له عنادا

وحسين عبد ربه من هؤلاء يعائد الدهر ، ويعائد حتى نفسه. ورث العناد عن أبيه الذي
عائد الجميع ، لكنه استطاع أن يطوع عناده ليجعله ايجابيا ، لصالح الوطن والشعب والمعتقد.
الاسم: حسين مصطفى كامل عبد ربه
المهنة: محام. متفرغ سياسي. فنان يعائد فنه
تاريخ الميلاد: ٢٥ - ٩ - ١٩٣٢
محل الميلاد: ميت سلسيل . دقهلية.

حسين عبد ربه

فعائد..

ما استطعت له عنادا



د. رفعت السعيد

الأب عمل صرافا .. ثم استقال
ليصبح شيخ البلد، وعلى اثر حادث
قطار استقال ليتفرغ لادارة أرضه
وأرض والده.
«وحسين» واحد ضمن أبناء
عديدين تلعب بهم ريح الاب العنيد
الذي يفرض رأيه على الجميع، وريح
أبناء الذوات الذين تتنازعهم القرية
(حيث الأرض والجاه) وبين
المدينة (حيث الرقي والاستمتاع
والتعليم المتميز) .. وهكذا
ينتقل «حسين» بين المنصورة وميت
سلسيل في طفولة مندهشة..
وينتقل بين حضانة مدرسة
الفرنسيين سكان حيث أبناء
الارستقراطية في المنصورة .
وبين كتاب الشيخ محمد في

ليسافر معه ضمن مجموعة الحرس
المحدودة التي رافقته إلى الاستانة.
عاد القومندان بعد فترة ليواجه
بالثورة العراقية. التعليمات صدرت
إليه باغراق المراكب التي تصعد
النيل إلى القاهرة حاملة الامدادات
والمؤن التي تبرع بها المصريون لدعم
جيش العراقيين . لعب مع الخديوي
توفيق لعبة متقنة، يترك عديداً من
المراكب ويحتجز واحده.. وعندما
أحيل إلى المعاش عاد إلى ميت
سلسيل ليناذيه الجميع «مصطفى
بك» وليبنى بيتاً على نموذج بيت
الخديوي اسماعيل في الاستانة
أسماء الفلاحون «السراي».
مات الجد عام ١٩٣٧ عن سبعة
وتسعين عاما تاركا ١٧ ابنا وابنة.

.. من أسرة من أعيان القرية.
الجد - القومندان «مصطفى
بدوي عبد ربه» كان جنديا في
حرس الخديوي اسماعيل . اشتهر
بين حراس الخديوي بقدرته الفائقة
على التصويب في اطلاق
النار- (حتى عندما تقدمت به السن
وكل البصر كان يصوب على الصوت
فيصيب باتقان شديد) . لكن شهرته
الأكبر شهرة أتت عندما اكتشف
مؤامرة لقتل الخديوي اسماعيل
بالسم . أمر الخديوي بترقيته ، وصار
واحداً من المقربين إليه ، وأقطع
١٩٠ فداناً من أجود أراضي قريته
ميت سلسيل والرياض . وعندما
توفي الخديوي اسماعيل اختاره



ندوة عن
دور المسرح
في تنمية
الوعي
حسين مع
المرحوم د.
عبد المدم
القويسني
والمخرج
عبد الغفار
عوده

غليله.

هو الآن (٤٧-١٩٤٨) طالب في المدرسة المهية «المنصورة الثانوية» أنهى عامه الدراسي الأول وسط مظاهرات صاحبة دفاعاً عن فلسطين وفيما الاجازة الصيفية تقترب اختمرت في ذهنه فكرة واحدة مهيمنة «ان يسافر إلى فلسطين ليحارب مع المتطوعين هناك». و «عاند ما استطعت له عنادا».

ثمانية جنهات ونصف أذخرها وجلابيه وفوطه لفهما في ورقة جرنال، وسافر إلى الرقازيق دون أن يبلغ أحداً، وله الأهالي على محلي قديم يتدرب فيه المتطوعون. قائد المعسكر رفض قبول هذا الفتى ابن الخامسة عشرة الذي تفوح منه رائحة ابن ذوات. قال له: اذهب إلى الاسماعيليه. هناك قالوا له اذهب إلى السويس، ذهب فلم يجد شيئاً. انتهت الجولة. ولكن هل يعود «الفتى» المعاند؟ هل يقلل من عناده؟ من السويس سافر إلى القاهرة، قالوا اذهب إلى جماعة الشبان المسلمين. هناك لم يهتم به أحد. لكن الفتى استشعر جرحاً لكبريائه. فكيف يعود هكذا إلى بيت الاسرة. ومضى في طريق العناد. دفع كل ما تبقى ١٢٥ قرشاً لمكتب ربحسير كي يسجله ضمن طابور المنتظرين للعمل في السينما. ثم باع الجاكت بخمسين قرشاً. ونام في جامع السيد ليتردد كل يوم بحثاً عن أحد الاختيارين: التطوع للحرب في فلسطين أو العمل في السينما. جاع وتشرد نفدت الخمسون قرشاً. تلقف أرغفه القول النابت أمام باب السيدة. ويظل عناده كما هو. لن يعود للبيت هكذا مهزوماً.

داهمته حمى.. لم ينقذه الا الاقارب. شاهده شاب من البلد مشككاً أمام باب السيدة

الكاريبي، لكنه يهرب مرة أخرى ليعيش في جزر المارتنيك محتماً بالجلالية العربية هناك. في المارتنيك بقي حتى تفجرت حرب فلسطين. رواه الحنين إلى القتال مرة أخرى. عاد إلى مصر ليحارب. لم يهتم به أحد. عاد في ١٩٤٩ إلى ميت سلسيل لتستقبله كبطل. وليهر «حسين» بحكايات لا تنتهي عن مقاومة الاستعمار. ورفض الظلم. ومغامرات مبهرة في جزيرة الشيطان وجزر المارتنيك.

* ضد الاحتلال

كان الفتى يعبر شارع البحر في المنصورة كل يوم في طريقه ليعبر النيل إلى طلخا حيث المدرسة. وكان يستفزه منظر الجنود الانجليز ويستعيد مع رؤيته لهم، ذكريات عم محمود بكركر. وتطفو في عقله فكرة «ضرب الانجليز» كعادته جمع بعض الأولاد الذين ألهمتهم مشاعرهم قصص كثيرة عن تنظيم سرى شكله بعض طلاب المنصورة واسمهم «الهيبوب» كانوا يتربصون بجنود الاحتلال ليلا ليضربوهم. وفعلوا هم أيضاً ذلك. راقبوا منازل يتردد عليها الانجليز، تجهزوا بكميات كبيرة من الطوب وأمطروهم بها كل ليلة. لكن ذلك لم يشف

يضطفون كفرق الكشافة.. يستمعون إلى تعليمات «الزعيم» ويبدأ اللعب (فريق كرة قدم، أو الذهاب للصيد في بحيرة المنزل، أو حتى مساعدة أحد الفلاحين في حقله). عاش في المنصورة لكن قلبه ظل معلقاً بالقرية.

.. البلدة التي تكره الانجليز كراهية ممتدة منذ أن اختطف الاحتلال رجال القرية وأرسلهم فيما أسمى «السلطة» ليحاربوا في فلسطين. ذهبوا ولم يعد منهم أحد.

شخصان في هذه القرية.. تظل ذاكرته متعلقة بهما..

حماده المصري الذي أسمى نفسه المهدي المنتظر.. كان درويشاً من نوع خاص يرتدي شورتاً وقميصاً كاكيا ويرضع صدره بقطع من زجاج ملون معلناً أنه المهدي المنتظر.. ومعلناً تأييده لهتلر رافعاً يده «هايل هتلر».

واسطورة أخرى عم «محمود بكركر» واحد ممن ساقتهم «السلطة» إلى فلسطين ليحرقوا الخنادق. هرب إلى سوريا، وانضم إلى حركة ابراهيم هنانو الكبير. أسرت القوات الفرنسية، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في جزيرة الشيطان بالبحر

ميت سلسيل حيث أبناء الفلاحين الفقراء.

الاب العنيد يمنع البنات من التعليم، ويركب الأبناء أرجوحة عناده. تارة إلى المنصورة وتارة أخرى إلى ميت سلسيل. وعلى الجميع أن يخضع لعناده.

الاب يدفعه إلى المدرسة الإلزامية. ثم مدرسة ابتدائية في المنزل.. ثم يقرر بعناد أن يكتفى بهذا القدر من التعليم، وعلى الولد حسين (١١ سنة) أن يعاونه في إدارة الأرض (٢٦ فدانا). احتجاجات الأم.. وصراخ الولد لم يحركا شعرة في عناد الاب. وبعد وساطات ومفاوضات مضمينة وافق الاب بشرط غريب: أن يبدأ «حسين» من السنة الأولى الابتدائية رغم أنه كان مؤهلاً لأن ينتقل إلى السنة الثالثة.

وانتقل حسين إلى مدرسة طلخا الابتدائية.. واعتاد كل يوم أن يعبر النهر من المنصورة إلى طلخا.

لكن حسين كان قد فتن بالقرية.. وكان قد كرس نفسه زعيماً لأولادها. فما أن ينطق «ولد» معلقاً في رقبته صفيحة فارغة يدق عليها دقات معلومة بناء على أمر من الزعيم. حتى يتجمع عشرات الأولاد في مكان معلوم.

أبلغ الأسره أتوا ليجدوه فى
الرمق الأخير وعادوا به إلى
المنصورة.

«الفتى مخرجاً»

عندما كان فى الثالثة
الابتدائية لعب دوراً فى مسرحية
المأمون. حلم المسرح ظل يؤرقه
حتى قرر أن يكون فرقة
مسرحية فى القرية.. كان عام
١٩٥١ يدق أبواب قلبه.
الفدائيون فى القتال يحاربون
الانجليز. جسد غضبه فى عمل
سرحى أعد من مجموعة
قصص لعيد الرحمن
الخميسى «أرض المعركة»
أسمى المسرحية نداء الدم..
لكن القرية التى احتشدت جميعاً
لتتابع المسرحية فوجئت بحريق
يندلع خلف الستائر (كان
المقصود إعداد نار تعطى
انطباعاً ديكورياً) وبطلقه
رضاص حقيقية تنطلق من أحد
بنادق الممثلين. وقشلت
المسرحية، وتعرض لتأنيث
القرية كلها.. ولكن العنيد
يبقى عنيداً.

وما دام النضال ضد
الانجليز لم يتم عبر المسرح،
فليكن بالتصادم المباشر. وفى
يناير ١٩٥٢ جمع ثلاثة من

الأصدقاء وقرروا السفر إلى
القتال لقتال الانجليز. هذه المرة
استعد جيداً حقائب تمتلئ
بالملايس ونقود كافية. سافروا
إلى الزقازيق.. ثم إلى القرين
ولم يقبلهم أحد. هنا لا مجال
لتدريب أحد. الناس تأتى جاهزة
لتحارب فوراً. مرة أخرى
نصحوهم بالسفر للقاهرة إلى
جمعية الشبان المسلمين. سافروا
قابلهم «محمد الليشى»
مدير الدار (حسين سمع بهذا
الاسم مقروناً بحادث
اغتيال حسن البنا) أسكت
هواجسه. فإمامه هدف وحيد.
التدريب ليعود فيحارب
الانجليز.

سألهم الليشى بشكل
مباغت «ما دمتم متحمسين
هكذا فلم لا تقومون بعمل
أفضل؟ - ما هو؟ - «ان
تغالبوا الملك» رفضوا
ومرة أخرى: «وعاند ما
استطعت له عناداً» داروا
دورة كاملة انتهت بهم إلى
معسكر تدريب فى جامعة
القاهرة. تبدى الأمر وكأن
المعركة التى يحلم بها ضد
الانجليز قريبة. أحدهم اقترح أن

يزوروا طلبه من بلدياتهم.
هناك أغلقوا عليهم الباب
،والده لف الدنيا عليه.. سافر
إلى أبو حماد ليفتش عليه فى
معسكرات الفدائيين، وقع
فكسرت رجله ومع ذلك فهو
يوصل البحث فى القاهرة.
وظل الباب مغلقاً حتى حضر
الأب ليتسلم الابن.. وتفشل
محاولته لمحاربة الاحتلال للمرة
الثانية.

فى الطريق أكد له أبوه
أن قريبهم بكباشى مهندس
أنيس الطوبجى (وكان
صديقاً ليوسف رشاد) أبلغه
أن الملك قرر إنهاء هذه الحركة،
وأن حكومة النحاس ستقال
وتعلن الأحكام العرفية.
ويقبض على الفدائيين.. لم
يصدق، ولعله كان يدبر خطة
أخرى للسفر إلى القتال. يومان
فقط.. واحتترقت القاهرة،
وتحققت نبوءة الأب.

ثم إلى كلية الحقوق
(جامعة عين شمس) ٥٣-
١٩٥٤. الآن يطرق الحديد
الحديد. عناده يطارده عناد أبوه
اختلفاً حول موضوع متعلق
بأخيه. الأب عائد عناد من

اعتاد أن يرضخ له الجميع.
لكن ها هو عنيد آخر. تصادما
أبلغه حسين برأيه النهائى.
أنا معى شهادة واقدر أعيش
منها. وتوظف فى إدارة
التجنيد. اعتبرها الأب إهانة
«الناس تقول ايه» مصطفى
عبد ربه مقدش يصرف على
ابنه؟ اشترط لأى صلح بينهما
أن يستقيل من وظيفته. وعاند
الفتى. عندما مات الأب اعتبر
أن دينه لأبيه هو أن يستقيل من
الوظيفة. واستقال.

ومرة أخرى..

وإذ يأتى العدوان الثلاثى
تكون ميت سلسيل جاهدة
لندائه.. تطوع العشرات
أقاموا معسكراً، قام عم
محمود بكر بتدريبهم، هو
ألقى عليهم محاضرات عن
تاريخ المقاومة الشعبية المصرية.
لكن أحداً لم يهتم بهم. هو
يريد القتال الفعلى. سافر إلى
القاهرة تدرب فى معسكر كلية
طب عين شمس. ولم يتيحوا له
فرصة السفر.

وفى عام ٥٧-١٩٥٨ كان
فى السنة الثالثة. عمه يوسف
(كان واحداً من قادة الطليعة
الوفدية) قابله بشخص اثر فيه
كثيراً فيما بعد «أحمد
الرفاعى» لح أحمد فى عينيه
وكلماته حاله التمرد العنيد.
قال له: أبقى تعالى زورنى»
وكان سمير عيد الباقى
يشرد أياً على دار «الفكر»
ليلتقى بفؤاد خداد وصلاح
جاهين.. وتلاقت الأمواج..
وارسل لهم عم أحمد رفيقاً من
الحزب ليناقشهما. لم يكونا
بحاجة إلى نقاش.. أصبحت
شيوعيين بسهولة ويسر. وفى
الإجازة الصيفية عاد إلى البلد
ليتصل بالشيخ عبد السلام
الحشان ومجموعة ميت
الخلوج. وفى هذه الإجازة
خاض هو وسمير عيد
الباقى أهم معركة كرسى
دوره القيادى فى ميت سلسيل

حسين مع مجموعة من المشاركين فى استوديو الدراما سنة ١٩٧٢





حسين في أحد اجتماعات حزب التجمع

.. معركة انتزاع الجمعية التعاونية من أيدي بعض الفاسدين، وفرض انتخابات جديدة، ومجلس إدارة جديد. وأصبح واحداً من قادة القرية. الآن هو المسئول التنظيمي لمجموعة الحزب بجامعة عين شمس (المسئول السياسي لمجموعة الطلاب الحزبيين عادل حسين..). وفيما كان العمل منطلقاً، انقضت حملة الاعتقالات المباشرة في أول يناير ١٩٥٩. .. بعدها بأربعة عشر يوماً قبض عليه في الطريق هو وعادل حسين. وبدأ محنة السجن. وتزوج بصمود في مسلخ أبو زعبل الذي مارست فيه الناصرية أشنع صور التعذيب ومن أبو زعبل إلى الواحات. حتى أبريل ١٩٦٤ ثم إلى ميت سلسيل من جديد. ثم يعمل في مجلة المنصورة «كنا ثلاثة حسين ومحمد صبحي وأنا حاولنا أن نفر من وجه الجريدة وإن نجعل منها شيئاً جديراً بأن نعمل به». بعدها انغمس «حسين» في معركة ضارية

لكشف جرائم كبار الملاك الذين هربوا الآلاف من الأفدنة مستندين إلى نفوذ «اقطاعي» راسخ، وإلى تلاعبات قانونية دبرها لهم مسئول قضائي كبير. الشيخ محمد الحفني حجازي، محمد أبو سويلم .. وغيرهما : كتيبة تشتعل حماساً هو يكتب، محمد صبحي يرسم، وعبد الله الزغبى وحسن عباس يجمعان الوثائق ويرتبان اللقاءات، ويحشدان الفلاحين للكشف عن حقيقة المالك السري للأرض. صنع الاقطاعيون. استخدموا نفوذهم وحاولوا قتله أكثر من مرة. الغرب أن الاتحاد «الاشتراكي» (١) والشرطة الناصرية (١) وقفت مع الاقطاع. قبضت على الفلاحين الذين أضربوا عن الطعام لاثارة الانتباه. واغلقت «مجلة المنصورة» وصدر قرار بفصل حسن عباس من الاتحاد الاشتراكي بأغرب تهمة «اقطاعي شيوعي». وكان على «حسين» أن يبحث عن عمل آخر. فعمل مديراً لمكتب

مراجعة الارز المعد للتصدير بالمنصورة. * وأيضاً مرة أخرى.. وتكون النكسة، ويستقبل عبد الناصر. هو وحسن عباس يحشدون مئات المواطنين في أتوبيسات تتجه من المنصورة إلى القاهرة لتمنع عبد الناصر من الاستقالة. قبل أن يصلوا كان عبد الناصر قد عاد. ذهباً إلى الصديق عبد المنعم القصاص. مرة أخرى يتوهج حلمه القديم المتجدد.. أن يحارب.. سافروا إلى الاسماعيلية. في غابة الاسماعيلية التحقوا بمجموعة يقودها العقيد كمال سالم .. حشدوا له مئات من الاحتياطي. لا يعرفون شيئاً. بدأوا معه في تنظيم الأمر. تدريب : توعيه سياسية، ولكن تقارير الأمن تلاحقهما «سافر إلى الاسماعيلية لتشكيل تنظيم سري» .. وانتهى الأمر بالعودة دون حزب. بعدها ترك المنصورة إلى الاسكندرية عمل مديراً للمركز الثقافي السوفييتي هناك حول المركز إلى مركز ثقافي مصري. فنانو الاسكندرية، رساموها، موسيقوها، أدباؤها، مسرحيوها وجدوا متنفساً لهم.. وتحول المركز إلى خلية نحل .. «معارض فنية دراسية «صالون» كيف تسمع الموسيقى؟ استوديو الدراما اسبوع افلام ليوسف شاهين، صلاح أبو سيف، توفيق صالح افلام شباب الخريجين». وتنفست الاسكندرية فناً جميلاً. هو في هذه الاثناء يوقظ

الفنان في أعماقه ينجز مسرحيته الرائعة «حكاية ومقتل حسن العباسي» وإن كان يعاند حتى نفسه وحتى فنه، فكثير من أعماله يبقى بلا الحجاز، يغضب من شيء، فيغضب على كل شيء «رواية البحر الكبير» يترك فصلها الأول الممتلئ بالابداع دون استكمال. وأعمال أخرى لا تكتمل .. لأنه يعاندها. اثنان في هذا العالم استطاعا أن يطوعا عناده العنيد: المعتقد الذي الزمه بما يجب أن يلتزم به من نضالية والتزام.. وزوجته التي كانت أما واختاً وزوجة ويبقى عطاؤه المميز في التجمع نموذجاً لكل ما كان، ولما يجب أن يكون. فمنذ اليوم الأول شارك في بناء التجمع وحتى الآن لم يزل يشارك. لكنه يبقى دوماً كما كان.. موزع القلب بين السياسي والفنان.. وإن كان السياسي هو الفائز الأول. فأداء الواجب النضالي مقدم على كل رغبة أو طموح.. شخصي. ورغم المرض الشديد، ورغم كل ما جرى على ساحة الاشتراكية، ورغم الصعوبات يظل كما كان دوماً «فعانداً ما استطعت له عناداً». ورغم كل الاحباطات يشرق واحد من أحلامه بالتحقق. فبعد عمل مضن، ونضال طويل، تتوج ميت سلسيل نضاله ونضال جيله من اليساريين بانتخاب نائب يساري.. محمد الضهيرى. وتتوج من جديد حكمته الدائمة «فعانداً ما استطعت له عناداً»..

كما حدثنا توماس كون، فإن مناهج العلم فى فروع المختلفة تخضع لنظم متباينة وتتغير يوما بعد يوم.

فالموسيقى مثلاً تخضع لقواعد وقوانين معينة منها ما يتعلق بالهارمونية **Harmony**، والبولىفونية **Pol-yphony** واللحن **Counterpoint** المضاد

والمقامات، والطابع المميز للعصور المختلفة والأشكال المتعددة.. الخ. ويتكون من هذه القواعد والقوانين علم الموسيقى **Musicoiology**، وهو العلم الذى يدرس فى كافة معاهد تعليم الموسيقى الراقية ومنها طبعا الكونسرفتوار فى اكاديمية الفنون المصرية، حيث يقوم بتدريس هذه المادة فريق من الاساتذة المتميزين... ولكن للموسيقى أيضا، كغيرها من الفنون، العديد من العلاقات الوطيدة مع ما يطلق عليه اسم «العلوم الطبيعية» كالطبيعة والكيمياء وعلم وظائف الأعضاء.. الخ.

سنحاول فى السطور المقبلة الاجابة عن بعض الأسئلة التى تتعلق بهذه العلاقات. **ما هو الصوت؟**

تتكون الأصوات جميعا، ومنها الالحن الموسيقية، من ذبذبات من الضغط والتخلخل تتردد وتنتقل فى الهواء بسرعة ٣٤٣ متراً فى الثانية وتنتقل أيضا خلال الغازات الأخرى والسوائل والمواد الصلبة، ولكنها لا تنتقل فى الفراغ. وتنتقل هذه الذبذبات من الهواء إلى طبلة الأذن التى تنقلها إلى مجموعة من الروافع العظمية إلى الجهاز العصبى إلى القشرة المخية التى «تفهم» ماهية هذه الأصوات.

وتختلف هذه الذبذبات فى تردددها، وتتراوح الذبذبات التى تستطيع الأذن تمييزها من ٢٠ إلى ٢٠.٠٠٠ ذبذبة فى الثانية ويطلق على وحدة «ذبذبة فى الثانية» اسم **Hertz** وكلما زادت عدد الذبذبات كلما زادت «حدة» (وليست قوة) الصوت أى كان الصوت رفيعا) والعكس صحيح. فإذا زاد عدد الذبذبات عن ٢٠.٠٠٠ هرتز فإن الصوت يصبح غير مسموع للأذن البشرية، ولكنه مسموع لبعض الحيوانات كالكلاب وسباع البحر وتستعمل صفارات خاصة



رسم / رحيق السنين
موضوع الموسيقى

الموسيقى..

والعلوم الطبيعى

إصدار هذه الأصوات في تدريب هذه الحيوانات. كذلك إذا انخفض عدد الذبذبات عن ٢٠ هرتز فإنه يصبح أيضا غير مسموع. وإذا كان الصوت مجرد «ذبذبات» فكيف يمكن للأذن أن تميز بين أصوات الآلات الموسيقية المختلفة؟ كيف تميز الأذن بين صوت السمور وصوت الجيتار وصوت البيانو إذا سُرقت هذه الآلات نفس النغمة بنفس الذبذبة؟

عند العزف على وتر معين ينتج عن ذلك ذبذبات تحددها قوانين البندول، فمهما كانت قوة «الضرب» فإن عدد الذبذبات في الثانية يرتبط بطول الوتر. ولكن الذبذبات التي تحدث في الأوتار تتكون من خليط من «الانغام» ينتج النغم الرئيسي فيها عن اهتزاز الوتر بكامل طوله. ثم يضاف إلى هذا النغم نغم ثانوي ناتج عن اهتزاز الوتر بعد انقسامه إلى نصفين متساويين وانغام أخرى أضعف ناتجة عن انقسام الوتر إلى ثلاثة أجزاء متساوية ثم أربعة بل وأحيانا خمسة. فإذا كانت الذبذبة الرئيسية للوتر هي ٢٠٠٠ هرتز ذبذبة في الثانية فإنه تنتج معها ذبذبات أخرى أقل في القوة هي ١٠٠٠، ١٥٠٠، ٢٠٠٠، ٢٥٠٠ ذبذبة في الثانية. ومن هذا الخليط من الأنغام المختلفة تتكون أسس الهارموني والمقامات المختلفة. وتحدث هذه الظاهرة بشكل أقل مع آلات النفخ المختلفة ومع غيرها من الآلات الموسيقية. وتستطيع الأذن المدربة التمييز بين الآلات المختلفة بخبرتها تلقائيا بنسبة خلطة هذه الأصوات الثانوية في هذه الآلات. والأصوات «الوحيدة النقية» تماما من كافة الاهتزازات الثانوية في هذه الآلات الإلكترونية. وقد تمكن اليابانيون بدراسة «الخليط» المميز لكل آلة من إنتاج أجهزة إلكترونية تستطيع تقليد أصوات الآلات الموسيقية المختلفة. ويبقى السؤال المهم: لماذا يحب الإنسان الموسيقى، وكيف يفهمها؟

كما هو الحال بالنسبة لغيرها من

الفنون، فإن الموسيقى تدخل في مجالات علم الجمال وهي مناطق يصعب على العلوم الطبيعية التدخل فيها. ولكن هناك على كل حال بعض دراسات للعلوم الطبيعية في هذا المجال ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجالين مختلفين:

أولا: الإيقاع phythm

في تجارب عن «الأم البديلة» surrogate mother اكتشف العلماء أن أهم ما يربط الطفل بأمه في أغلب الحيوانات الرئيسية primates هي دقات القلب. فقد انتزعت صغار القردة من أمهاتها ووضعت أمامها في أقفاصها بدائل عديدة للامهات: هيكل من الحديد مغطى بالشعر، هيكل به ثدي صناعي يفرز اللبن، هيكل مدقاً لدرجة حرارة الأم، هيكل به جهاز يصدر أصواتا كنبضات القلب. ولوحظ من هذه التجارب أن صغار القردة تهرع عند تعرضها للفرع من الحظر إلى الهيكل الأخير بلا استثناء. فالأم بالنسبة للحيوانات الرئيسية هي نبضات وإيقاع القلب. ولو سرنّا في هذا الطريق خطوة أخرى لاكتشفنا لماذا يثير الإيقاع السريع أعصابنا فهو يذكرنا بسرعة إيقاع قلب الأم عند الخطر.

ثانياً: اللحن melody

عدوان جديد

على الاقباط

الاستاذ فهمى هويدى
اعتذارك مرفوض وهو تكرار
لكتابتك أيام قتل لرج فوده
ومحاولة قتل نجيب محفوظ لقد
سئمتنا السم المخلوط بالعسل.
ارحمنا يرحمكم الله.

برر السلوكيون (أيام انتشار السلوكية behaviourism) حب الحان معينة بالانعكاس الشرطي - conditioned re-flex فاللحن في رأيهم يرتبط في ذهن الإنسان بمواقف معينة. ولكن يبدو أن الموضوع اعتد من ذلك بكثير.

وهناك بعض الدراسات العلمية الموثقة فيما يتعلق بعلاقة الحان بعلوم الحياة: فنحن نعرف من دراسات أجراها ليونارد برنشتين Leonard Bernstein في معامل ناعوم تشومسكى Noam chomsky عالم اللغويات، أن هناك الحاناً موروثية المعنى. وليس هذا بعجيب فلهديد من الحيوانات والطيور الحان معينة لمعان معينة موروثية، وتقتلئ المحيطات بعيد من الحان التي تصدرها الحيتان لتنتقل عبر آلاف من الكيلومترات لتنتقل «معان» معينة. وصرخة البشر - كل البشر - التي تدل على المرح تختلف عن تلك حتى تدل على الفزع أو على الدهشة. والمثير في أبحاث برنشتين أنه اكتشف من دراسات على أجناس البشر المختلفة، ومنهم من لم يحتك إطلاقاً بغيره من الجنس البشرى، أن لأطفال البشر في كافة أنحاء العالم الحان خاصة متشابهة يستعملونها في السخرية ببعضهم البعض.

ونحن نعرف أيضا من تجارب أجريت على بعض الأدميين الذين اضطروا لأمراض معينة لأجراء عملية جراحية تقطع الاتصال بين النصف الأيسر من المخ (وبه مراكز الكلام والحركات الدقيقة في أغلب البشر) عن النصف الأيمن، أن النصف الأيسر يقوم «بمناقشة» اللحن الموسيقى وتحليله، أما النصف الأيمن فإنه يستمتع به فقط. من النواحي الجمالية.

وهكذا - وبخطوات وطيدة - يتم تدريجيا ربط العلوم الانسانية بالعلوم الطبيعية حتى يتمكن الإنسان من تفهم أعمق لطبيعته.

كلا كيت

عاشر

مرة

ليس هناك من شك في أن الجميع يشعر اليوم بعمق الأزمة التي تعاني منها السينما المصرية صناعة وفناً. لكن الشك الحقيقي هو أن أكثر من يتكلمون عن هذه الأزمة، أو حتى هؤلاء الذين يعلنون استعدادهم للمساهمة في حلها، يعرفون حقيقتها وأبعادها. فبين الحين والآخر تطالعك الأخبار -حول انشاء هذه الشركة أو تلك، تنظر إليها معظم الآراء والأقلام في وسائل الاعلام على أنها تمثل المخرج «الوحيد» من المأزق، باعتبار أن أصحاب الملايين قادمون لاقالة السينما

المصرية من عثرتها، وكلما ازدادت أرقام الأموال المعلن عنها وتضخمت، على الأقل على صفحات الصحف، فإن التفاؤل يبدو وشيكاً، لولا أن قليلاً من تأمل مثل هذه المحاولات لدخول «المنتجين» الجدد ساحة الإنتاج خلال السنوات القليلة الماضية يشير إلى أنها كانت جميعها نوعاً من الأمنيات الطيبة، التي لا تخلو من قدر يسير أو كبير من السعي لتحقيق الأرباح الطائلة من هذه الصناعة المتعثرة، وهو السعي الذي كان يفرض دائماً إلى نوع من خيبة الأمل، فيعود هذا «المنتج» أو ذاك إلى تجارته الأولى، أو تبقى «الشركات» مجرد حبر على ورق، حتى تنتهي بدورها إلى الذبول والأفول. على العكس مما قد يظن البعض للوهلة الأولى أن فشل هذه التجارب يدعو إلى التشاؤم، فالأهم هو أن يدعونا إلى أن ندرك أن أزمة السينما المصرية ليست في حقيقتها أزمة رؤوس الأموال، وإنما هي أزمة فلسفة بالمعنى الأشمل للكلمة : فلسفة اقتصادية

واجتماعية وسياسية، تكاد تنسحب على كافة أمور حياتنا المادية والثقافية، إن شئت أن تصوغها في سؤال محوري يتطلب الإجابة عليه في مجال صناعة السينما المصرية، فهو : «لماذا، ولمن تصنع السينما؟»، وربما عندئذ فقط يمكننا أن نعرف «كيف نصنع السينما».

فإن ما يشير الأسف هو أن كثيرين ممن دخلوا ساحة الإنتاج السينمائي في الفترة الأخيرة تعاملوا مع هذه الصناعة على أنها يمكن أن تدر عليهم الأرباح العاجلة الطائلة، كتلك التي تتيحها لهم سياسة «الانفتاح الاقتصادي» بشكلها السائد، خاصة في مجال التجارة والوساطة (ناهيك عن دخول أصحاب الأموال هؤلاء إلى عالم أضواء النجوم والنجمات!)، أو قد ترى آخرين من أصحاب مصانع سلع الرفاهية والترفيه يتعاملون مع «الفيلم المصري» بوصفه سلعة مضمونة التصدير- مثل السجاد والملابس الفاخرة -بشكل لا يخلو من منطق أصحاب

الفلسفة الغائبة في أزمة السينما المصرية

لماذا؟ ولمن؟ .. وكيف نصنع الأفلام؟

أحمد يوسف

مكاتب تصدير واستيراد البضائع ، وإن كان الأهم أنه يعكس قدراً من الاحساس الوهمي بتضخم الذات- ولا نقول «الشوفيني»-الذي جعلهم يتصورون أن «اللهجة المصرية» قادرة وحدها- كما يقولون -على الانتشار في أسواق العالم العربي، بل العالم كله من خلال الأعداد الهائلة للمغتربين العرب الذين لا بد أنهم ينتظرون الأفلام التي تذكرهم بأوطانهم، وهما المنطق والاحساس اللذان ساعد على ترويجيهما تلك الفترة القصيرة التي انتشر فيها اختراع «الفديو» خاصة في دول الخليج العربي (وهي الفترة التي ساد فيها إنتاج أفلام «المقاولات» بهدف تعبئة أكبر عدد من شرائط «الفديو»)، لكن الواقع الراهن في ظل انفتاح الارسلال التلفزيوني بالأقمار الصناعية يؤكد أن هذا المنطق لم يكن يعتمد على أساس صحيح، لا يضع في- اعتباره المستقبل، بل الأخطر أنه لا يضع حساباً للمحاضر نفسه، عندما لا يحاول أن يقدم اجابة صحيحة عن السؤال: «لماذا» ولمن نصنع السينمات؟».

مأساة دور العرض

وأرجو ألا يتصور القارئ أنني أقلل من شأن الفيلم المصري ، ودوره الثقافي عميق الأثر، فعلى العكس فإن اختزال أهميته إلى سيادة «اللهجة المصرية» هو نوع من سطحية الرؤية، لكن الحقيقة أن هذا الفيلم الذي كان وما يزال معروفاً باسم «الفيلم العربي» داخل مصر وخارجها على السواء هو «منتج ثقافي» تجتمع فيه عوامل متعددة من عالم الثقافة وسياقها الاجتماعي كله، وإذا كانت مصر هي التي تقوم بإنتاج هذه الأفلام أو معظمها على الأقل، للعالم العربي كله ، فليس ذلك فقط لأن مصر عرفت صناعة السينما قبل شقيقاتها بسبب وجود عدد من الأجانب المقيمين بها اهتموا بالسينما- استهلاكاً وصناعة- منذ وقت مبكر، وإنما من منطلق المسئولية الكبرى التي تقع على عاتق هذا البلد بحكم ثقله الجغرافي والتاريخي والسياسي والثقافي، وهي المسئولية التي جعلت القاهرة -ومصر كلها- بوتقة تنصهر فيها التيارات الثقافية من مشرق العالم ومغرب، مما أفضى إلى أن تكون صيغة «الفيلم العربي» كما توصلت إليه صناعة

السينما- في الثلاثينات والأربعينات على نحو خاص-هي السلعة الثقافية التي تفكر بجديّة في المستهلك أو «الزبون» الذي تتوجه إليه.

وإذا كانت هذه الصيغة قد بدأت في أن يتضاءل تأثيرها يوماً بعد يوم ، دون أن تفقده تماماً، فذلك لأنها تخلت شيئاً فشيئاً عن هذا الزبون ، وبدأت في مغازلة مستهلك من نوع جديد، زبون عارض عابر، يبحث عن التسلية وحدها ، وكان يجدها ذات يوم في شرائط الفيديو، ويجدها اليوم في وسائل أخرى بعيدة عن صناعة السينما المصرية، في الوقت الذي كانت فيه هذه الصناعة قد تناسلت -ثم نسيحت- أن تجربة التذوق والاستهلاك في عالم السينما تتم أولاً ودائماً داخل قاعات العرض السينمائي ، للجمهور الحقيقي الذي يجب أن تخاطبه الأفلام.

واننا حين نتحدث عن «التجربة السينمائية» في التذوق واستهلاك الأفلام- في الجانبين الثقافي والتجاري معاً- إنما نتحدث عن ظاهرة جماعية واجتماعية بالمعنى الكامل للكلمة، لا تتحقق إلا من خلال دور العرض السينمائي التي يذهب إليها



فيلم

عبد

محنة

جديدة من

مجوم

الأزمة



السلعة، والزيون، والرسالة

وإذا كان هذا هو الجانب الاقتصادي من أهمية وجود عدد كاف من دور العرض ، فأننا نستطيع القول بقدر كبير من اليقين إن تقلص عدد تلك الدور- بل اختفاءها تماماً من عشرات المدن المصرية الصغيرة - كان سبباً من الأسباب الجوهرية ، وإن لم يكن بالطبع سبباً وحيداً ، في انتشار الأفكار السلفية المحافظة داخل قطاعات هائلة من الطبقات المتوسطة والفقيرة ، التي كانت في الماضي تذهب إلى دار السينما كأنها تمارس طقساً جماعياً محبباً ، كما كانت ترى في النجوم على الشاشة ، وطريقة حديثهم وملبسهم وعلاقاتهم ، أمراً طبيعياً يدعو إلى حب الحياة. لكن ما أبعد الليلة عن البارحة، فعندما اختفى هذا الدور الثقافي السحري للسينما ، في صياغة وصناعة وجدان الجماهير، تحول هذا الرجدان إلى ظلام دامس، وكهف مهجور، لا يصلح إلا لسكنى الوحوش والخفافيش.

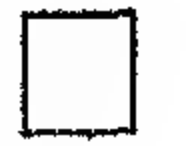
وإن ما يؤلم حقاً هو أن تسمع من بعض أساطين صناعة السينما المصرية المعاصرة، ما يؤكد ذلك ابتعادهم الكامل عن جوهر الأزمة، عندما تغيب عن أذهانهم أهمية انتشار الآلاف- بالمعنى الحرفي للكلمة- من دور العرض في المدن الصغيرة والقرى، فهم يتحدثون عن انشاء عدد لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة من دور العرض الفاخرة داخل القاهرة ، بينما يقع زبونهم الحقيقي على مساحة شاسعة من الوطن، لا ينتظر إلا عرضاً سينمائياً يستمتع به في دار عرض متواضعة ، ولقد كان هذا الزبون -وما يزال- هو القادر وحده على تمويل «الصناعة» ، مثلما كان الحال حين كان الفيلم الواحد يظل يدور عبر المدن لشهور وسنوات ، ويظل يدر لمننتجه وموزعه دخلاً يجعله قادراً على الاستمرار في صنع الافلام، وبذلك وحده يمكن أن تنشأ صناعة سينما حقيقية ، بدلاً من تلك الطريقة المعاصرة في انتاج الافلام المصرية ، والتي تجعل منها جميعاً- دون استثناء- أفلام مقاولات ، يطبع فيها المنتج عشرين نسخة من فيلمه، يوزعها على دور العرض في القاهرة، ليحصد منها أرباحاً سريعة خلال أسابيع قليلة ، وليتعمق مفهوم «أكسب وأجر» وللأسف فإنك قد تقرأ أحياناً من

«الدكاكين» التي يمكن أن يذهب إليها المستهلك ليشتري السلعة ، ناهيك عن أن الفيلم لا يصبح سلعة قابلة للاستهلاك إلا من خلال عملية العرض ذاتها.

ولكن نقرب من فهم هذه الحقيقة وخطورتها، فإن أي حديث عن هيمنة السينما الأمريكية على السوق العالمية يتجاهل أو يجهل أن هذه السينما تحقق جل ربحها من داخل الأسواق الأمريكية ذاتها لا يعرف أهمية دور العرض في الصناعة السينمائية ، والتي تملك منها الولايات المتحدة مئات الآلاف حتى في المدن الصغيرة والقرى ، وما تزال بفضلها عادة مشاهدة الافلام سلوكاً جماعياً واجتماعياً معتاداً، لذلك يحصد الفيلم الواحد داخل أمريكا مئات الملايين من الدولارات ، يصبح بعدها العرض في بلاد العالم الأخرى هدفاً ثقافياً وسياسياً محضاً، لا يسعى إلى إضافة بعض ملايين ضئيلة أخرى إلى أرباحه ، وإن قدراً يسيراً من تأمل صناعات السينما الراسخة في أي بلدان العالم التي ازدهرت فيها هذه الصناعة ، يؤكد لك أن هذا الازدهار قد بدأ مع انتشار دور العرض انتشاراً هائلاً، تزايد معه الطلب على إنتاج الافلام وتوزيعها.

الناس فرادى، ويجلسون في الظلام ليتسللوا رويداً رويداً إلى الشاشة ، أو تتسلل هي إليهم ، فإذا بهم جميعاً وقد اجتمعوا بأحاسيسهم وعواطفهم وأفكارهم في حالة بين الواقع والحلم. وتلك الحالة من التوحد الجماعي، والتي لا تتحقق إلا بقدر من الصعوبة في عالم المسرح بسبب ادراك المشاهد للعبة المسرحية من جانب ، وبسبب صعوبة وجود عدد هائل من الفرق المسرحية التي تقدم عروضاً تجعل هذا الفن وسيلة اتصال جماهيرية واسعة الانتشار من جانب آخر، هذا التوحد - والذي هو جوهر فن السينما- يتحقق بسهولة من خلال بضع علب من شرائط السيلولويد ، يمكن استنساخها وتوزيعها على نطاق واسع، لكن هذا يتطلب أيضاً وجود عدد كاف من دور العرض.

وتلك هي الازمة الحقيقية داخل صناعة السينما العربية ، التي لا يدري المرء كيف يمكن أن تغيب عن بال معظم المهتمين بأزمة هذه الصناعة (والتفسير الوحيد لغياب ذلك عن بالهم هو أنهم لا يعرفون لمن يصنعون الافلام) ، فقد تناقص عدد دور العرض السينمائي في مصر من حوالي الأربعمئة خلال الخمسينيات، ليصبح حول المائة خلال التسعينات ، في الوقت الذي تضاعف فيه عدد السكان- أو قل «الزبائن»- إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. فإن أحداً لم يتساءل عن



نادية

الجندى

وخواء

الوجدان

العام!!



مثل على عهد الخالق الذي أقدم على ما يمكن اعتباره ارتكاب أخطاء أسوأ فيلم مصري ، مع سبق الإصرار ، وهو فيلم « المزاج » لفيلمى عبده ، التى استطاعت أن تجعل هؤلاء المخرجين « الكبار » يصنعون لها الأفلام على مقاسها .

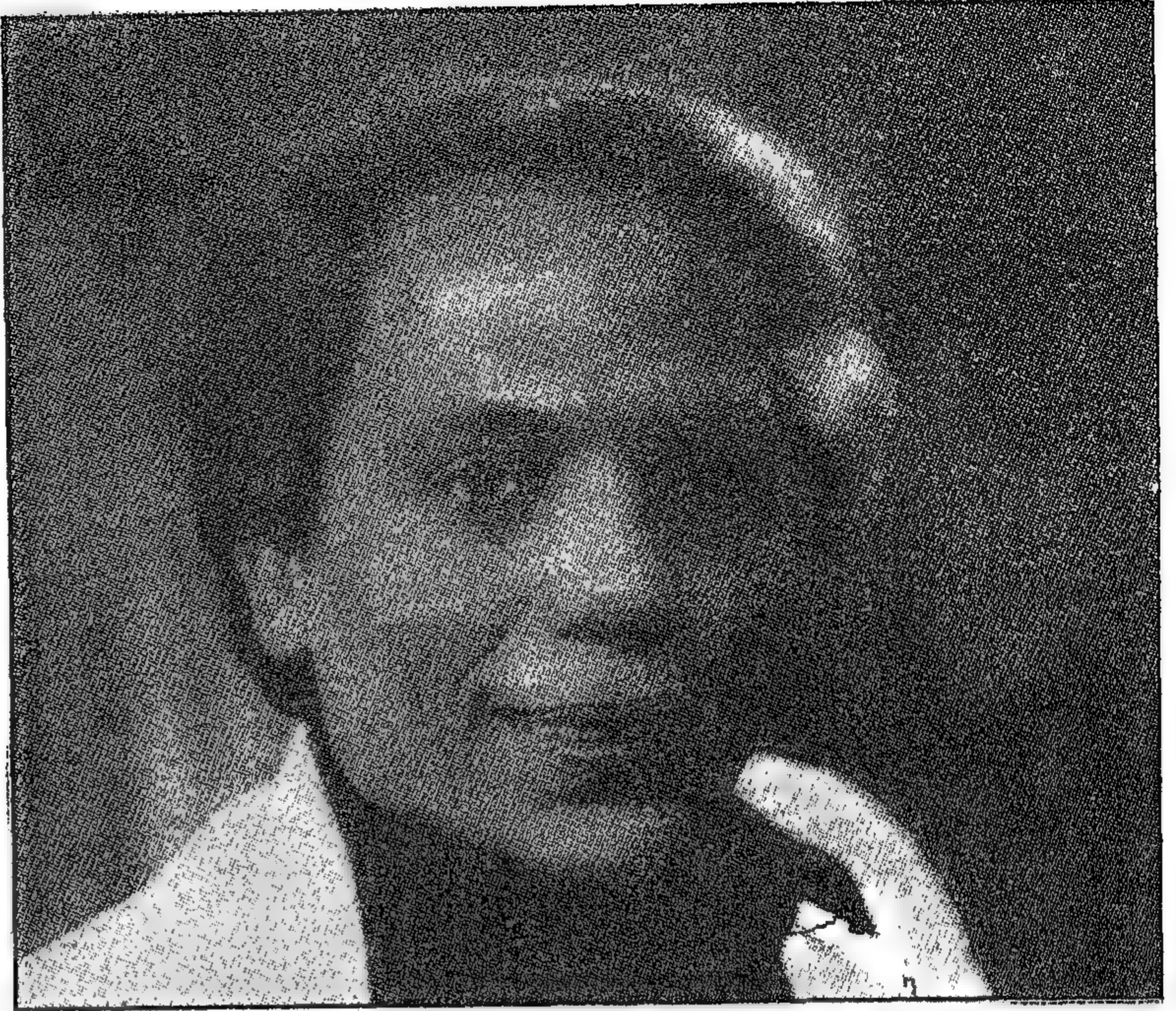
وإن عودة السينما المصرية -صناعة وفناً- إلى جمهورها ، من خلال إنشاء عدد هائل من دور العرض ، هو البداية الحقيقية لأن تسترد هذه السينما قدرتها على الإبداع المتجدد ، بالإضافة إلى عودتها إلى إنتاج العدد الوفير من الشرائط السينمائية ، وعندها فقط يمكن الحديث عن إمكانية تميز عدد من الأفلام التى يمكن بها أن نزعج قدرة السينما المصرية على مواكبة -ولا نقول متافسة- ما تنتجه السينما العالمية فى عقر دارها .

دور الدولة

الغائب الحاضر

تبقى الأزمة الأهم ، وهى السبب وراء تراجع عدد دور العرض بالشكل الخطير الذى آلت إليه ، ولا يمكن تفسيرها ، إلا من خلال سياق سياسة الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى ، الذى سادت فيه تأثيرات متعددة أدت إلى هذا الانهيار ، فقد توجه رأس المال إلى أكثر النشاطات طفيلية ، فى مشروعات سريعة الربح قصيرة المدى ، وأصبح مشروعاً خاسراً أن تملك داراً للعرض بينما يمكنك أن تباعها أرضاً بالملايين ، أو تبني وحدات سكنية للبيع الفوري ، فما بالك بتجديد الاستوديوهات التى قد تحتاج لرؤوس أموال كبيرة ، ولا تجنى أرباحها إلا بعد سنوات عديدة ؟!

لكن الأغرب هو أن ترفع الدولة -ولا نقول الحكومة- يدها ، أو بالأحرى تتخلى عن مسئولياتها ، عن حماية الصناعات الوطنية ، تحت زعم تحقيق الحرية للنشاطات الرأسمالية الحرة ، بينما ترى اليوم دولة رأسمالية مثل فرنسا تتوقف طويلاً أمام تطبيق اتفاقيات التجارة العامة للتجارة والتعريف الجمركية على السينما لأنها لا تريد لصناعتها السينمائية أن تذوى أمام الهجوم الكاسح للسينما الأمريكية ، ولا تلتفت للزعم بتكريس نظام اقتصادى عالمى مفتوح ، يبدو فيه الأغنياء الذين أصابتهم التخمّة وهم يتبادلون الأطباق الشهية ، بينما يتفرج عليهم الفقراء وهم يتلمظون جوعاً وغضباً ، ولا يبقى لهم إلا حرية التبعية ، وتنفيذ الأوامر بالتخلى عن إدارة اقتصاد



عادل امام .. هل ينجح نجم الشباك فى الخروج من الأزمة

الأفلام الهابطة ، وتزايد إيقاع السياق المحموم للمساك بتلابيب المتفرج بقدر أكبر من الابتذال (ناهيك عن صنع صورة زائفة للنجوم لا تعبر بحال عن مفهوم النجومية كظاهرة تجسد أحلام الجماهير) ، لكن الأخطر هو أنه بات على الجادين من الفنانين -خاصة أبناء جيل الثمانينات والتسعينات- أن يتخلوا بإرادتهم عن أحلامهم كمثقفين يسعون -كما هو مفترض- لتجاوز الواقع السائد ، فعلى العكس تسلمت التواهل الجماهيرية التقليدية إلى بعض أفلام محمد خان وخبرى بشارة سعيّاً إلى أرضاء الزبون الجديد ، وتحقيق النجاح التجارى بعد يأسهم من تحقيق أحلامهم الجميلة النبيلة . بل ظهر جيل كامل خلال الفترة الأخيرة ، مثل كريم ضياء الدين وعلاء كريم وغيرهما ، لا يخفى أن هدفه الأول هو «شباك التذاكر» ، ولا تتحدث عن أبناء أجيال كاملة من الذين يتخرجون من معهد السينما ، فلا يجدون عملاً يحقق لهم أحلامهم السينمائية ، فيتوجهون للعمل فنيين متواضعين فى بعض محطات الإنتاج التلفزيونى (أو ربما أيضاً فى تصوير الأفراح) بل لا تتحدث عن أبناء جيل أقدم توقف عن الإنتاج بعد فترة من الانحدار الفنى الذى فرضته عليهم أزمة السينما ، مثل حسين كمال وأشرف فهمى ، أو

يحول أزمة السينما المصرية إلى نطاق الهزل ، حين يؤكد لك أنه ليست هناك أية أزمة ، ما دام هناك مليون متفرج قد رأى فيلماً لعادل امام أو نادية الجندى ، فإذا كان ذلك يحقق الربح للمنتج العابر ، فهل هو حقاً ربح للصناعة التى ينبغي عليها أن تتوجه إلى اثني عشر مليوناً من المتفرجين فى القاهرة ، أو ستين مليوناً فى أنحاء مصر كلها؟! إن شئت الحقيقة فإن سينما عادل امام أو نادية الجندى (ومن بعدها فيلمى عبده) التى أصبحت تقوم ببطولة عدد كبير من الأفلام القليلة التى تقدمها السينما المصرية كل عام ، ليست إلا أحد التجليات بل هى البرهان الساطع -على أزمة السينما المصرية- التى تعتمد على نجم أو نجمة بعينهما ، دون أن تضع فى اعتبارها أن صناعة السينما ينبغي أن تتحول إلى «مؤسسة راسخة» ، وأخشى أن يكون ذلك هو ما يفكر فيه أصحاب الملايين القادمون لانتقاذ السينما ، حين يظل هدفهم محصوراً فى «بيع» هذا النجم أو ذاك فى شرائط سينمائية ، يتوجهون بها كما يقولون إلى «المغتربين» العرب فى بلاد «الخواجهات»!

-ولقد كان تخلى السينما المصرية عن زبونها الحقيقى ، وتوجهها إلى الزبون العابر ، سبباً فى أن تفضى أزمة السينما إلى ما نسميه «سينما الأزمة» ، حين انتشرت

الفلسفة الغائبة في أزمة السينما المصرية

كنا نريد أن نعود للحديث عن صناعة السينما المصرية تحديداً ، فإنه لا ينبغي علينا أن ننسى أو نتناسى أن هذا يحتاج إلى سياق كامل، ومناخ سائد ، يسمح لهذه الصناعة أن تتحول إلى مؤسسة بالمعنى الحقيقي للكلمة ، تتكامل فيها حلقاتها، وليس هدفنا من لقاء الضوء على أهمية البداية بإنشاء عدد كبير من دور العرض إلا أن يكون ذلك دافعاً لأن تنشأ الحاجة لاستكمال الحلقتين الأخرين من الصناعة : الاستوديوهات الحديثة التي تقوم بإنتاج أفلامها وأفلام شركات الإنتاج الأخرى التي قد لا تملك هذه الاستوديوهات. وشركات التوزيع التي تنظم عمليات التسويق. وبدون وجود هذه الحلقات الثلاث جميعها: الإنتاج، والتوزيع، والعرض، سوف تصبح الاجتماعات واللجان وأخبار إنشاء الشركات السينمائية المزعومة من أموال الأثرياء مجرد ثثرة ، أو لعلها في أفضل الأحوال أضغاث أحلام، تسفر حين يأتي الصباح عن واقع كئيب يجثم فيه ظل الأزمة ، التي تبدأ وتنتهي بالإجابة عن السؤال: «لماذا، ولمن، وكيف نصنع الأفلام؟».

الاستوديوهات القليلة وشركات التوزيع المحدودة التي لا بد من وجودها لكي تستمر الصناعة في إنتاج الأفلام ، حتى ذوت الاستوديوهات وشركات التوزيع واحدة بعد الأخرى، وإنك لن تجد اسماً واحداً من بينها كان يحقق الانتشار والنجاح منذ ثلاثة عقود فقط. موجوداً اليوم في ساحة صناعة السينما، كما أن كل من دخل إلى هذه الساحة خلال العقد الأخير سرعان ما فر منها بعد عدد قليل من الأفلام، ولك أن تقارن ذلك بشركات الإنتاج والتوزيع الأمريكية التي تأسست منذ بداية القرن، وما يزال معظمها حتى اليوم «مؤسسة» راسخة، حتى لو انتقلت ملكيتها إلى أصحاب رؤوس أموال جدد.

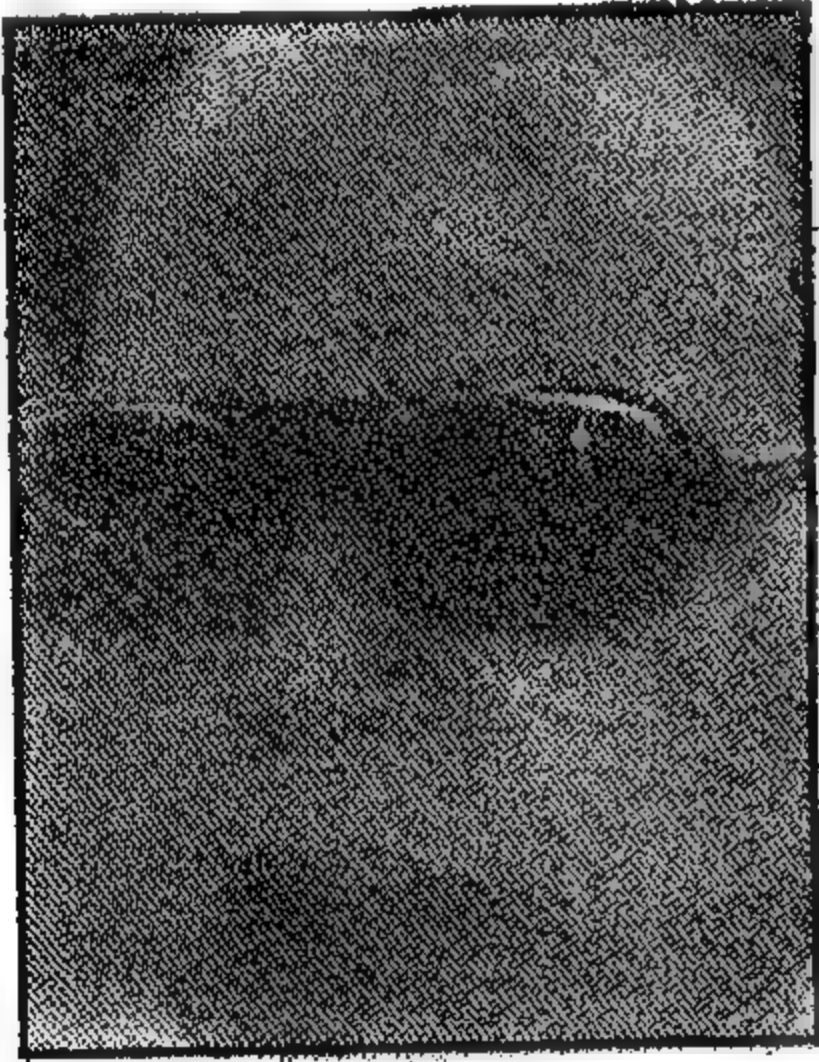
«المؤسسة» الراسخة : هذا هو ما نبحث عنه اليوم داخل صناعة السينما المصرية وخارجها، وهو ما يعنى افتقارنا العميق لأن يحدد الدولة فلسفتها وأهدافها على أسس علمية واضحة ، يتضائل فيها دور الفرد -أو النجم- في كل المجالات ، لكي تكتمل للدولة مقوماتها. وإذا

وطني مستقل، وتحويل الأوطان إلى أسواق مفتوحة ، يصبح فيها المواطنون مجرد مستهلكين (بكسر اللام وفتحها معاً) . بل ليس بعيداً عنا ما تردد عن أن الولايات المتحدة نفسها، هي التي لا تكسب إلا النزر اليسير من عرض أفلامها داخل مصر، قد ربطت بين استمرار المعونات الأمريكية وحماية حقوق توزيع الفيلم الأمريكي في السوق المصرية.

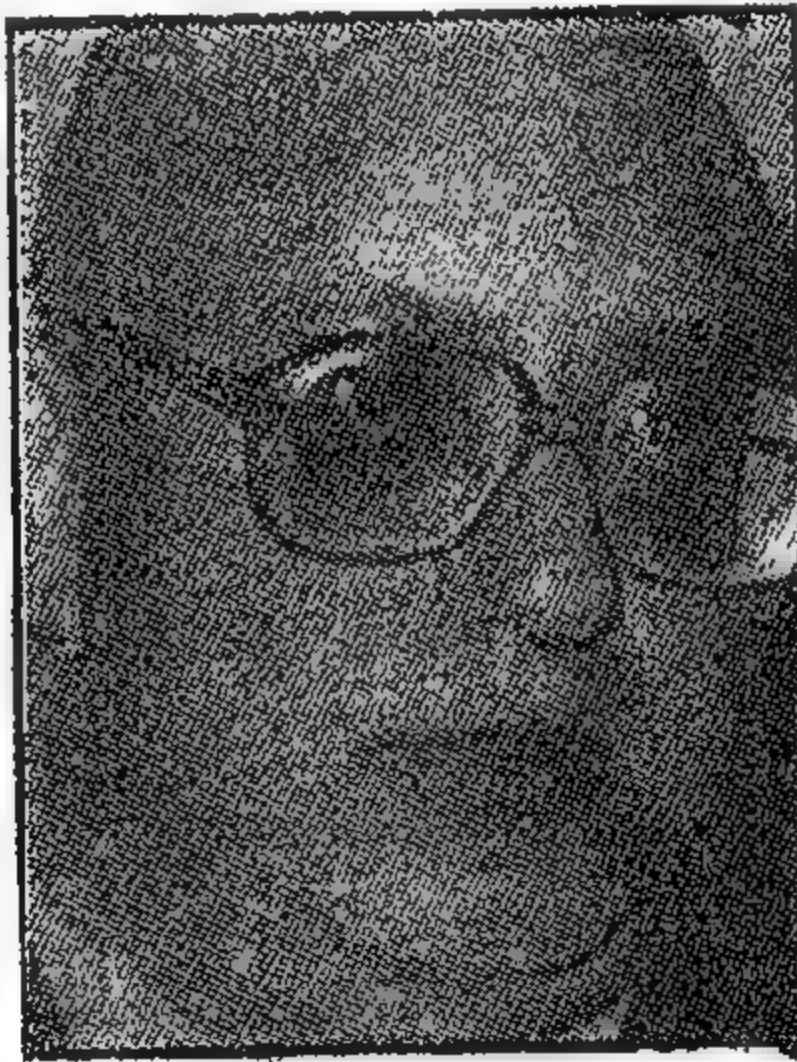
بل إن سياسة الانفتاح كما تم تطبيقها لا تؤدي بالفعل إلى حرية اقتصادية رأسمالية، وإنما جاءت مشفوعة -في تناقض مثير للدهشة- بالعديد من القوانين التي فرضت رسوماً وضرائب باهظة على أصحاب دور العرض ومنتجي الأفلام فكانت الحكومة تذيب الدجاجة التي تبيض ذهباً ، ليتحول رأسمال المال إلى نشاطات عابرة متقلبة.

فاذا كانت دور العرض قد عانت من

جهاية الضرائب ، فإن هذا هو الأمر ذاته الذي عانت منه



حسين كمال



غوري بشارة



محمد خان

فن تشكيلي

مع كل تجربة فنية جديدة يلح على هذا

السؤال التقليدي: لماذا ولأى غرض

يكون النقد الآن...؟

لن تعنينا كثيراً إجابة السؤال، فكثيراً ما يطرحه الناقد على سبيل الضرورة المنهجية والجدلية فقط...

أما الذي يعنينا، هو أسباب إثارتة. قد تكون حالة الضياع التي تصيب الناقد أمام تحطيم الحدود، بين أشكال الفن وتجرباته. وقد تكون اختصار المسافة بين الفنان، والعمل الفني، والجمهور وغموض دور الناقد، هذا الثلاثي وأسباب أخرى لسنا في مقام ذكرها الآن. هكذا يدور الصراع الآن في نفس الناقد بين الاحساس الذاتي بالدونية، والاحساس الذاتي بالأهمية الزائدة عن الحد والتي تصل إلى حد التعالي في بعض الأحيان. هل تفترض تلك التجارب علاقات جديدة، بين الناقد والفنان يختلف فيها دور الناقد التقليدي، ويكون جوهر تلك العلاقة أن يبطل

عمل الفنان أحمد حسونه



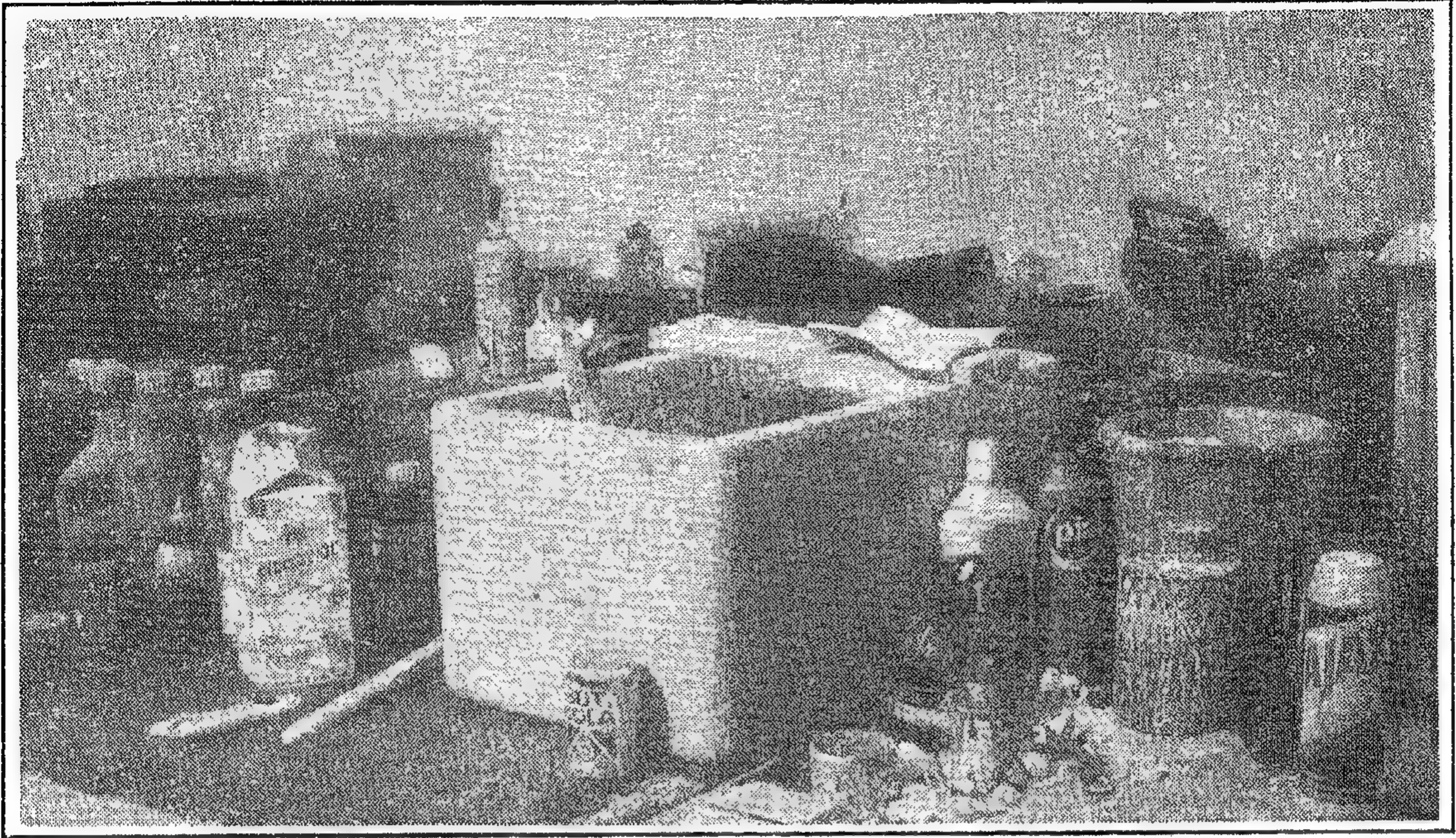
فن

الفيديو

و

ما يخصنا

فاطمة اسماعيل



السابق عليها . ورغم عبثية المنطق إلا أن هناك وهماً لنظام من تركيبة عشوائية مخلقة من صنع الانسان.

ثم تعرض الفنانة الالمانية (المصرية الأصل) سوزانا هيفونا المعرض الثاني لفن الفيديو بالقاهرة عام ١٩٩٢ بمجمع بالزمالك بالتعاون مع معهد جوتة الألماني بالقاهرة . عرضت سوزانا في هذا المعرض فيلماً تحت عنوان «هل لنا أن نعيش على ذلك المدعو «انساناً» وسط خضم عالمنا البارد الذي اجتاحتته تكنولوجيا العصر».

قامت فكرة الفيلم على إحداث نوع من العلاقة البصرية بين رسومات جدران الكهوف ذات البعدين وبين التخاطب عن طريق فن الفيديو كجمال فني ذي ثلاثة أبعاد . وذلك من خلال بناء "Installation" يتضمن ثمانية ألواح في القاعة الرئيسية بقاعة اخناتون (١)، تمثل كل أربعة ألواح جانباً من جانبي العمل، وفي الداخل قسم المستطيل إلى ثلاث حجرات مربعة الشكل ، وهناك حائط به فتحة نافذة مربعة أيضاً يبلغ ارتفاعها قمة الزائر . في منتصف الحجرات الداخلية هناك شاشة تلفزيونية مثبتة على قاعدة خشبية بارتفاع متر من سطح الأرض في وضع أفقي وبذلك تلتقط عين المشاهد ما يعرض على الشاشة من مسقط رأسى.

تتلاحق صور على الثلاث شاشات بإيقاع نبض القلب الانساني وأن كانت تقدم ثلاث رؤى مختلفة عن «إعادة الدور» في

النقد نفسه ويتصالح مع الفن النشط؟ ثم نأتى للمشير الذى دعى لكل تلك الهواجس والأفكار وهى التجربة الفنية الجادة التى تقدمها مؤسسة بروهلمة مستتياً بمركز الهناجر، تحت عنوان «أفاق الفيديو بالقاهرة» ٩٧.

هذا المعرض هو التجربة الثانية لورشة العمل التى أقامتها المؤسسة عام ١٩٩١ بالقاهرة ، ودعت لها أحد فناني الفيديو المعروفين بسويسرا للعمل مع مجموعة من الفنانين المصريين فى مجالات الفنون المختلفة، السينما ، التصوير الفوتوغرافى ، الرسوم المتحركة إلى أخره . شارك فى الورشة فنانون عالميون من بينهم سيلفى وشريف دقراوى (وهو من أصل مصرى) وكذلك الفنانين فيشلى وقايز وآخرون.

وبرغم أن هذا الفن (الفيديو) عرفته أوروبا منذ منتصف السبعينيات إلا أننا لم نتعرف عليه إلا مع بداية التسعينيات من خلال معرض الفنانين السويسريين فيشلى وقايز فى المعرض الذى أقيم بمجمع الفنون بالزمالك عام ١٩٩١ بالتعاون أيضاً مع مؤسسة بروهلمة السويسرية. عرض الفنانان فيلماً بعنوان «هكذا تسيير الأمور» ، مدة الفيلم حوالى خمس وثلاثون دقيقة، يجمع الفنانان أشياء متباعدة لا تجتمع فى الواقع بأى حال من بلاستيك ، مياه ، كحول ، بترول ، كاوتش سيارة قضبان حديد، لبيب . تقوم فكرة الفيلم على أن المواد تستمد طاقة وجودها من انهيار الوجود

الحجرة الأولى و«القواس» فى الحجرة الثانية ثم «حياة صامتة» .. فى الحجرة الثالثة.. تلك الرؤى تقدم تحليلاً للوجود الانسانى برؤية شاملة.. رغم تناقض اللغة المقدم بها هذا التحليل، بين الرسم الفورى والاجمالى الذى تصدره الوسائل الهندسية الضوئية والتى تعمل بصورة شمولية، بينما تقدم الفنانة رسوماً فى صورة فرادى ومتوالية تحليلية .. وجوهه يحشها البصرى هو كيفية التعبير عن الفن بين حالة الفنان البدائى وحالة الانسانى المعاصر و أزمته مع التكنولوجيا.

ثم يأتى معرض آفاق الفيديو بالقاهرة منذ عامين ١٩٩٤ وتكون هى المرة الثالثة التى تتعرف فيها القاهرة على فن الفيديو ، وكان الفنانون المشاركون من السويسريين والمصريين فى تلك التجربة أكثر دفناً وحماساً وأيضاً أعداداً خاصة فيما يخص الفنانين المصريين، أما هذا المعرض الذى أقيم أيضاً بمركز الهناجر ، فلم يقدم ما توقعناه خاصة بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على ورشة العمل، والتى تقتضى بالضرورة تجاوزات على مستوى «الشقنية» «والفكر» بفن الفيديو . لكننا نعتقد أن ذلك لم يتحقق إلا فى أعمال بعينها مثل العمل الذى قدمته سيلفى دقراوى تحت عنوان «أماكن للذكرى» .

تتجاوز الفنانة فى هذا العمل احساسها بالواقع الذى تهيمن عليه المعلوماتية والتكنولوجيا والنتائج المتوقعة للانضباط

استفاد ناومان في عمله هذا من الامكانيات التقنية للفيديو في تحقيق بعد جديد «للمحركة» في علاقاتها بالزمن من خلال تشكيل سياق المكان.

أما الفنان الألماني دان جراهام ، فكانت له رؤية تخصه في اكتشاف تلك العلاقة المرتبطة بين الزمن وعلاقته بالواقع إلى حد إحداث نوع من الضياع ، ففي العمل الذي انتجه عام ١٩٧٤ وأسماه « الماضي يستمر في الحاضر » يضع الفنان الزائر في مواجهة شاشتين تعكس أحدهما لحظة ظهوره بينما تعكس الشاشة الأخرى صورته بعد ثوان من وجوده الحقيقي . في هذا العمل يعيد جراهام تسجيل حركة دخول الزائر بضعف زمنها الحقيقي ، ويضع المشاهد في أرباك ناتج من مفارقة تطابق الواقع مع صورته .

من تلك الأمثلة نستخلص تركيز لغة فن الفيديو في منتصف السبعينيات على الانبهار بالتقنية واكتشاف العلاقات المركبة التي تولدها .

الفيديو كمجال فني مع الثمانينيات والتسعينيات

تطور فن الفيديو و لغاته حتى كوت فنونا مستقلة فيما بينها ووصل الأمر أن يصنف النقاد (فن الكمبيوتر) باعتباره إحدى لغات فن الفيديو وأصبحت قضية فن الفيديو في علاقته مع الفن المعاصر .

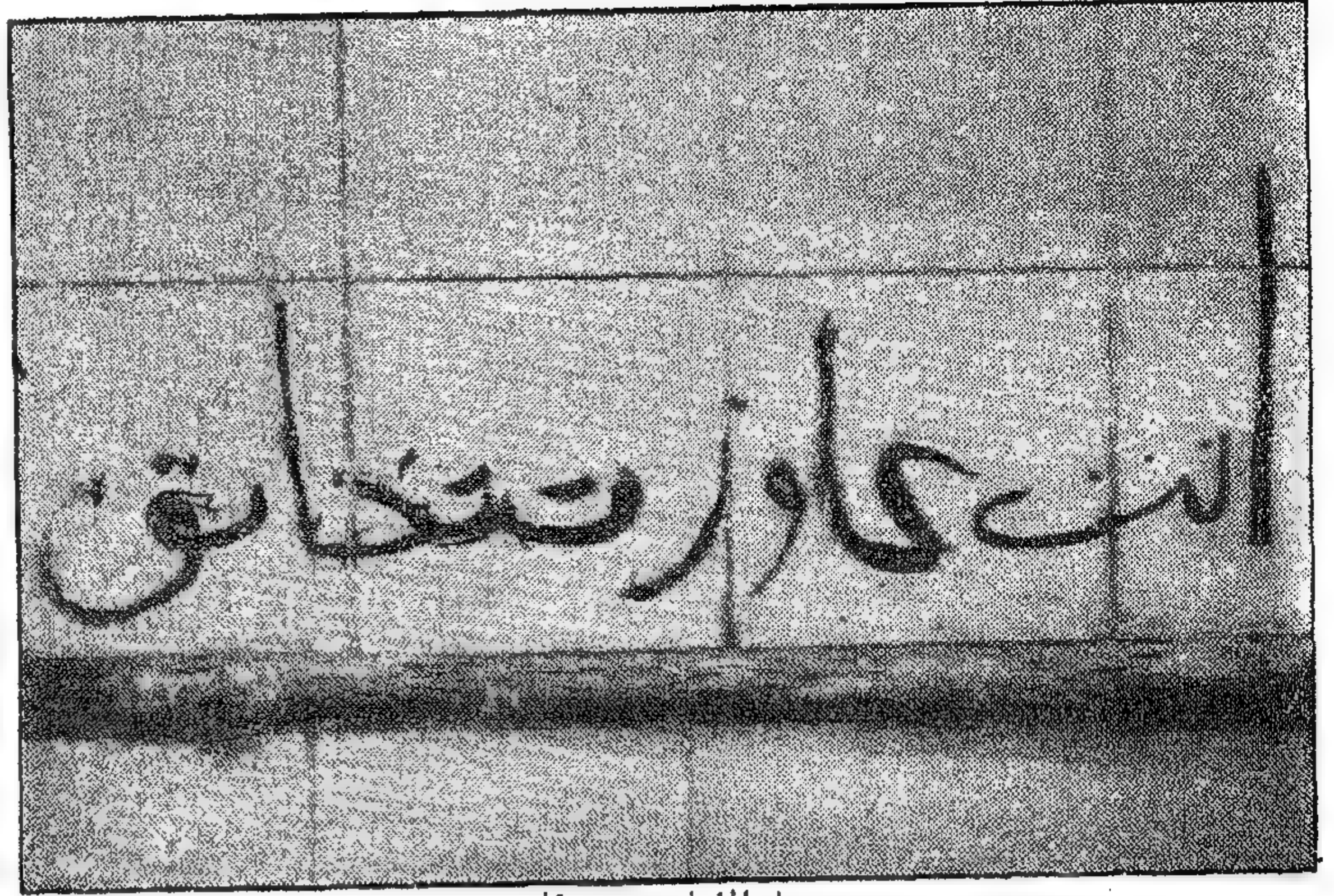
وما قدمه معرض آفاق فن الفيديو بالقاهرة ، وما قدمته سوزانا هايفونا من قبل وكذلك فيشلي وفايز ، يمثل ملامح تطور هذا الفن وتجاوزه استغراق التقنية ، وتجسيده لافكار فنية خالص بل أصبح جزءا من الفن المفاهيمي والحداثي والبيرفورمانس والبيئي وتحطمت حدوده كفن يحرق طرائف تقنية .

* فن الفيديو وما يخصصنا

ثم تأتي لبنت القصيد في هذا المعرض ، وهو الهدف وراء اقامة ورشة لفن الفيديو بين فنانين مصريين وفنانين سويسريين ، فهل حققت الورشة أي تبادل ثقافي في نقل الخبرات ؟

من العبث ان نقول ان هناك تبادل للخبرات ، فنحن ما زلنا بدائيين مع تكنولوجيا هذا الفن . إذا هل استفاد الفنانون المصريون من تلك الورشة ؟ وإلى أي حد كانت الاستفادة ؟

نستطيع أن ندعى أن نتائج المعرض لا تعطى إجابة عامة عن هذا السؤال . فنقدر الاستفادة متفاوت بين فنان وآخر يبدأ هذا التفاوت وللأسف الشديد من عدم الإلمام بتقنيات هذا الفن ويصل إلى عدم أدراك أن لهذا الفن (فكرا) يخصه . وعموما لا نستطيع أن نتجاهل عمل الفنان أحمد حسونه والفنان حسن خان اللذين يبنيان بمستقبل يطرح فيه فن الفيديو كمجال فني بمصر .



عمل الفنان حسن خان

في فن الفيديو .. إلا أننا نعتقد أن التجارب الأولى لم تتجاوز حدود النقد الذاتي للتلفزيون ، فالعمل الذي قدمه فوستيل حين وضع شاشات تليفزيونية وأطلق النار عليها ، أمام الزائرين يؤكد هذا الاعتقاد . أيضا العمل الذي قدمه هايك عام ١٩٦٢ بوضع شاشات تليفزيونية تعكس صورا مشوشة ومتبعثرة ، تؤيد أيضا نفس الفكرة .

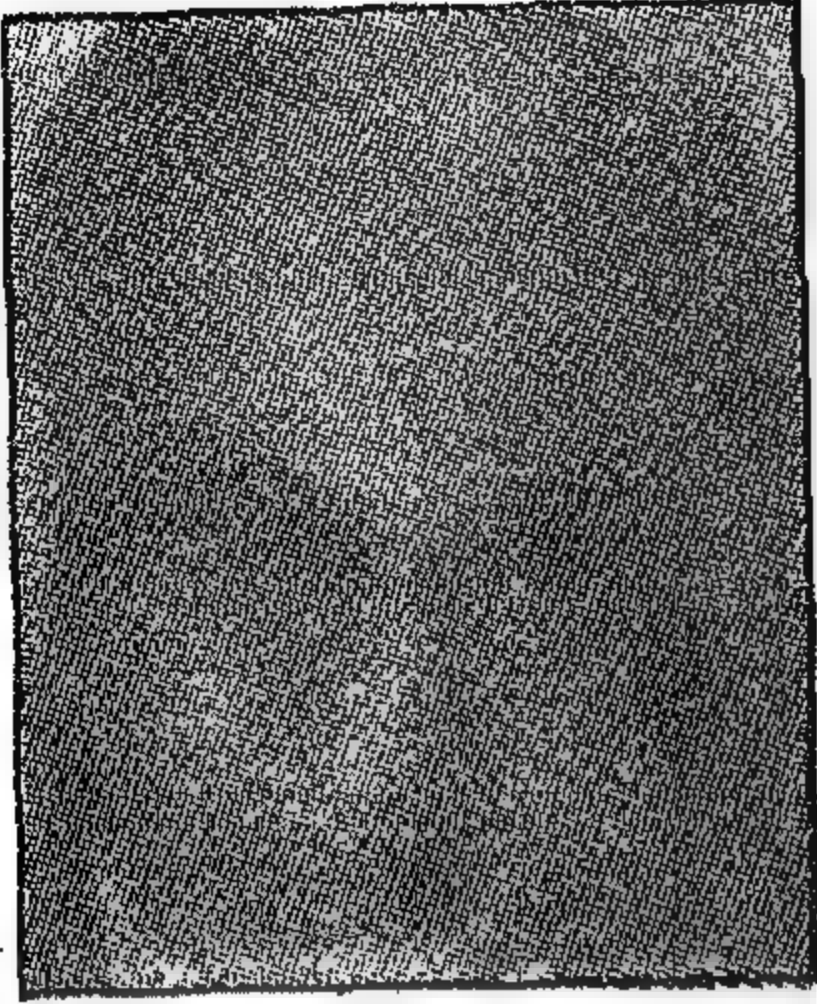
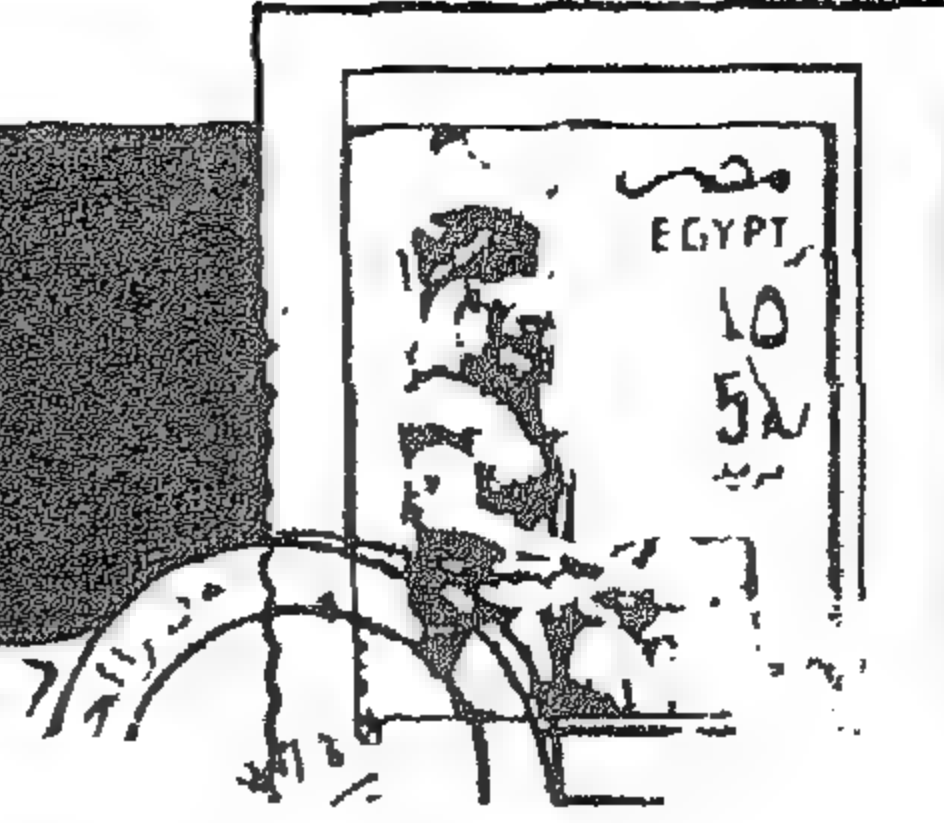
واختلف التفكير « بفن الفيديو » منتصف السبعينيات عنه في الستينيات باكتشاف نظام «الدوائر المغلقة» .. فهي أول ملمح تقني يثير انتباه الفنان للامكانيات التقنية لهذا الوسيط . فرغم أن اكتشاف الدوائر المغلقة كان بهدف الحماية والحراسة والتأمين إلا أنه كان يعنى بالنسبة للفنان اكتشاف علاقة مرتبطة تخص توحيد الزمان والمكان بالتماثل بين الحقيقة مع الصورة ، أو الواقع وصورته .. ترى ذلك في معرض الفنان بروس ناومان الذي عرضه في السبعينيات بدوكومنتا بكاسل الذي قدمه في صورة عمل انشائي "Installation" يحوى أربعة ممرات مختلفة العروض ، ثلاثة منها لا يمكن الدخول فيها لضيقها أما الرابع فيسمح بمرور الزائرين . في نهاية الممر مثبت شاشتان تعلو أحدهما الأخرى ، إحدى الشاشتين تتابع دهاليز الممرات الثلاثة الضيقة خالية من الزائرين والشاشة الأخرى تعكس صورة الزائر المتجه ناحية الشاشة وكلما اقترب الزائر من الشاشة ابتعدت الصورة عنه حتى تصل إلى حد الاحساس الوهمي بانفصال الانسان عن ذاته .

ودقة النظام ، إلى اكتشاف القوة الحقيقية التي تبشر ، وتعصف بهذا العالم في لحظة .. « يد القدر » هي إحدى الأبعاد الميتافيزيقية التي استعانت بها سليفي لتؤكد على وجود واقع آخر له حساباته ، ومنطقه العيش وقدرته على تحقيق فعله . تعاملت سليفي مع تقنيات الفيديو في حجمها الحقيقي باعتبارها أدوات الاستخدام للعمل وليست وسائل أو نتائج الاستخدام وبذلك تخلصت الصورة من الابتزاز التقني وأضافت لغاته أبعادا شعرية لها كما اهتمت بتفسير إشارات وعلامات موحية .

المحركة وعلاقتها بالزمن في السبعينيات

إن ما قدمته سليفي دفراوى هو عمل ابداعي حقيقي يضعنا أمام واقع تطور فن الفيديو منذ نشأ في السبعينيات . حين أثار هذا الفن جدلا حول « هويته » كمجال فني ، واليوم تنتقل القضية إلى علاقة هذا المجال الفني مع الفن المعاصر .

ومع أن الفيديو يعد من الفنون الحديثة ، إذ أنه لم يحتفل به بصورة متخصصة إلا من خلال الفيديو تاله بيجون عام ١٩٨٨ وكذلك مهرجان الفيديو النحتي ببولون ببولين وزيورخ عام ١٩٨٩ ، ومهرجان الفيديو العالمي أيضا ١٩٨٨ . إلا أننا لا نغفل التجارب الأولى التي ظهرت مع ابتكار آلة الفيديو منذ الستينيات وأخضعها كوسيط فني بفضل الفنان الكوري تام جون هايك ومنعه جون كيج وباورمايستر وفوستيل ، وغيرهم من الفنانين الطليعيين



مصطفى خليل



لطفى الخولى

النظام الدولى الجديد...
عبد الحميد
القداح.
المنصورة

مافيا النشر

ليس أصعب على النفس من أن تواجه حرباً من أناس يملكون القوة المادية وهى لا تملك غير قوة الإيمان بما صممت على انجازه والسير فيه إلى آخر الشوط، واعترف اننى كدت أن أياس فعلاً واترك الميدان لولا أن فكرت فى مجلتكم الغراء، فأننى مع اليسار لانه يعنى الثورة على الأوضاع التقليدية البالية والحرب ضد الاستغلال والاحتكار. فهل أجد موضع قلم فى مجلتكم.. واستنكر موقف الصحف والمجلات الكبرى لعدم تبنيها للاقلام الشابه والحقيقة التى ارجو أن تكون واضحة تماماً هى أن «مافيا» السيطرة على «عالم النشر» خاصة فى المجال السياسى- تقف بكل ثقلها ضد ظهور أى قلم شاب يسعى لإعلان كلمة حق حرة نزيهة بعيدة عن النفاق مستقلة عن «كهنت» الرؤس الكبرى.

أشرف عبد السلام
عبد الرحيم
حدائق القبة
القاهرة

تتغاضى عن مطالب أساسية للحقوق العربية وكأن مثقفينا الكبار ذوى الرطانة اليسارية والليبرالية وكبار رجال الأعمال يحاولون من خلال تميعهم للحدود فى قضايانا الوطنية أن يبيعوا رطانتهم فى سوق المال والسوق الجاهز اليوم للدفع الفورى هو سوق التغيرات السياسية والاستراتيجية فى المنطقة وتجهيز الساحة لمثل هذه التغيرات تحتاج لأشخاص من نوعية خاصة لبث روح التضاد والياس والانهيال فى صفوف الجماهير والعمل من خلال الآليات الجديدة للعولمة والنظام الدولى الجديد نحو مزيد من الهيمنة للدول الكبرى الصناعية وتكريس منهج التبعية والتخلف والانهيال. وإذا كان هناك مطلب فعلى العرب من كل اتجاه أن يتعدوا عن ساحة القضايا الوطنية وأن يكتسروا المال ويملأوا خزائهم بعيداً عن دماء الشهداء وأصبح واجباً على مثقفينا الوطنيين أن يقفوا بشدة ضد الميوعة وأن يوجهوا جهودهم وبرامجهم لدعم بناء صرح وطنى ذى ارادة حرة وأسس هذا البناء بنيان داخلى صلب يراعى الفئات الاجتماعية المختلفة ويبنى متطلباتها واحتياجاتها وسياسة خارجية مستقلة تدعم دور مصر فى إطار نظامها الاقليمى العربى وفى إطار دور أكثر تميزاً فى

«الحدود الفاصلة»

يواصل عدد من مثقفينا قبيح الحدود الفاصلة لقضايانا الوطنية بدعوى أن العولمة والنظام الدولى الجديد وآلياته قد تجاوزت هذه الحدود وطريقة معالجة القضايا الوطنية قد اختلفت عما قبل ومن ثم طبقاً لهذه الدعوى تطرح موضوعات تعلى من شأن الجلادين وتجميل حياة المقهورين مثل موضوع التحالف من أجل السلام الذى وقع على وثيقة تأسيسه شخصيات مصرية بارزة من بينها لطفى الخولى مع مجموعة من الاسرائيليين والفلسطينيين والاردنيين وهذا التحالف عبارة عن مسار غير حكومى للتفاوض ومما يدعو للأسف أن وثيقة كونهماجن التى وقعها الأعضاء المؤسسون

نتنياهو هو يرفض التسوية والتحالف يدعم حكومته

كيف تتحرك الجهود المسماة بإنشاء جمعية مصرية / اسرائيلية نحو التطبيع مع الكيان الصهيونى.. ودلل لها بعض رموز اليسار المصرى.. وكلنا يعلم دور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى.. وقائد ملف التطبيع مع اسرائيل .. مثلما يشدد الكاتب انيس منصور.. فهل هان علينا الامر بإنشاء جمعية صداقة مصرية / اسرائيلية.. فاليسار المصرى وطنى ملتزم.. بعكس اليسار / الاسرائيلى.. فاليسار المصرى يطالب بعودة كافة الاراضى المحتلة بما فيها القدس العربية.. اما اليسار الاسرائيلى مروره خدمة الحركة اليهودية .. بل ان السلام الشامل عرضه للانهيال فى أى وقت .. والرموز المصرية التى تنشئ التعامل مع



الشاعر أحمد شوقي



محمد عبد الوهاب

الكيان الصهيوني تتفاوض عن سياسات تنياهو : لا للدولة الفلسطينية .. لا للقدس الغربية .. لا لعودة الجولان .. وما زلنا عربيا نرفض المؤتمر الشعبي الذي عقد في كوينهاجن في الفترة من ٢٩ : ٣٠ يناير لماذا؟ لان القدس ما تزال غائبة عن حركة المفاوضات.. وكذلك تنفيذ القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ لمجلس الأمن .. بل ان اسرائيل تحتفظ بالترسانة النووية التي تملكها .. واتساءل ماذا أصاب رمز اليسار المصري الاستاذ / لطفى الخولى.. فهل سيادته ينشد سلاما على الطريقة اليهودية.. والصهاينة يمينا ويسارا هم اعداء الأمة منذ تاريخ اغتصاب الأرض الفلسطينية .. ومؤتمر كوينهاجن حقا مثير للشبهات وصودنا العربي هو الذي يعيد الأرض العربية وبدون ذلك لا شئ فهل نعى درس الصمود..

تنازلات من فك الاشتباك لكوينهاجن

منذ زيارة السادات المشنومة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ والتنازلات العربية الكبيرة هي السمة الغالبة على الاتفاقات مع اسرائيل منذ اتفاقية فض الاشتباك الأولى وحتى اتفاقية الخليل الأخيرة. وبداية المسرحية كانت مغرقة في الكوميديا السوداء وتبدت



أنور السادات

في دموج القائد العسكري المنضبط حين أخبره كيسنجر أن السادات وافق على سحب المدرعات من سيناء ، وهي بداية تبعها نهر من الدموع لم يشهد التاريخ المعاصر مثله: من اجتياح لبنان، إلى ضرب المفاعل النووي العراقي ومن ضرب مقر منظمة التحرير في تونس إلى تكسير عظام أطفال الانتفاضة ومن مذبحه قانا إلى تفجيرات دمشق ثم أخيرا مؤتمر كوينهاجن ا.

لقد أصبح الكيان الصهيوني بلطجي المنطقة دون منازع والسبب هو خروج مصر من معادلة القوى العربية. وفي هذه الأجواء ، وفي صمت رهيب يتم ضبط مجموعة من المثقفين العرب مع اسرائيليين صهاينة في كوينهاجن لتتواصل المهزلة ويختزل الصراع المرير إلى مجرد حاجز نفسي، ليثوهم مثقفو كوينهاجن أن باستطاعتهم تحطيمه.

محمد أحمد فرجات المنوفية

عن عبد الوهاب والآخرين

أسعدني مقال د. سمير حنا عن موسيقار الأجيال «محمد

عبد الوهاب» الذي أعتقد أنه أخذ حجما هو في الحقيقة أكبر مما يستحق! ففي مجال الأغنية الدينية لم يبدع عبد الوهاب مثل «اله الكون» للسنباطي أو الفين صلاة على النبي، أو مواكب للحبيب هالة لعبد العظيم عبد الحق ، كما لم يقدم قصائد كسلو قلبي وريم على القاع والقلب يعشق وولد الهدى للسنباطي ، والادعية التي قدمها عبد الوهاب ما هي إلا مجازاة وتقليد للرائع الدائم محمد الموجي والصوت الدافئ عبد الحليم ومحمد فوزي في «ليكن إن الحمد لك» أو كمال الطويل في «إلهي ليس لي إلاك عونا» . وفي مجال النشيد الوطني لم يبدع مثل أمجاديا عرب أمجاد واحنا ما بينا وبينك ثار لذكريا أحمد « أو حتى المارد العربي لفريد الأطرش أو الله أكبر ودع سمائي لمحمود الشريف ورائعة الموجي «يا أغلى أسم في الوجود» أو حتى ما تقولش إيه ادتنا مصر «الحلمى بكر» ووحدة ما يغلبها غلاب لعبد العظيم عبد الحق وهي التي أقتبسها عبد الوهاب في دقت ساعة العمل الثوري، فاغاني عبد الوهاب الوطنية كدقت ساعة العمل الثوري أو الوطن الأكبر بها بعض الموسيقى لكنها أغاني مناسبات

ضعيفة النظم وانتشرت بفعل اللاحاح الاعلامي لا أكثر ولا أقل.

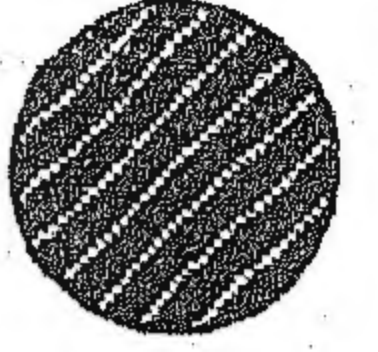
زغلول محمود محاسب الاسكندرية

المحررة: نشكر لك

رسالتك الأولى لمجلة اليسار وسوف تسعد المجلة بالمزيد من مساهماتك وبطبيعة الحال، فان قضية التذوق الفني تحتوى على عامل شخصي لا يمكن انكاره ؟ وكم تذوقه فان تقييما للتراث الفني الذي تركه محمد عبد الوهاب ينتهى إلى أن حصيلته صفرا يعد تقييما ظالما ومتحاملا بعد أن أسعدت أغانيه وألحانه الأمة من شرقها إلى غربها على امتداد أكثر من خمسين عاما ، وما تزال أغانيه الأكثر طلبا وأشرطته الأكثر توزيعا. ومع ذلك فمرحبا بتعدد الآراء والاذواق.

وبهذه المناسبة ، ما رأيك في اختياره وتلحينه قصيدة شوقي البديعة، «مضناك جفاه مرقده»!

مشاكل



بدلاً من

الشرشرة

التي لا تفيد!

جميل جداً أن يصدر مجلس نقابة الصحفيين ، قراراً بلفت نظر ست صحفيين لمشاركتهم في وفد المثقفين الذي التقى برئيس الوزراء الاسرائيلي « بنيامين نتنياهو » خلال زيارته الأخيرة للقاهرة.. ومخالفتهم بذلك، لقرارات الجمعية العمومية للنقابة، التي تحظر العلاقات النقابية أو المهنية أو الشخصية مع المؤسسات الاعلامية والجهات والأشخاص الاسرائيليين..

أما الذي ليس جميلاً ، فهو أن هذا القرار، يبدو في ظاهرة غير عادلة، لأن كثيرين من أعضاء النقابة ، قد خالفوا هذه القرارات نفسها من قبل، من دون أن يستطيع مجلس النقابة الحالي أو المجالس السابقة أن تلفت نظرهم إلى المخالفة .. لأسباب تتعلق بتركيب المجلس، أو بالظروف النقابية أو بالمناخ العام..

عامين وما فعلته مجموعة كونهاجن أخيراً، من زاوية لا يتنبه إليها أحد كثيراً، وهي أن هؤلاء كانوا بالفعل من العناصر النشطة في جبهة مقاومة التطبيع ، ثم انسحبوا منها، وهو أمر لا يفسره افتراض دوافع شخصية لدى هؤلاء ، ولا يحول دون تكراره القيام بحملة شرشرة لهم..

المسألة تحتاج إلى مناقشة هادئة، يتسع صدرها لتقبل كل وجهات النظر، وتنتهي باعادة بناء حركة مقاومة التطبيع لتضع في يد المفاوض العربي، سلاحاً يفيد في الحصول على بعض حقوقنا، بدلاً من أن ينفجر كالعادة في صدورنا.. ويبدد شملنا.. وذلك ما يحدث الآن.

صلاح عيسى

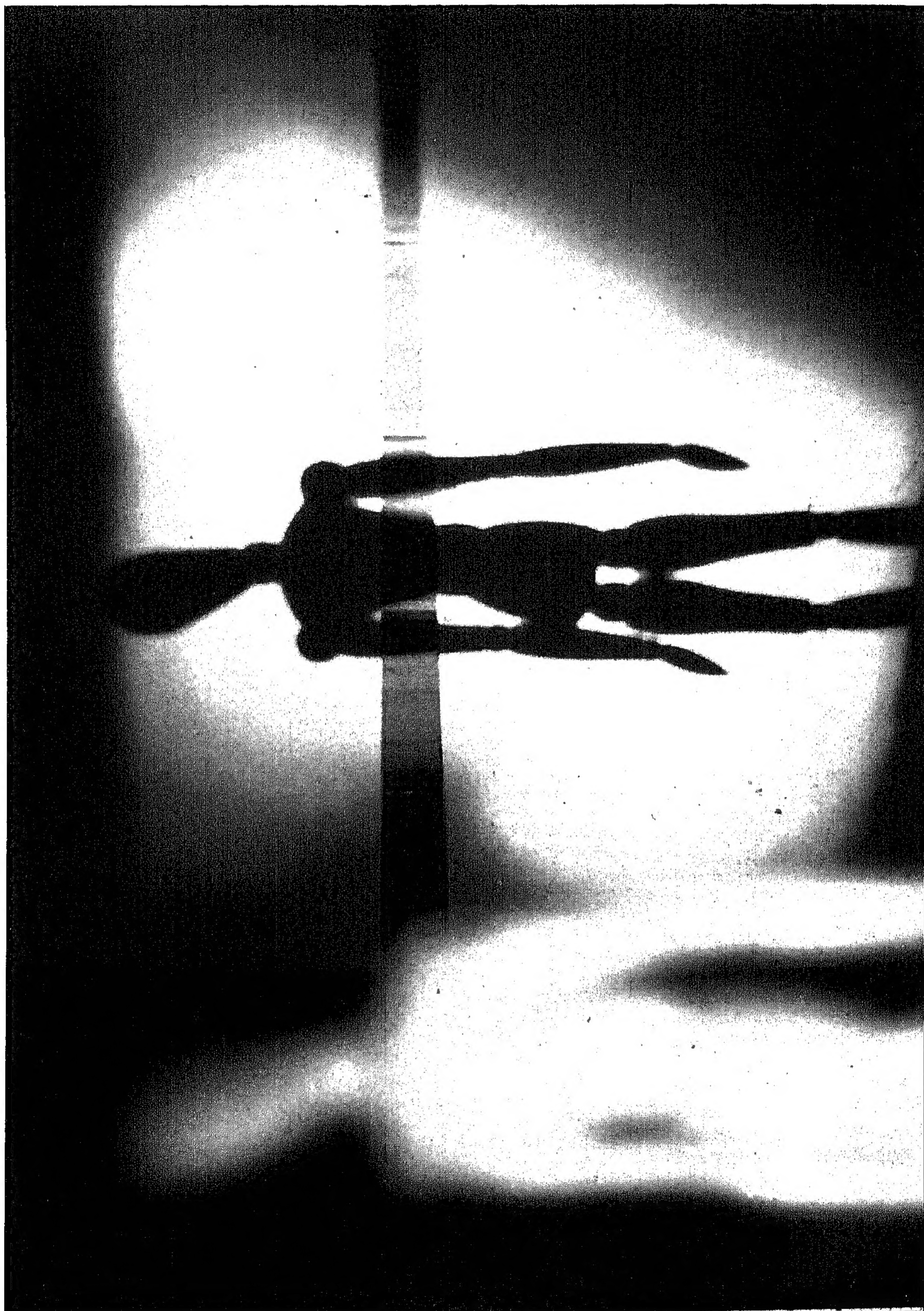
بفرض عقوبات نقابية على الذين يخرجون عن هذا الالتزام، لأنها ستكون عقوبة على رأى سياسى لا تجوز .. فضلاً عن أنها لن تكون قانونية!

ومع أن هناك من يدركون مدى الخلل الذى يحدثه التناقض والنقص فى القرارات التى تنظم حركة مقاومة التطبيع، وعجزها عن استيعاب المستجدات فى العلاقات الرسمية وشبه الرسمية بين العرب والاسرائيليين وخاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، فإنهم يفضلون إبقاء الحال على ما هو عليه، حتى لا يؤدى فتح باب المناقشة فى هذه القرارات من جديد، إلى الغائها تماماً، بدلاً من تدقيق وإحكام صياغتها.

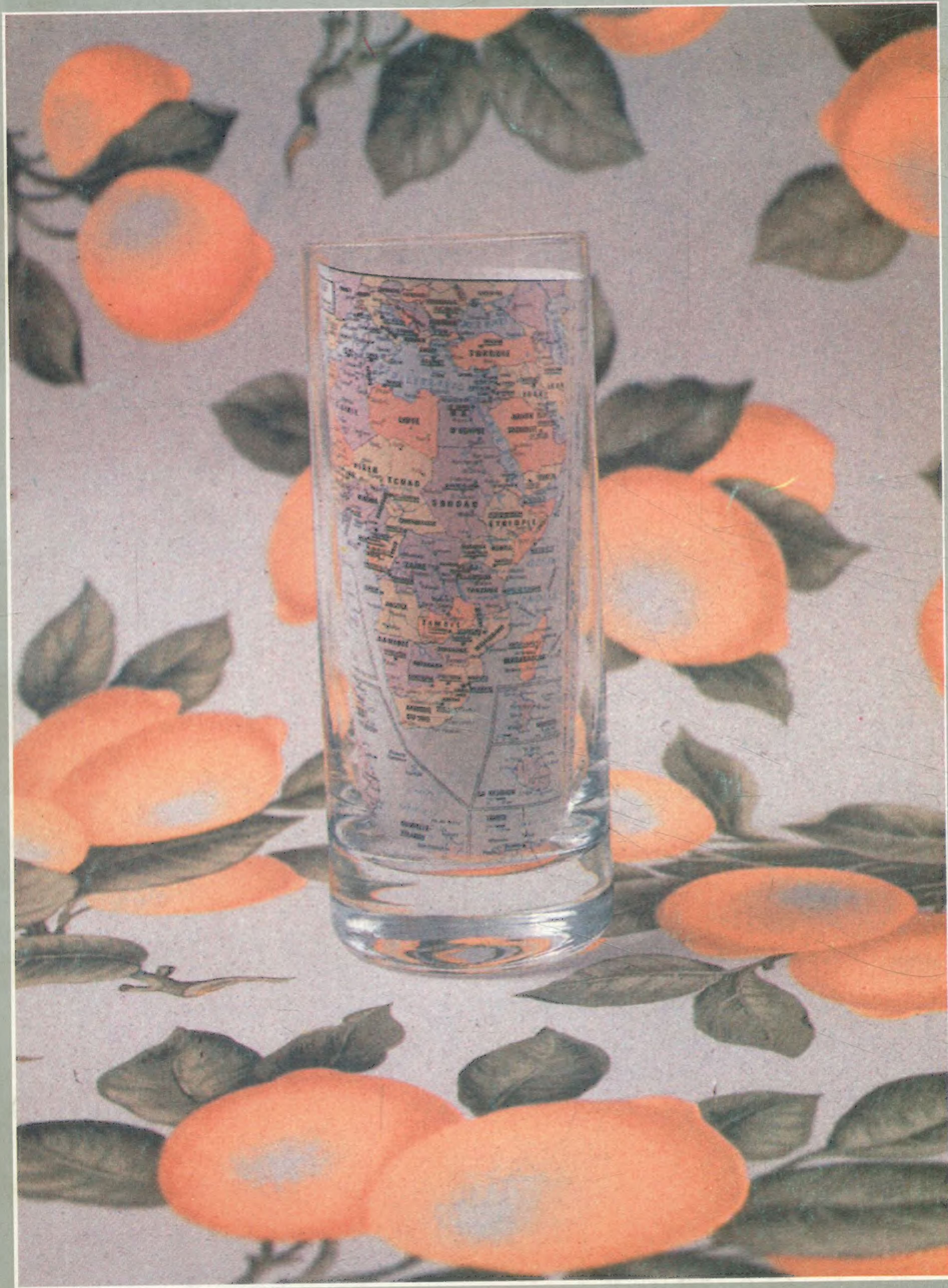
والحقيقة أن الوضع القائم فعلاً، لا يقل سوءاً عن هذه النتيجة التى يتطير هؤلاء من وقوعها، ولا بد من النظر إلى ما فعله الكاتب المسرحى «على سالم» منذ

وأى مراجعة لقرارات النقابات المهنية والعمالية بشأن حظر تطبيع العلاقات مع اسرائيل ،تكشف عن تناقض فى صياغتها، وتفاوت فى شموليتها، وفى مدى دقتها .. بل إن قرارات نقابة الصحفيين فى هذا الشأن، التى تكاد تكون أدق وأشمل هذه القرارات، لا تتضمن نصاً يلزم مجلس ادارة النقابة بتطبيقها ، أو يحدد عقوبات نقابية على الخروج عنها، وهو ما يجعل قرار المجلس بـ «لفت نظر» الصحفيين الستة، مجرد «تذكير» لهم بقرارات الجمعية العمومية، وليس عقاباً لهم على الخروج عن هذه القرارات.

ومن بين الصحفيين ، من يعترضون على إلزام أعضاء النقابة بعدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل، ويطالبون بأن يكون الأمر اختيارياً، ويعترضون على المطالبة



عمل للفنان فارس عبد الكريم



عمل للفنانة سيلفي دفاوى